العَرُوضُ الخَلِيليُّ

دِراسَةٌ تَاصِيلِيَّةٌ

بِقَلَمِ
أَبِي رُوَيْمٍ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّوّاشِيِّ
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوالِدَيْهِ

هذه النسخة
مُراجَعَةٌ ومُنَقَّحَةٌ ومُزَوَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ البَاحِثِ
بتاريخ 13/ 4/2017

مَصْدَرُ فِكْرَةِ العَمَلِ في هذا البَحْثِ

كنتُ قد عزفت عن النظر في عِلْمِ العَرُوض منذ أن درستُه من سنين، فلم أكن أحفِلُ بالنظر فيه ومراجعتِهِ بسَبَبٍ من الانشغال بما أراه أهمَّ منه، إلى أن اطَّلَعَتُ على كتاب «نَمَطٌ صَعَبٌ نَمَطٌ مُخِيفٌ» للعلّامة محمود شاكر رحمه الله، فلفت نظري كلماتُه التي تقول (صـ 87):

«رحم الله الخليل بن أحمد، فلو هبَّ من رقدته، فاطّلعَ على أهل هذا الجيل، كيف يخوضون فيه وفي عروضه، لرأى العقل الذي في الجماجم قد عاد رارًا (أي: مخًّا ذائبًا كمخ العظام البوالي) ولتَمَنَّى أن لا يكون وضع للناس عروضه، حتى يسلم عِرْضه من قوارص ألسنتهم، ومن طَيْش عقولهم».

فتذكرتُ تطاولَ بعضِ رُوّاد المنتديات على هذا العَلَم، وما يقولونه في عروضه من تهوين وتسفيه، حتى إن أحدَهم ليتجرأ على ما قام به الخليل من عَمَلٍ فيصفه بما لا يليق به، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم أخذت أقرأ فإذا به يقول (صـ 87 - 88):

«وعلَّلَ القُدَماء ذلك -أي: قلةَ استعمالِ المَدِيد الثاني- بقولهم: «وقلَّ استعمالُ هذا البحرِ لِثِقَلٍ فيه»» ثم عقَّب على ذلك بقوله: «وقال القدماء: «الثِّقَل» ولا يعنون الذمَّ، وإنما يعنون شيئًا مبهمًا عندهم، الكشفُ عنه باللفظ المكتوب أمرٌ صعبٌ، وأصعبُ منه التعبير عن عَلاقة هذا البحر بخوالج النفس، وبالطبع المركوز في بِنية الشاعر نفسه، وبالحالة التي ينبغي أن يكون متلبسًا بها بينه وبين نفسه».

وفي الحقيقة إن أمر الثقل في هذا البحر قد شغلني كثيرًا في بدء الطلب، ولم أجد فيه لعروضيٍّ قولًا شافيًا، وكنت من الذين لا يقنعون بالتقليد ويكتفون به، ما داموا يقلدون فُحُول العَرُوضيين من قبلهم، ورأيته رحمه الله يقول: «وليس من همي هنا أن أسبح في بحار العروض، ولكني أتمنى أن أوفق إلى تعليل الثقل في هذا البحر وحده، وإلى الإبانة عن بعض ما يتلفَّع به من حالات النفس، ثم لا أزيد على ذلك. وهذا أمرٌ شاق مخيف؛ لأني أريغ الإبانة باللفظ المنطوق عن غامض ما يتلقاه آخِرُ الحس بالسمع المجرَّد، وأيُّ شيء أصعبُ من هذا؟ وإن لم تصدقني فجرِّب».

ألهبتْ كلماته كوامنَ البحث عندي، وزاد من إلهابها قوله (صـ89): «وكنتُ أتمنى، والأمانيُّ ما علمتَ، أن يكون كتاب الخليل في «علم العروض» وصلنا كما كتبه هو؛ لأنه واضع هذا العلم ابتداءً على غير قياس. ولكن الذي وصلنا هو كتب العروضيين من بعده، بعد أن استقرَّ لهم قراره، **فَصاغُوه على غيرِ صِياغَةِ الخَلِيل فِيما أُرَجِّحُ**، وإن كانوا في خلال ذلك قد نقلوا كثيرًا من أقواله، مع اختلافهم فيما نقلوا عنه».

وهذا هو بيت القصيد، إذ كانت مسألة النقل عن الخليل تُؤَرِّقُني، وأكثر ما يُؤَرِّقُني فيها هو اختلافهم فيما نقلوا عنه كما أشار إليه العلامة رحمه الله.

ومهما يكن من شيء فقد **هداني قوله** بعد أن ألقى الضوء على بعض الأجزاء العروضية وموضع الوتد فيها (صـ93): «وأُرجِّحُ الآنَ ترجيحًا يُشبه اليقينَ أن هذا الذي ذكرتُه آنفًا بهذا الترتيب، وبهذا الرسم هو الذي كان في «كتاب الخليل» ولكنه ساقه سياقةً واحدةً بغير بيانٍ لموقع الأوتاد من الأسباب طلبًا للاختصار، وهذا شأنُ كل من يضع أصولًا جديدةً لعلم لم يُسبق إليه، فما ظنك بصاحب هذا الجهد الخارق الذي ضبط فيه ما لا يُتوهم ضبطُه بمثل السهولة التي تراها اليوم وقد استقر عندنا العلمُ، واستقامت طرائقُه ومُعالمُه» **هداني قوله** هذا إلى أن أُعيد النظر في هذا العلم مرتكنًا إلى مراد الخليل في تقسيم الأصول والفروع طبقًا لمواقع الأوتاد فيها، تاركًا في طريقي ما انشغل به العَرُوضيون من ضبطٍ وتنظيمٍ وتفريعٍ وإعمالِ فِكْرِهم باستحسانٍ أوِ استقباحٍ مما قد يُؤدي بي إلى غيرِ ما أراده الخليلُ نفسُه.

وبالفعل أزمعت على الخوض في هذا البحث الذي لم يكن معي منه إلا الفتاتُ، وشجعني على ذلك قوله رحمه الله في عمل العروضيين وانشغالهم عن مراد الخليل في دوائره (صــ94 - 95): «وإنما فعلوا ذلك لأن الخليل، فيما أظن، لم يُبيِّنْ باللفظ المكتوب ما ينبغي أن يكون عليه العملُ عند النظر في دوائره، **ولا ألحَّ على بيان منزلة موقع الوتد في أجزائه التي وضـــعها**، فخفي الأمر عليهم، ثم اختلط. بل إن الخليل نفســـه وضـــع بين الناس وبين معرفة موقع الوتد حائلًا يمنعهم من إدراك ما لموقع الوتد في عَروضـه من المنزلة؛ ذلك لأنه جَعَلَ أصـلَ «بحر المَدِيد [الثاني]»: «فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ»، وجَعَلَهُ واجِبَ الجَزْءِ».

اتخذت من كلامه رحمه الله نقطة انطلاق، وأخذت أتأمل الدوائر مراتٍ ومراتٍ، وأسـترجع الحالة التي بدأ الخليل بن أحمد منها رحلتَهُ المباركة، فهداني ذلك بعد تفكيرٍ وتقليبٍ وتنقيبٍ إلى إخراج هذا البحث الذي هو تأصيلٌ لقياس عِلم الخليل بن أحمد، بل إني لأُرجِّحُ أيضًا ترجيحًا يُشبِهُ اليقينَ أنَّ هذا الذي ذكرتُه في هذا البحثِ، وبهذا الترتيبِ، وبهذا الرَّسْمِ، هو الذي كان في «كتاب الخليل»، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كُنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله!.

وقد اقتفيت تعبيرات العلّامة محمود شاكر رحمه الله في بعضِ مواضعَ من هذا البحث دون إشارةٍ مني إلى ذلك، اكتفاءً بأن أشـرتُ من قَبْلُ أن هذا البحث -وخاصـةً تقليبَ البحور على طريقة الأدوار الثلاثية- ما هو إلا ســيرٌ على هدى كلامه رحمه الله، فهو في حقيقة أمره ثَمَرةٌ من ثمراتِه، وسَــيْرٌ على خُطاه.

كما أني أفدت من عبارات بعض المهتمين بشـــئون العَرُوض في بعض المنتديات، ويبدو ذلك واضــحًا في قطاعات من مواضـيع هذا البحث، فاللهَ تعالى أسـألُ أن يجزيَهم عني جميعًا خيرًا، وأن يُبارك في عِلْمهم، وأن ينفع به، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه!.

هذا، وقد قسَّمْتُ بحثي لثلاثِ مراحلَ كبيرة:

المرحلة الأولى: الفصول والأجزاء العروضية، وما يتعلق بذلك.

المرحلة الثانية: الدوائر العروضية وأدوارها، وما يتعلق بذلك.

المرحلة الثالثة: الزحافات والعلل العروضية، وما يتعلق بذلك.

وهذه المراحل هي التي نعتقد أن الخليل بن أحمد رحمه الله ســار عليها، حيث بدأ بالفصــول التي هي الوحدات الصــوتية فركب منها الأجزاء التي انتقى منها ما يصــلح لاسـتخدامه فيما بعد، ثم هو وضـع ما انتقاه منها في دوائر تسـير وَفق أدوار ثلاثية، ثم هو قد وجد اختلافًا بين القياس والتطبيق، فأنشأ ما يسمى بالزحافات والعلل.

تَمْهِيدٌ وَتَوْطِئَةٌ

فِكرة التقليبِ لازمتِ الخليلَ بْنَ أحمدَ رحمه الله في جميعِ ما أنتجَ بُغيةَ الحَصْــرِ ولئلا يســقط منه شيء من الأوجه، ففي معجمه «العين» قلَّب الأصول الثلاثية فنشأ منها ستة أوجه، والرباعيةَ فنشأ أربعةٌ وعشــرون، والخماســيةَ فنشــأ عشــرون وجهًا ومئة وجه، فَعَلَ الخليلُ رحمه الله كُلَّ هذا -كما سَبَقَ أن قُلنا- بُغيةَ الحَصْرِ، ولئلا يسقط منه شيء من الأوجه.

وهكذا فَعَلَ في الأصواتِ العَرُوضية أيضًا، فَشَرَعَ يُقلِّبُها حتى وَلَّدَ منها أوجُهًا أصولًا وفروعًا، ثم وضع معايير انتقى من خلالها ما يصلح لنظريته وتَرَكَ ما لا يصلح، ثم قسَّمَ ما انتقاه إلى مجموعات ثلاثة:

[1] مجموعة أوتادُها بَدْءٌ.
[2] مجموعة أوتادُها طَرَفٌ.
[3] مجموعة أوتادُها وَسَطٌ.

وهكذا فَعَلَ في الأجزاءِ العروضـية المنتقاة أيضـًـا، فَشَـرَعَ يُقلِّبُها حتى وَلَّدَ منها أوزانًا على طريقة الأدوار الثلاثية، بحيث تشتمل كل دائرة على دور أو أكثر، وأخذ على نفسه أن يسير بالأدوار سيرَ الأجزاء، بحيث يكون الوتد في كل دور منها: بَدْءًا، ثم طَرَفًا، ثم وَسَطًا.

وبعد أن استقامت له نظريته، واتسقت اتساقًا عجيبًا، شرع يعرض عليها المستعمل من الشعر في عصره، فوجده يطابقها تارة، ويخالفها أخرى، فعالج هذه الظاهرة بما يسمى بـ «الزحافات والعلل»، على ما ستراه في عناوين هذا البحث.

وهذا البحث الذي بين يديك محاولةٌ جادَّةٌ من الباحث ليصــوِّرَ المنهجَ التأصــيليَّ الكامِلَ للعَروض الخليلي، من حيثُ فصــولُه، ثم من حيث أجزاؤه، ثم من حيث أوزانُه، ثم من حيث زحافاتُه وعِلَلُه. فهو محاولةٌ لتأصيلٍ وترتيبٍ وتهذيبِ ما كان مُستعصيًا على كثيرٍ من الأذهان من هذا الفن، بِسَبَبٍ من تشــتيت مواضــيعِهِ وأبحاثِهِ وتفريعِهما دون ضــابطٍ من مَنطِق، ولا تنســيقٍ من عَرْض، فبدا العَروضُ الخليليُّ مُتفرقاتٍ لا تَلْتَئِمُ، ومُعضِلاتٍ لا تَلِينُ ولا تَستَبِينُ.

فمِنَ الله وحدَهُ نستمدُّ العَونَ والتوفيق، فنعم المولى ونعم المعين!.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه: أبو رُوَيمٍ أحمدُ بنُ محمودِ بنِ عبدِ الحميدِ بن عليٍّ الشــافعيُّ مذهبًا، الروّاشيُّ بلدًا، طالبًا من الله المثوبةَ والغفرانَ، ثم ممن أفادَ منه الدعاءَ.

المَرْحَلَةُ الأُولَى
الفُصُولُ والأَجْزاءُ العَرُوضِيَّةُ
وما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

الفصول والأجزاء العروضية

جَمَعَ الخليلُ بْنُ أحمدَ رحمه الله: الأســبابَ، والأوتادَ، والفواصــلَ في قولِه: لَمْ أَرَ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ سَمَكَةً.

وأهمل بعض العروضــيين الفاصــلة لتركُّبِها من ســببين أولهما ثقيل، كما أهمل بعضــهم الفاضــلة لتركُّبِها من سببٍ ثقيل ووتد مجموع بعده.

تقليب الفصول لتوليد الأجزاء منها:

جعل الخليل رحمه الله الوتدَ المجموع يسوقُ:

سَبَبًا خَفِيفًا: فَعُولُنْ.

ثم سَبَبًا ثَقِيلًا: فَعُوْلُكَ محرَّفُ فَعُولُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ خَفِيفَيْنِ: مَفاعِيلُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ ثَقِيلَيْنِ: مُفاعَلَتُكَ محرَّفُ مُفاعَلَتُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ أوَّلُهُما خَفِيفٌ: مَفاعِيلُكَ محرَّفُ مَفاعِيلُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ أوَّلُهُما ثَقِيلٌ: مُفاعَلَتُنْ.

ثم جَعَلَ الخليلُ رحمه الله الوتدَ المفروقَ يَسُوقُ:

سَبَبًا خَفِيفًا: فاعِ لُنْ.

ثم سَبَبًا ثَقِيلًا: فاعِ لُكَ محرَّفُ فاعِ لُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ خَفِيفَيْنِ: فاعِ لاتُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ ثَقِيلَيْنِ: فاعِ لَتُكُمَ محرَّفُ فاعِ لَتُكُمْ.

ثم سَبَبَيْنِ أوَّلُهُما خَفِيفٌ: فاعِ لاتُكَ محرَّفُ فاعِ لاتُنْ.

ثم سَبَبَيْنِ أوَّلُهُما ثَقِيلٌ: فاعِ لَتُكُمْ.

فصارت جملةُ أصوله اثني عشر أصلًا، ولما كانت أوتاد هذه الأصول جميعِها بدءًا، شرع يُقلِّبُها لتوليد فروعها منها.

تقليب الأصول لتوليد فروعها منها:

أولًا: تطريف الأوتادِ:

1 - فَعُولُنْ: فاعِلُنْ.
2 - مَفاعِيلُنْ: مُسْتَفْعِلُنْ.
3 - مُفاعَلَتُنْ: مُتَفاعِلُنْ.
4 - فاعِ لُنْ: مَفْعُولُ.
5 - فاعِ لاتُنْ: مَفْعُولاتُ.
6 - فاعِ لَتُكُمْ: مُتَفَعْلاتُ.
7 - فَعُوْلُكَ: فَعَلَتُنْ.
8 - مَفاعِيلُكَ: مُفْتَعِلَتُنْ.
9 - مُفاعَلَتُكَ: مُتَفَعِلَتُنْ.
10 - فاعِ لُكَ: فَعِلاتُ.
11 - فاعِ لاتُكَ: مُفْتَعِلاتُ.
12 - فاعِ لَتُكُمَ: مُتَفَعِلاتُ.

ثانيًا: تَوْسِيطُ الأوتادِ:

1 - فَعُولُنْ: لا توسيط فيه.
2 - مَفاعِيلُنْ: فاعِلاتُنْ.
3 - مُفاعَلَتُنْ: فاعِلاتُكَ. محرَّفُ ما قَبْلَهُ.

4 - فاعِ لُنْ: لا توسيط فيه.
5 - فاعِ لاتُنْ: مُسْتَفْعِ لُنْ.
6 - فاعِ لَتُكُمْ: مُسْتَفْعِ لُكَ. محرَّفُ ما قَبْلَهُ.
7 - فَعُوْلُكَ: لا توسيط فيه.
8 - مَفاعِيلُكَ: فَعَلَتِيُنْ.
9 - مُفاعَلَتُكَ: فَعَلَتِيُّكَ. محرَّفُ ما قَبْلَهُ.
10 - فاعِ لُكَ: لاتوسيط فيه.
11 - فاعِ لاتُكَ: فَعَلِيَّتُنْ.
12 - فاعِ لَتُكُمَ: فَعَلِيَّتُكَ. محرَّفُ ما قَبْلَهُ.

فصـــارت جملةُ الأجزاء اثنين وثلاثين جزءًا، فَجَعَلها ثلاثَ مجموعاتٍ على ترتيب الأوتاد: بَدْءًا، ثم طَرَفًا، ثم وَسَطًا هكذا:

الأوتاد فيها بَدْءٌ [12]: (فَعُولُنْ)، فَعُوْلُكَ، (مَفاعِيلُنْ)، مَفاعِيلُكَ، (مُفاعَلَتُنْ)، مُفاعَلَتُكَ، فاعِ لُنْ، فاعِ لُكَ، (فاعِ لاتُنْ)، فاعِ لاتُكَ، فاعِ لَتُكُمْ، فاعِ لَتُكُمَ.

الأوتاد فيها طَرَفٌ [12]: (فاعِلُنْ)، (مُسْـــتَفْعِلُنْ)، (مُتَفاعِلُنْ)، مَفْعُولُ، (مَفْعُولاتُ)، مُتَفَعْلاتُ، فَعَلَتُنْ، مُفْتَعِلَتُنْ، مُتَفَعِلَتُنْ، فَعِلاتُ، مُفْتَعِلاتُ، مُتَفَعِلاتُ.

الأوتاد فيها وَسَطٌ [8]: (فاعِلاتُنْ)، (فاعِلاتُكَ)، (مُسْتَفْعِ لُنْ)، مُسْتَفْعِ لُكَ، فَعَلَتِيُنْ، فَعَلَتِيُّكَ، فَعَلِيَّتُنْ، فَعَلِيَّتُكَ.

وملاحظٌ أن ثالث الدور قد نَقَصَ أربعةَ أجزاءٍ بسبب جُزأَيْنِ لا يَصِحُّ تَوْسِيطُ الوتدِ فيهما مطلقًا؛ إذْ ليس فيهما إلا سببٌ واحدٌ، وهما: فَعُولُنْ، فاعِ لُنْ.

انتقاء الصالح من الأجزاء أصولًا وفروعًا

شرع الخليل ينتقي من جملةِ الأجزاء ما عساه أن يصلح لاستعماله في نظريته التي هو مُزمِعٌ على إنشائها على غير مثالٍ سبق، وكان لا بد له قبلَ أن يخوض هذه الرحلة من وضع مقاييسَ ينتقي من خلالها الصالحَ، ويستبعدُ ما ليس بصالحٍ.

مقاييس الانتقاء:

1 - يُفَضَّلُ أن لا ينتهي الجزء بحركة؛ إذ لا يَقِفُ العرب على مُتحرِّكٍ كما لا يبدءون بساكنٍ.

2 - لا يتوالى في الجُزء أربعةُ متحركاتٍ؛ إذ هو ثَقِيلُ التتابع، لا يقوم به الميزانُ العَرُوضي.

3 - لا يتوالى في الجُزء خمسةُ متحركاتٍ ولا ستةٌ؛ إذ هو مما لا يكاد يُنْطَقُ.

4 - لا يصلح من الأجزاء الذي إذا دَخَلَ في تركيبِ البحور بأدوارها الثلاثية أَحْدَثَ خَرْقًا لاتِّساقها المطَّرِد، وذلك كاختلال الأوتاد بحيث لا تأتي كُلُّها: بَدْءًا، أو طَرَفًا أو وَسَطًا، وهذا لا يتسق بحالٍ مع نسيج دوائر الخليل، وشذَّ في ذلك بحرٌ واحدٌ فقط هو المَدِيد الثاني، أفردْنا الكلامَ عليه تحت عنوان: «سر اختيار الخليل للمَدِيد الثاني دون المديد الأول».

5 - لا يصلح من الأجزاء الذي يُوهِمُ وقوعَ الزحافِ في وتدٍ، بينما الزِّحافُ مختصٌّ بثواني الأسباب.

6 - أن لا يوهِمَ الجزءُ تحريكَ الساكن، إذ لا نظيرَ له في قياس عِلْمِ الخليل من حيث الزحافاتُ والعِلَلُ.

ولكن لا مانع بعد هذا كُلِّه مِن أنْ يتسامح صاحبُ النظرية فيما يرى أنَّ التسامُحَ فيه مَعْفُوٌّ عنه لسَبَبٍ أو لآخَرَ، ولكل قاعدةٍ شواذُّها، وكان مما تسامح فيه الخليل رحمه الله مع كونه لا يستقيم في قياس علمه ونظريته ومقاييس انتقائه هذان الجزءان: مَفْعُولاتُ، فاعِلاتُكَ.

وإليك النتيجة مع تمييز الأجزاء المنتقاة بوضعها بين قوسين:

الأوتاد فيها بَدْءٌ [12]: (فَعُولُنْ)، فَعُوْلُكَ، (مَفاعِيلُنْ)، مَفاعِيلُكَ، (مُفاعَلَتُنْ)، مُفاعَلَتُكَ، فاعِ لُنْ، فاعِ لُكَ، (فاعِ لاتُنْ)، فاعِ لاتُكَ، فاعِ لَتُكُمْ، فاعِ لَتُكُمَ.

الأوتاد فيها طَرَفٌ [12]: (فاعِلُنْ)، (مُسْتَفْعِلُنْ)، (مُتَفاعِلُنْ)، مَفْعُولُ، (مَفْعُولاتُ)، مُتَفَعْلاتُ، فَعَلَتُنْ، مُفْتَعِلَتُنْ، مُتَفَعِلَتُنْ، فَعِلاتُ، مُفْتَعِلاتُ، مُتَفَعِلاتُ.

الأوتاد فيها وَسَطٌ [8]: (فاعِلاتُنْ)، (فاعِلاتُكَ)، (مُسْتَفْعِ لُنْ)، مُسْتَفْعِ لُكَ، فَعَلَتِيُنْ، فَعَلَتِيُّكَ، فَعَلِيَّتُنْ، فَعَلِيَّتُكَ.

ثم رتَّبَ الخليلُ رحمه الله «الأجزاءَ»[1] الإحدى عشرة التي اعتمدها على هذا النحو حتى يتسنى له استخدامُها حين يريد أن يآلف بينها ليستخرج منها الأوزان الشعرية في صورتها النظرية القياسية، ومن ثَمَّ تطبيقها على واقع التجربة الشعرية في عصره:

القسم الأول الأجزاء الأصول: وهي الأجزاء الأربعة الأصول التي تبدأ بالوتد والتي يدور عليها العروض كُلُّهُ، وسَمَّى الوَتَدَ المبدوءَ به: «بَدْءًا» بفتح الباء، وسكون الدال، وجمعه: «أَبْداءٌ»، وهذا بيانها: فَعُولُنْ، مَفاعِيلُنْ، مُفاعَلَتُنْ، فاعِ لاتُنْ.

القسم الثاني الأجزاء الفروع: وهي الأجزاء السبعة التي تبدأ بسبب، وهي قسمان:

القسم الأول: الأجزاء الأربعة التي تنتهي بوتد طِبْقًا لما يقابلها من الأصول، وسمَّى الوتدَ في هذا المكان «طَرَفًا»، وجمعه «أَطْرافٌ»، وهذا بيانها: فاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ، مُتَفاعِلُنْ، مَفْعُولاتُ.

([1]) وتسمى أيضًا «الأركان» و «الأمثلة»، و «الأوزان»، و «الأفاعيل»، و «التفاعيل»، وهذا الاسم الأخير الذي هو «التفاعيل» هو الذي فُتِنَ به أهلُ زماننا، واقتصروا عليه.

القسم الثاني: الأجزاء الثلاثة التي يتوسط فيهنَّ الوتد بين سببيه، وسمَّى هذا الوتدَ في هذا المكان «وَسَطًا»، وجمعه «أَوْساطٌ»، وهذا بيانها: فاعِلاتُنْ، فاعِلاتُكَ، مُسْتَفْعِ لُنْ.

فهذه هي الأجزاء الإحدى عشْـرَةَ السـالمةُ في تفصـيل حُكْم العَرُوض، وهو الميزان الذي وضـعه الخليل رحمه الله في دوائره لتُستخرج منها البحور جميعها، مستعملها ومهملها، ونرى الخليل رحمه الله قد اتخذ الوتد أصــــلًا ثابتًا في بناء كل جزء من «الأصــــول الأربعة»، وذلك إذ جعل الوتد في جميعها بَدْءًا يسوق سببًا أو سببين، ثم جعل التفريعَ على هذه الأصول الأربعةَ بتقديم السببين جميعًا، أو تطريف السـببين أو أحدهما على الوتد فخرجت له «الفروع السـبعة»، فكان الوتد في أربعةٍ منها طَرَفًا، وفي ثلاثةٍ وَسَطًا.

ومما يزيد منزلة الوتد وضوحًا أنه لا يلحقه تغيُّرٌ أو نقص أو حذف (وهو ما يسميه العروضيون: علَّةً) إلا في بعض البحور، ثم إن العلة لا تدخل إلا في وتد جزءٍ واحد من أجزاء البحر، لا في جميع أوتاده، وذلك أن البحر يتركب من أجزاء معدودة، نصـفها في المصـراع الأول، ونصـفها الآخَر في المصــــراع الثاني، وآخر جزء في المصــــراع الأول يقال له: العَرُوض، وآخر جزء في المصــــراع الثاني الذي فيه القافية يقال له: الضَّـرْب، فالعلة لا تدخل إلا العَرُوض والضَّـرْب، ولا تدخل ســائر الأجزاء. والوتد لا يسقط كله، أي: لا يحذف كله إلا في موضعين الوتدُ فيهما طَرَفُ:

أولهمـا: في بحر مركب من أحد فروع الأصــــول الأربعة، وهو «بحر الكـامِل»، وتركيب مصــــراعه: «مُتَفاعِلُنْ، مُتَفاعِلُنْ، مُتَفاعِلُنْ»، فيحذف الوتد المجموع الذي هو «عِلُنْ» من الجزء الأخير من العَرُوض أو من الضَّرْب والعَرُوض معًا، وهو الذي يسمونه: «الحَذَذَ».

والثاني: في بحر مركب من فرعين، وهو «بحر السَّــرِيع»، وتركيب مصــــراعه: «مُسْــتَفْعِلُنْ، مُسْــتَفْعِلُنْ، مَفْعُولاتُ»، فيحذف الوتد المفروق الذي هو «لاتُ» من الجزء الأخير من العَرُوض، أو من الضَّرْب والعَرُوض معًا، وهو الذي يسمونه: «الصَّلْمَ».

أما ســــائر أوتاد البحور، فلا تحذف أبدًا، فالوتد -كما ترى- عِمادُ كل جزء من الأجزاء الإحدى عشْرةَ أصـولًا وفروعًا، ولما كانت البحور جميعها مستعملها ومهملها مركبةً من هذه الأجزاء، كان بَيِّنًا أن الوتد هو عماد البحر أيضًا.

المَرْحَلَةُ الثَّانِيَةُ
الدَّوائِرُ العَرُوضيَّةُ وأَدْوارُها
وما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

الدوائر العروضية الخمسة

1 - دائرة الطَّوِيل (المختلِف) [6]: طَوِيلُ المَدِيدِ مَدِيدٌ، ومُستَطِيلُ البَسِيطِ مُمْتَدٌّ.
2 - دائرة الوافِر (المؤتلِف) [3]: وافِرُ الكامِلِ مُتَوافِرٌ.
3 - دائرة الهَزَج (المجتلَب) [3]: هَزَجُ الرَّجَزِ رَمَلٌ.
4 - دائرة المُضَــارِع (المشــتبه) [9]: مُضَــارِعُ السَّــرِيعِ مُتَّئِدٌ، ومُتَضَــارِعُ المُنسَــرِحِ خَفِيفٌ، ومُستَضارِعُ المُقتَضَبِ مُجتثٌّ.
5 - دائرة المُتَقارِب (المتفق) [2]: تَقارَبَ المُتَدارِكُ.

الأدوار الثمانية

الدائرة الأولى

دائِرَةُ الطَّويلِ (المُختَلِفِ) وفيها دَوْرانِ:

الدور الأول:

طَوِيلُ [بَدْء]:

فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ * فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ

المَدِيدِ [طَرَف]:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

مَدِيدٌ [مُختلَّة]:

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ

الدور الثاني:

ومُستَطِيلُ [بَدْء] (مقلوب الطويل):

مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ * مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ

البَسِيطِ [طَرَف] (مقلوب المديد الأول):

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ

مُمتدٌّ [مُختلَّة] (مقلوب المديد الثاني):

فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

الدائرة الثانية

دائِرَةُ الوافِرِ (المُؤتَلِفِ) وفيها دَورٌ واحدٌ:

الدور الثالث:

وافِرُ [بَدْء]:

مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ

الكامِلِ [طَرَف]:

مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ

مُتَوافِرٌ [وَسَط]:

فاعِلاتكَ فاعِلاتكَ فاعِلاتكَ * فاعِلاتكَ فاعِلاتكَ فاعِلاتكَ

الدائرة الثالثة

دائِرَةُ الهَزَجِ (المُجتَلَبِ) وفيها دَورٌ واحدُ:

الدور الرابع:

هَزَجُ [بَدْء]:

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

الرَّجَزِ [طَرَف]:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

رَمَلٌ [وَسَط]:

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

الدائرة الرابعة

دائرَةُ المُضارِعِ (المُشتَبِهِ) وفيها ثلاثةُ أدوارٍ:

الدرو الخامس:

مُضارِعُ [بَدْء]:

فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

السَّرِيع [طَرَف]:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مفعولاتُ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مفعولاتُ

مُتَّئِدٌ [وَسَط]:

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ

الدور السادس:

ومُتَضارِعُ [بَدْء] (مقلوب المضارع):

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ

المُنسَرِح [طَرَف]:

مُسْتَفْعِلُنْ مفعولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مفعولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ

خَفِيفٌ [وَسَط]:

فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ

الدور السابع:

ومُستَضارِعُ [بَدْء]:

مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ

المُقتَضَب [طَرَف] (مقلوب السريع):

مفعولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مفعولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

مُجتثٌّ [وَسَط] (مقلوب المتئد):

مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

الدائرة الخامسة

دائِرَةُ المُتَقارِبِ (المُتَّفِقِ) وفيها دَورٌ ناقصٌ:

الدور الثامن:

تَقارَبَ [بَدْء]:

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ

المُتَدارِكُ [طَرَف]:

فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ

تعقيبات على الدوائر العروضية

1 - عدد النقاط في دائرة الطَّوِيل عَشْرٌ، بين كل نقطةٍ وأخرى سِتٌّ وثلاثون درجة، وذلك بقسمة ستينَ وثلاثِ مئةِ درجة -وهي درجات الدائرة- على عَشْرِ نقاطٍ، وعدد النقاط المنجبة خَمْسٌ، منهن نقطةٌ تُنْجِبُ بحرَيِ المَدِيد الأول والثاني، وهي النقطة الثانية، وبقية النقاط من السادسة إلى العاشرة مكررات.

وأجزاء الدائرة خماسية وسباعية، فهي مختلفة الأجزاء؛ ولذا سميت «دائرة المختلِف»، والطَّوِيل هو ربُّ الدائرة؛ لأنه أول الدور الأول فيها، وما بعده فروع له، ومأخوذ منه، وإنما قدمت لاشتمالها على الطَّوِيل والبَسِيط اللذين هما أفضل من سائر البحور؛ لطولهما، وحسن ذوقهما، وكثرة ورودهما في أشعار العرب.

2 - عدد النقاط في دائرة الوافر تِسْعٌ، بين كل نقطةٍ وأخرى أربعون درجة، وذلك بقسمة ستينَ وثلاثِ مئةِ درجةٍ -وهي درجات الدائرة- على تِسْعِ نقاط، وعدد النقاط المنجبة ثَلاثٌ، وبقية النقاط من الرابعة إلى التاسعة مكررات.

وأجزاء الدائرة سباعية، فهي مؤتلفة؛ ولذا سميت «دائرة المؤتلف»، والوافر هو ربُّ الدائرة؛ لأنه أول الدور الأول فيها، وما بعده فروع له، ومأخوذ منه، وإنما قدمت على «دائرة المجتلب» لسببين:

أ) «دائرة المؤتلِف» من بحورها الكامِلُ، وهو نظير «الطَّوِيل» و «البَسِيط» فيما ذُكِرَ من الطول، وحسن الذوق، وكثرة الورود عن العرب.

ب) «دائرة المجتلَب» كالفرع لغيرها؛ لأن بحورها مُجتلَبة من «دائرة الطَّوِيل»، وهذه لم تجتلب من غيرها، فهي أصل في نفسها.

3 - عدد النقاط في دائرة الهَزَج تِسْعٌ، بين كل نقطةٍ وأخرى أربعون درجة، وذلك بقسمة ستينَ وثلاثِ مئةِ درجةٍ -وهي درجات الدائرة- على تِسْعِ نقاط، وعدد النقاط المنجبة ثَلاثٌ، وبقيةُ النقاط من الرابعة إلى التاسعة مكررات.

وأجزاء الدائرة مجتلبة من «دائرة الطَّوِيل»؛ ولذا سميت «دائرة المجتلب»، فـ «مَفاعِيلُنْ» مجتلب من الطَّوِيل، و «مُسْتَفْعِلُنْ» مجتلب من البَسِيط، و «فاعِلاتُنْ» مجتلب من المَدِيد، والهَزَجُ هو ربُّ الدائرة؛ لأنه أول الدور الأول فيها، وما بعده فروع له، ومأخوذ منه، وإنما قدمت على «دائرة المشتبه»؛ لأن أوتادها مجموعة، و «دائرة المشتبه» أوتادها مفروقة، والمجموع أفضلُ من المفروق، وذلك لقُوَّتِه بالاجتماع.

4 - عدد النقاط في دائرة المُضارِع تِسْعٌ، بين كل نقطةٍ وأخرى أربعون درجة، وذلك بقسمة ستينَ وثلاثِ مئةِ درجةٍ -وهي درجات الدائرة- على تِسْعِ نقاط، وعدد النقاط المنجبة تِسْعٌ.

وأجزاء الدائرة سباعية، ولم تقلب فيها الأوتاد فحسب، بل الجزء غير المكرر فيها أيضًا تمَّ تقليبه، بحيث يأتي في أدوارها الثلاثة: بَدْءًا طَرَفًا طَرَفًا في دورها الأول مع تقليب أوتاده، ثم طَرَفًا وَسَطًا وَسَطًا في دورها الثاني مع تقليب أوتاده، ثم وَسَطًا بَدْءًا بَدْءًا في دورها الثالث مع تقليب أوتاده، وهذا مما تنفرد به هذا الدائرة، فالجزء غيرُ المكرر في أرباب الأدوار متناغمٌ كلَّ التناغُمِ مع سير الأوتاد في أدوارها، وهذا من عجيب أمر هذا الفن.

كما أَنَّ في هذه الدائرة أجزاءً مشتبهةً في النُّطْق دون الصُّورة:

كـ «مُسْتَفْعِلُنْ» موصول العين والذي وتده طَرَفٌ، و «مستَفْعِ لُنْ» مفصولِ العين ووتده وَسَطٌ.

وكـ «فاعِ لاتُنْ» مفصولِ العين ووتدُه بَدْءٌ، و «فاعِلاتُنْ» موصولِ العين ووتدُه وَسَطٌ.

ولذا سُمِّيَت «دائرةَ المشتبه».

تَنبِيهاتٌ مُهِمَّةٌ في أسماءِ البُحُورِ:

أ) - لما كانت أسماءُ البحور هي لمجرد التمييز، ولم يُنقَلْ عن صاحب النظرية تعليلٌ قاطع لها، رأينا أن نخترع أسماءً لبعض البحور تنسجم مع عَرْضنا لها، وتسهل حفظها وفهمها، وكان من

جرَّاء ذلك أن كان البحر المسمى بالمُضارِع في كتب العروض الأخرى هو المسمى عندنا بالمُسْتَضارِع، وكان ربُّ الدائرة هو المُضارِع الذي وزنه عندنا: فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مرتين؛ إذ هي دائرة الوتد المفروق، وقياسُ عِلْمِ الخليل يُوجِبُ أن يكونَ ربُّ هذه الدائرةِ بادئًا بالوتد المفروق لا المجموع، فكُنْ مِن ذلك على ذُكْرٍ أَبَدًا.

وجدير بالذكر والتنبيه أن هذا الوزن الذي للمضارع هو الذي أطلق عليه الأقدمون اسم المُطَّرِد أو المُشَاكِل، واقتضى القياسُ أن نجعله للمضارع الذي هو رب الدائرة، وذلك لما ذكرناه من الأسباب الموجبة لذلك، والتي يشهد لها القياس وأصول التقليب في الدوائر.

ب) - كونُ «دائرة المشتبه» هي دائرة «بحر المُضارِع» بوزنه الذي عرفناه وهو: فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مرتين = هو قياسُ عِلْمِ الخليل، وما أحدثه العروضيون من نسبتها إلى «بحر السَّرِيع» خرقٌ للقياس، وتعليلهم بالاستعمال واهٍ لا قيمةَ له البتة؛ إذ قياسُ العلم شيء، والاستعمال شيء آخر، فلا تُخالَف الأصولُ التي هي قياسُ عِلْمِ الخليل لأجل الاستعمال، وإلَّا لما كانت بعضُ البحور المهملة أصولًا لغيرها من البحور المستعملة، وإلا لما كان لأوزان البحور في الدوائر وجهٌ في حين أنها لا تأتي إلا مجزوءةً في الاستعمال، وهذا لا يقول به أَرِيبٌ، وعليه فرَبُّ الدائرة هو البحر الذي يكون أولَ الدورِ الأولِ فيها، ويكونُ مبدوءًا بالوتد المميز لدائرته، فكُن مِن ذلك على ذُكْرٍ أَبَدًا، ولا تَكُنْ أسيرَ التَّقلِيد.

5 - عدد النقاط في دائرة المُتَقارِب ثَمانٍ، بين كل نقطةٍ وأخرى خمسٌ وأربعون درجة، وذلك بقسمة ستينَ وثلاثِ مئةِ درجةٍ -وهي درجات الدائرة- على ثماني نقاط، وعدد النقاط المنجبة نقطتان، وبقية النقاط من الثالثة إلى الثامنة مكررات.

وأجزاء الدائرة خماسية، فهي متفقة كما ترى؛ ولذا سُمِّيَت «دائرة المتفق»؛ إذ كلها خماسية، فلذلك لم تأتِ فيها الأوتاد وَسَطًا؛ لأن هذا يقتضي أن يكون الجزءُ سُباعيًّا ليتوسط الوتد، ويكون مسبوقًا بسبب ومختومًا بسبب، ولذا كان الدور فيها ناقصًا غير مكتمل، والمُتَقارِب ربُّ الدائرة؛ لأنه أول الدور الأول فيها، وما بعده فروع له، ومأخوذ منه، وإنما أُخِّرت عن بقية الدوائر لنُقصانِ دورها.

إحصاءات وتعريفات

- **أرباب الدوائر [5]**: طَوِيلُ الوافِرِ هَزَجَ المُضارِعَ فَتَقارَبَ.

- **أرباب الأدوار [8]**: الطَّوِيل، المُسْتَطِيل، الوافر، الهَزَج، المُضارِع، المُتَضارِع، المُسْتَضارِع، المُتَقارِب.

- **ثواني الأدوار [8]**: المَدِيد الأول، البَسِيط، الكامِل، الرَّجَز، السَّرِيع، المُنْسَرِح، المُقْتَضَب، المُتَدارِك.

- **ثوالث الأدوار [7]**: المَدِيد الثاني، المُمْتَدّ، ، المُتَوافِر، الرَّمَل، المُتَّئِد، الخَفِيف، المُجْتَثّ.

- **المقلوبات [6]**: المُسْتَطِيل، البَسِيط، الممتد، المُتَضارِع، المقتضب، المجتث.

والمقصود بالمقلوب هو البحر الذي يأتي مقلوبًا لبحرٍ سبقه في الدائرة، أما السابق فلا يسمى مقلوبًا للاحق إلا باعتبار الحال.

- **البحور مستعملها ومهملها [23]**: الطَّوِيل، المَدِيد الأول، المَدِيد الثاني، المُسْتَطِيل، البَسِيط، المُمْتَدّ، الوافر، الكامِل، المُتَوافِر، الهَزَج، الرَّجَز، الرَّمَل، المُضارِع، السَّرِيع، المُتَّئِد، المُتَضارِع، المُنْسَرِح، الخَفِيف، المُسْتَضارِع، المُقْتَضَب، المُجْتَثّ، المُتَقارِب، المُتَدارِك.

- البحور المستعملة [16]: الطَّوِيل، المَدِيد الثاني، البَسِيط، ، الوافر، الكامِل، الهَزَج، الرَّجَز، الرَّمَل، السَّرِيع، المُنْسَرِح، الخَفِيف، المُسْتَضارِع، المُقْتَضَب، المُجْتَثّ، المُتَقارِب، المُتَدارِك.

- **الأبحر المهملة [7]**: المَدِيد الأول، المُسْتَطِيل، المُمْتَدّ، المُتَوافِر، المُضارِع، المُتَّئِد، المُتَضارِع.

الأجزاء العروضية مقسمةً على أوائل البحور

[بَدْءٌ] ما يبدأ بـ «فَعُولُنْ» [2]: الطَّوِيل، المُتَقارِب.
[بَدْءٌ] ما يبدأ بـ «مَفاعِيلُنْ» [4]: المُسْتَطِيل، الهَزَج، المُتَضارِع، المُسْتَضارِع.
[بَدْءٌ] ما يبدأ بـ «مُفاعَلَتُنْ» [1]: الوافر.
[بَدْءٌ] ما يبدأ بـ «فاعِ لاتُنْ» [1]: المُضارِع.
[طَرَفٌ] ما يبدأ بـ «فَاعِلُنْ» [3]: المَدِيد الأول، المُمْتَدّ، المُتَدارِك.
[طَرَفٌ] ما يبدأ بـ «مُسْتَفْعِلُنْ» [4]: البَسِيط، الرَّجَز، السَّرِيع، المُنْسَرِح.
[طَرَفٌ] ما يبدأ بـ «مُتَفاعِلُنْ» [1]: الكامِل.
[طَرَفٌ] ما يبدأ بـ «مَفْعُولاتُ» [1]: المُقْتَضَب.
[وَسَطٌ] ما يبدأ بـ «فاعِلاتُنْ» [3]: المَدِيد الثاني، الرمل، المُتَّئِد، الخَفِيف.
[وَسَطٌ] ما يبدأ بـ «فاعِلاتُكَ» [1]: المُتَوافِر.
[وَسَطٌ] ما يبدأ بـ «مُسْتَفْعِ لُنْ» [1]: المُجْتَثّ.

التشكيلات والمزاوجات الجزئية في البُحُور

التشكيل الأول: أُفرِد كُلُّ جُزءٍ من الأجزاء المنتقاة بعينه كما هو من غير أن يصحبه غيرُه لإنشاء بحر من البحور، وذلك في جميع الأجزاء عدا: «فاع لاتن»، «مفعولاتُ»، «مستفع لن»، وهي الأجزاء المشتملة على الوتد المفروق، وذلك على هذا النحو:

1 - فعولن: المتقارب.
2 - مفاعيلن: الهزج.
3 - مفاعلتن: الوافر.
4 - فاعلن: المتدارك.
5 - مستفعلن: الرجز.
6 - متفاعلن: الكامل.
7 - فاعلاتن: الرمل.
8 - فاعلاتكَ: المتوافر.

وهذا دورٌ مجموعيٌّ كما ترى؛ إذِ المجموعةُ الأولى: 1، 2، 3 الوتدُ فيها بَدْءٌ، والمجموعة الثانية: 4، 5، 6 الوتد فيها طَرَفٌ، والمجموعة الثالثة: 7، 8 الوتد فيها وَسَطٌ.

التشكيل الثاني: زُووِجَ بين جزأين جزأين، فهناك مزاوجةٌ بين أصلين، ومزاوجةُ بين فرعين، وذلك في جميع الأجزا عدا: «مفاعلتن»، «متفاعلن»، «فاعلاتك»، وهي أجزاء دائرة الوافر، وذلك على هذا النحو:

1 - فعولن، مفاعيلن: الطويل، المستطيل.
2 - فاعلن، مستفعلن: المديد الأول، البسيط.
3 - فاعلن، فاعلاتن: المديد الثاني، الممتد.
4 - فاع لاتن، مفاعيلن: المضارع، المتضارع، المستضارع.
5 - مفعولات، مستفعلن: السريع، المنسرح، المقتضب.
6 - مستفع لن، فاعلاتن: المتئد، الخفيف، المجتث.

وهذانِ دورانِ مَجْمُوعِيَّانِ كما ترى؛ إذِ المجموعة الأولى: 1، 2، 3 دورٌ: بَدْءٌ، طَرَفٌ، مُخْتَلٌّ، والمجموعة الثانية: 4، 5، 6 دورٌ: بَدْءٌ، طَرَفٌ، وَسَطٌ.

التشكيل الثالث: زُووِجَ بين خُماسي وسُباعي، فهناك مزاوجةٌ بين أصلين، ومزاوجةُ بين فرعين، وذلك على هذا النحو:

1 - فعولن، مفاعيلن: الطويل، المستطيل.
2 - فاعلن، مستفعلن: المديد الأول، البسيط.
3 - فاعلن، فاعلاتن: المديد الثاني، الممتد.

وهذا دورٌ مجموعيٌّ كما ترى: بَدْءٌ، طَرَفٌ، مُخْتَلٌّ.

التشكيل الرابع: زُووِجَ بين سُباعيين، فهناك مزاوجةٌ بين أصلين، ومزاوجةُ بين فرعين، وذلك على هذا النحو:

1 - فاع لاتن، مفاعيلن: المضارع، المتضارع، المستضارع.
2 - مفعولات، مستفعلن: السريع، المنسرح، المقتضب.
3 - مستفع لن، فاعلاتن: المتئد، الخفيف، المجتث.

وهذا دورٌ مجموعي كما ترى: بَدْءٌ، طَرَفٌ، وَسَطٌ.

يتلخص من ذلك أصنافٌ من البحور، وذلك على هذا النحو:

الصنف الأول: البحور أُحاديةُ الأجزاء [8]: الوافر، الكامل، المتوافر، الهزج، الرجز، الرمل، المتقارب، المتدارك.

الصنف الثاني: البحور الثنائية المطلقة [15]: الطويل، المديد الأول، المديد الثاني، المستطيل، ، البسيط، الممتد، ، المضارع، السريع، المتئد، المتضارع، المنسرح، الخفيف، المستضارع، المقتضب، المجتث.

الصنف الثالث: البحور الثنائية الخماسية السباعية [6]: الطويل، المديد الأول، المديد الثاني، المستطيل، البسيط، الممتد.

الصنف الرابع: البحور الثنائية السباعية [9]: المضارع، السريع، المتئد، المتضارع، المنسرح، الخفيف، المستضارع، المقتضب، المجتث.

ففي كل صنف من هذه الأصناف الأربعةِ صِفَةٌ مُشتركة، فالصنف الأول صفته المشتركة هي «أُحادية الأجزاء»، والصنف الثاني صفته المشتركة «مطلق الثنائية»، والصنف الثالث صفته المشتركة «الثنائية المقيدة بالخماسية السباعية»، والصنف الرابع صفته المشتركة «الثنائية المقيدة بالسباعية».

وجديرٌ بالذِّكْرِ أنَّ الصِّنفَ الثانيَ ما هو إلا مزيجٌ مِنَ الصِّنفين الثالثِ والرابعِ، ألا ترى أن الستة الأولى من «الثنائية المطلقة» هي نفسها «الثنائية الخماسية السباعية»، وأن التسعة الباقيةَ هي نفسُها «الثنائية السباعية».

استعمالات البحور

الرموز المستخدمة:

الخطان: «دائرة الطَّوِيل» أولى الدوائر.

الخط: «دائرة الوافر» ثانية الدوائر.

المعقوفان: «دائرة الهَزَج» ثالثة الدوائر.

القوسان: «دائرة المُضارِع» رابعة الدوائر.

القوسان المزدوجان: «دائرة المُتَقارِب» خامسة الدوائر.

ما لم يُستعمل مجزوءًا من البحور وقد يكون منه مشطورٌ أو منهوكٌ:

الطَّوِيل، (السَّرِيعُ وفيه الشَّطْرُ)، (المُنسَرِحُ وفيه النَّهْكُ).

ما استُعمل مجزوءًا وغيرَ مجزوءٍ من البحور، أو مشطورًا أو منهوكًا أو مخلعًا:

البَسِيط وفي مجزوئه خاصةً التَّخْلِيعُ، الوافِر، الكامِل، [الرَّجَزُ وفيه الشَّطْرُ والنَّهْكُ والتَّخْلِيعُ أيضًا]، [الرَّمَل]، (الخَفِيف)، ((المُتَقارِب))، ((المُتَدارِك)).

ما لم يُستعمل إلا مجزوءًا من البحور:

المَدِيد الثاني ويأتي فيه الشطرُ نادرًا، [الهَزَج]، (المُسْتَضارِع وهو على المراقبةِ بين ياء مَفاعِيلُنْ ونونها)، (المقتَضَبُ وهو على المراقبةِ بين فاءِ مَفْعُولاتُ وواوِها)، (المُجْتَثُّ).

تَنبيهٌ مُهِمٌّ في بحرِ المُضارِع:

المُسْـــتَضـــارِع في قِياسِ عِلْمِ الخليل وزنُهُ: مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ، وهو ما تُطلِقُ عليه كُتُبُ العَروض خَطَأً: المُضــارِع، وسَـبَقَ أن ذكرْنا هذه الفائدةَ في غيرِ موضـــعٍ من هذا البحث، فكُنْ منه على ذُكْرٍ أبدًا.

فائِدَةٌ مُهِمَّةٌ في معنى المخلَّع

المخلَّع من الشِّعْرِ فيه خلافات تَخرِيجيَّةٌ كثيرةٌ، فبعضُهم قد يُخَرِّجُ مخلَّعَ البَسِيطِ -مَثَلًا- على المُنْسَرِحِ الذي أصابَهُ الحَذَذُ هكذا:

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتُ مُسْتَفْ

ويُنْقَلُ قِياسًا إلى:

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلاتُ فَعْلُنْ

وينقُلُه بعضُهم خَطَأً على غَيرِ قِياسِ النقلِ:

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ

إذ «فَعُولُنْ» وتده بدءٌ، فيوهِمُ اختلالَ الأوتادِ في هذا البحرِ، وليس من أبحرٍ أوتادُها مختلةٌ إلَّا المُمْتَدّ، والمَدِيد الثاني، بخلاف «فاعِلاتُ» التي تُشِيرُ إلى الوتد المفروق المتطرف في الجزء المزاحَفِ الذي هو «مفعولاتُ»، كما تُشِيرُ «فَعْلُنْ» إلى الوتد المجموع المتطرف في الجزء المزاحف الذي هو «مُسْتَفْعِلُنْ»؛ ولذا فاستخدامُ النقلِ القياسيِّ أَفْضَلُ مِنَ اختراعِ أجزاءٍ لمُجردِ حكايةِ المتحركاتِ والسواكنِ.

ومهما يكُنْ من شيءٍ، فلا ضَيْرَ من تعدُّدِ التخريجات لهذا المسمَّى بالمخلَّع؛ إذ بحرُ الزحافاتِ والعِلَلِ عَمِيقٌ، وموكولٌ إلى الاستعمالِ، ولن يكون علينا إلَّا أن نُخَرِّجَ الوزنَ المحدَثَ على أيِّ بحرٍ من البحور، واضعين له مصطلحًا لزحافاتِه وعِلَلِه إن لم تكن موجودةً مُسبقًا؛ إذ قياسُ عِلْمِ الخليل قد وَقَفَ بالزحافاتِ والعِلَلِ عند عُصُور الاستشهادِ، واستحداثُ زِحافاتٍ وعِلَلٍ جديدةٍ على وزنٍ يتَّسِقُ مع قِياس عِلْمِ الخليلِ في دوائره لا ضَيرَ منه ولا استقباحَ له إذا كان دخولُه فيها غيرَ نابٍ ولا مُسْتَهْجَنٍ، أما إذا كان دخوله في قِياسِ عِلْمِ الخليلِ نابيًا ومُسْتَهْجَنًا، فيكفي أن نقولَ في تخريجِه: «هو من الموزون»، دون أن نُدخِلَه في قِياسِ عِلْمِ الخليل وهو ليس من نسيجه ولا من أفرادِه، فكُن مِن ذلك على ذُكْرٍ أبدًا.

الأَعارِيضُ والأَضْرُبُ

بحر الطَّوِيل

وزنه في الدائرة العروضية:

فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ * فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ

الطويلُ أوتاده بدءٌ، وأجزاؤه كلها أصـــولٌ لا يخالطها شــــيءٌ من الفروع. وهو من أرباب الدوائر الخمس، فهو رَبُّ «دائرةِ المختلِف»؛ لأنه أولُ الدورِ الأولِ فيها، وما بعده فروعٌ له ومأخوذٌ منه. وهو من أربـاب الأدوار الثمـانيـة، فهو ربُّ الـدور الأول من دَورَيِ «دائرة المختلف». وهو أحدُ بحرين يبدآن بالجزء الذي هو: «فَعُولُنْ»، والآخرُ هو المتقارِبُ. وهو أحدُ بحرين يَنتَظِمانِ الجزأين اللذين هما: «فعولن، مفاعيلن» معًا، والآخر هو المستطيلُ. ومقلوبُه بحر المستطيل المهمل.

استعملته العربُ مقبوضَ العَرُوض ما لم تُصَرَّعْ، وشذَّت منه عَرُوضٌ تامة من غير تَصْرِيعٍ.

وبينما لا يُجِيزُ الخليلُ في عَرُوض الطويل غيرَ القَبْضِ يُجِيزُ فيها الأخفشُ الحذفَ بحيث تكون بعضُ الأعاريض مقبوضةً وبعضها محذوفةً في قصيدةٍ واحدةٍ وعلى أيِّ ضَرْبٍ كانت القصيدةُ على غِرار ما يكون في المتقارب من مجيء عَرُوضٍ محذوفةٍ وعَرُوضٍ غيرِ محذوفةٍ في قصيدةٍ واحدةٍ.

ويعترض الخليلُ بأن إجازةَ مثلِ هذا تجعله جاريًا مَجْرَى الزحاف، والزحافُ لا يكون على هذا الوجه؛ لأنه لو جاء مثلُ هذا، وجَرَى مَجْرَى الزحاف، لم تكن العَرُوضُ أَوْلى به من الحَشْـوِ، فلما لم يدخل هذا في الحشـو لم يدخل في العَرُوض، وأيضًـا فإن هذا الجِنْسَ إذا لحق العروضَ ثَبَتَ وصـار أصلًا فلم يجز مع تلك العروضِ غيرُها، بدليلِ محذوف المديدِ الثاني والرمل والخفيف.

والقبض في مَفَاعِيلُنْ حَسَــنٌ، والكف فيها قبيحٌ، على العكس مما في الهزج حيث القبض فيها قبيحٌ والكف فيها حَسَنٌ. يستثنى من قبح الكف مَفَاعِيلُنْ الواقعُ ضَرْبًا، وإذا أصاب القبضُ أو الكفُّ مَفَاعِيلُنْ الواقعَ ضَرْبًا، لَزِمَ وكان زحافًا جاريًا مجرى العلة.

ويجوز في الطويل الكف والخَرْمُ والإقعادُ. والخرم عند الخليل لا يكون إلا فيما أوله وتد مجموع على مذهب الخليل، وأما نحوُ:

قولِ يزيد بن مفرغ الحميري من الكامل: هَامَةٌ تَدْعُو صَدًى * بَيْنَ المشَقَّرِ فَاليَمَامَهْ=فَاعِلُنْ مُتْفَاعِلُنْ * مُتْفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلَاتُنْ.

وقولِ الشـــمَّاخ بن عوف بن يَعْمُرَ الكناني المنســرح: قَاتَلَ القَوْمُ يَا خُزَاعُ وَلَا * يَدْخُلْكُمْ مِنْ قِتَالِهِمْ فَشَـلُ= تَفْعِلُنْ مَفْعُلَاتُ مُسْـتَعِلُنْ * مُسْـتَفْعِلُنْ مَفْعُلَاتُ مُسْـتَعِلُنْ، فهو شـاذٌّ عنده، ونحن نراه من حذف الأسباب من أوائل الأجزاء لا من الخَرْمِ في شـيءٍ، فهو عندنا عَكْسُ الحَذْفِ عند العَرُوضـيين الذي هو سُقُوط سببٍ خفيفٍ من آخر الجزء، تَشْبِيهًا له بحذفِ ذَنَبِ الفَرَسِ؛ لأن ذنبَهُ آخِرُهُ.

وفي الطويل المعاقبةُ بين ياءِ مَفَاعِيلُنْ ونُونِهِ، فيأتي إما مَفَاعِيلُ مكفوفًا، وإما مَفَاعِلُنْ مَقْبُوضًـا، ولا يأتي هكذا: مَفَاعِلُ صالحًا إلا في جزءٍ أو جزأين، فإن زاد عن ذلك كان قبيحًا مرذولًا مُستقبحًا.

ومعنى المعاقبة باختصـارٍ شـديدٍ ودقيقٍ: «ألَّا يسقطا معًا»؛ لأنهما يتعاقبانِ السقوطَ: يسقط ساكنُ أحدهما لثبوت ســـاكن الآخر، كما يتعاقب الراكبانِ في الرُّكوب بحيث إذا نزل أحدُ المتعاقِبَيْنِ رَكِبَ الآخَرُ، فسقوطهما معًا هو الصـورة الممنوعة في المعاقبة، وماعداها جائزٌ، وأما علةُ منعِ سقوطهما معًا عند الزجاجِ فهي أنه ليس (بعدَ) الجزءِ وتدٌ يعتمد عليه السببانِ بعد مزاحفتهما معًا.

وكل جزءٍ يجوز فيه الزحافُ فيسـلم منه فهو السـالمُ، أي: سـالمٌ من الزحاف مع جوازه فيه، وكل جزءٍ يجوز فيه الخرمُ فيسلم منه فهو الموفورُ، أي: موفورةٌ أوتادُهُ بعدمِ دخولِ الحذفِ فيها وإن دخله زحافٌ غيرُ الخَرْمِ.

أعاريضه وأضربه:

عروضه [1]: مَفاعِلُنْ، تامة واجبة القبض إلَّا عند التصريع.

أضربها [3]: مَفاعِيلُنْ تام صحيح، مَفاعِلُنْ تام مقبوض، مَفاعِي تام محذوف.

[1 - 1]: وبيته:

وَعِشْ خالِيًا فالْحُبُّ راحَتُهُ عَنَا * وَأَوَّلُهُ سُقْمٌ وَآخِرُهُ قَتْلُ
فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِلُنْ * فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِيلُنْ
يمتنع القبض في هذا الضرب؛ لئلا يلتبس بالضرب الثاني، والكف تحاشيا للوقوف على متحرك.
والسالمُ ما سَلِمَ من الزحاف، والصحيح ما صحَّ من الضروب.

[1 - 2]: وبيته:

إِلَهِي لَئِنْ جَلَّتْ وَجَمَّتْ خَطِيئَتِي * فَعَفْوُكَ عَنْ ذَنْبِي أَجَلُّ وَأَوْسَعُ
فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ * فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِلُنْ

[1 - 3]: وبيته:

فَوَيْلِي عَلَى الْعُذَّالِ ما يَتْرُكُونَنِي * بِغَمِّي أَمَا فِي الْعاذِلِينَ لَبِيبُ
فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ * فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِي

القبض في هذا الضرب بحيث يصير: مَفَاعِ قبيحٌ؛ لأن الجزء الذي قبله يُختارُ قبضُه؛ فيستويان في الوزن هكذا: فَعُولُ مَفَاعِ، واستواؤهما فيه قبيحٌ. والعكس أيضًا صَحِيحٌ، وهو أن السلامة في فَعُولُنْ التي قبل الضَّـرْبِ مَفَاعِيْ المحذوفِ قَبِيحٌ؛ لأنه يؤدي إلى اسـتوائهما في الوزن أيضًـا هكذا: فَعُولُنْ مَفَاعِي؛ واسْتِوَاؤُهما فيه قَبِيحٌ.

وهذا الضـربُ ألزمه الخليلُ والأخفشُ الرِّدْفَ. والردف هنا عِوَضٌ عن اللامِ فقط؛ إذِ النونُ شـأنُها أن تُحذَفَ للزحاف حَشْـوًا، والعَرَبُ لم تُعوِّضْ مما يسـقط بالزحاف شـيئًا، فالاحتسـابُ عند عامةِ العَرُوضيين إنما هو بما لا يَسْقُطُ للزحاف.

الرِّدْفُ في الضُّرُوبِ وَضَوَابِطُهُ:

قال سـيبويه: «كلُّ شِـعْرٍ حَذَفْتَ مِن أتمِّ بنائه حرفًا متحرّكًا أو زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ، فلا بد فيه من حرف لين للرِّدْفِ، نحو: وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْـحَهُ * وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْـحَهُ بِلَبِيبِ= فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ * فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُ مَفَاعِي».

قوله: «مِن أَتَمِّ بنائِهِ» أي: مِن بِنَائِهِ التامِّ لا المَجْزُوءِ ولا ما دُون المجزوءِ بالأَوْلَى.

قوله: «أو زنةَ حرفٍ متحرك» أي: حرفًا ساكنًا وحركةً.

قولـه: «حرف لين» ولم يقل: حرف مـد، إمـا أنـه يـدل على اعتبـاره اللينَ في الردف، وخـالفَ بعضـهم بأنَّ الواوَ والياءَ إذا سَكَنَتَا وانفتح ما قبلهما جَرَتا مَجْرَى الصـحيح، وكذلك إذا انْفَتَحَتَا وسَكَنَ ما قبلَهُما كَاسْـوَدَّ وابْيَضَّ. وهو خلافٌ معتبرٌ؛ إذ لا نجد مزاوجةً بين المدِّ واللينِ في قصـيدةٍ واحدةٍ، فدلَّ على أنهم يُعامِلُون اللينَ مُعاملةَ الحُرُوفِ الصـحيحة السـاكنة؛ وإما أنه يريد به حرفَ المدِّ بدليل شاهِدِهِ من الطويل.

قوله: «للردف» أي: تعويضًـا عن النقص الحادث في الضـروب لتتعادل بالمد في الزمن مع الأعاريض، فالردف إنما يكون عوضًا مما بعده لا مما قبله. والاِحْتِسَابُ عند عامة العروضيين إنما هو بما لا يسقط للزحاف؛ لأن العرب لم تُعَوِّضْ مما يسقط بالزحاف شيئًا. وفي ذلك يقول الأخفش: «وأما مَفَاعِلُنْ في الطويل فإنه سقط منه ما كان يسقط للزحاف، وذلك لا يحتسب به».

قال ابن جني: «أصـل الردف للألف؛ لأن الغرض فيه إنما هو المدُّ، ولا يسـاوي الألفَ فيه غيرُها من أحرفه؛ لأنها لا تفارقه فتكون لِينًا، بينما الواو والياء قد يفارقانه فيكونان لِينًا».

وأوجبوا الردفَ اتفاقًا في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون البيتُ تامَّ البناء ونُقِصَ من ضَرْبِه متحرِّكٌ أو زِنَتُهُ.

الحالة الثانية: أن يجتمع في آخر البيت ساكنان.

ومخالفة الواجب المتفق عليه شذوذٌ لا يُقاس عليه، وقد جاء شاذًّا في المسموع عن العرب.

الأبيات المتغيرة للطويل:

وللطويل من الأبيات المتغيرة أربعة: مقبوض، ومكفوف، وأثلم، وأثرم:

بيت القبض:
سَماحةَ ذا وَبِرَّ ذا وَوَفاءَ ذا * وَنائِلَ ذا إذا صَحا وَإذا سَكِرْ
فَعُولُ مَفاعِلُن فَعُولُ مَفاعِلُن * فَعُولُ مَفاعِلُن فَعُولُ مَفاعِلُن

بيت الكف:
وَشاقَتْكَ أَحْداجُ سُلَيْمَى بِعاقِلٍ * فَعَيْناكَ لِلْبَينِ تَجُودانِ بالدَّمْعِ
فَعُولُنْ مَفاعِيلُ فَعُولُنْ مَفاعِلُن * فَعُولُنْ مَفاعِيلُ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ

بيت الثلم:
لا يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إلَّا ابْنُ حُرَّةٍ * يَرَى غَمَراتِ الْمَوْتِ ثُمَّ يَزُورُها
عُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ * فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِلُنْ

بيت الثرم:
أَرْسَلَ عَبْدُ اللهِ إذْ حانَ يَوْمُهُ * إلَى قَوْمِهِ لا تَعْقِلُوا لَهُمُ دَمِي
عُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ * فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِلُنْ
الطَّوِيل يمتنع فيه الجَزْءُ.

تَعْرِيفُ التَّصْرِيعِ:

تغيير العروض للإلحاق بالضـــرب في الوزن والروي دون أن يلتزم وغالبًا ما يكون في البيت الأول، وسـمي البيت الذي له قافيتان مصـرَّعًا تشـبيهًا له بمصـراعي باب البيت المسـكون، وإجماع العروضيين منعقد على أن التصريع إنما يقع ليدل على ابتداء قصيدة أو قصـة، ويجوز استعماله في مواضـع من القصـيدة الواحدة لإرادة الخروج من قصـة إلى أخرى، ومن وصـف شـيء إلى وصـف غيره؛ ليؤذن بالانتقال من حال إلى أخرى، وهو مسـتحسـن متى قلَّ، فإن كَثُرَ كان مُسْـتهجَنًا، فتكون عند التصريع:

أ) - سالمةً مع الضرب الأول الصحيح، نحو:
أَلَا عِمْ صَباحًا أَيُّها الطَّلَلُ الْبالِي * وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فِي الْعُصُرِ الْخالِي
فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِيلُنْ * فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِيلُنْ

ب) - ومحذوفة من الضرب الثالث المحذوف، نحو:
لِمَنْ طَلَلٌ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي * كَخَطِّ زَبُوْرٍ فِي عَسِيبِ يَمَانِي
فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِي * فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِي

ومن مجيء عروض الطَّوِيل تامةً شذوذًا مع عدم التصريع:
وَنَحْنُ جَلَيْنا الْخَيْلَ يَوْمَ نَهاوَنْدٍ * وَقَدْ أَحْجَمَتْ مِنَّا الْخُيُوْلُ الصَّوارِمُ
فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِيلُنْ * فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ

ومحذوفةً شذوذًا مع عدم التصريع أيضًا:
تَراها عَلَى طُوْلِ الْبَلاءِ جَدِيدًا * وَعَهْدُ الْمَغانِي بِالْحُلُوْمِ قَدِيمُ
فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِي * فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ مَفاعِي
وهو عيب يسمى عندهم بالتجميع.

ما يصيب الحشو: القبض، الكف، الثلم، الثرم في الجزء الأول.

ما يصيب العروض: القبض وهو واجب فيها إلا عند التصريع.

ما يصيب الضرب: يمتنع القبض في فَعُولُنْ إذا وقعت ضربًا تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة.

والقبض لا يلزم في الحشـو، بخلافه في العروض، حيث يلزم ما لم يكن البيت مُصَـرَّعًا، فهو فيه زحافٌ جارٍ مجرى العلة.

ولا يجوز اجتماع القبض والكف في الحشو، وهما إن وقعا في جزء أو جزأين قُبِلا، فإن زادا على ذلك لم يتقبلهما الذوقُ السليم.

والقبض واجب في العروض، فهو زحاف جارٍ مجرى العلة إلا عند التصـــريع، فتكون معه صحيحةً مع الضرب الأول الصحيح، ومحذوفةً من الضرب الثالث المحذوف.

تذييل:

[1 - 4] فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ * فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلْ

هذا الضَّـرْبُ أثبتَهُ الأخفشُ بناءً على تقييدِهِ قافيةً مُطلقةً لامرئ القيس، وبالتقييد رواه الفَرَّاء، بينما رواها الخليلُ مُطلقةً بإقواءٍ فيها؛ فصـار عنده من الضـرب الأول، وكذلك رواه أبو عمرٍو الشـيبانيُّ مطلقًا لا مقيَّدًا، ولا غرابةَ عندنا أن يقع امرؤ القيس وغيرُهُ في الإقواء.

فائدة: الزحاف يقع في الأسباب خاصـةً، فإذا أنت حذفتَ من السبب اعتمدَ السببُ المحذوفُ منه على الوتد؛ لأنك إنما تزاحف الأسـبابَ لاعتمادها على الأوتاد، وإذا أنت حذفتَ من الوتد لم يكن له ما يعتمد عليه، وعلى هذا إجماع العَرُوضيين، وعليه كلامُ العَرَب.

بحر المَدِيد الثاني

وزنه في الدائرة العروضية:

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ

المديد الثاني أوتاده مختلة -هو أحد بحرينِ أوتادُهما مختلة، والثاني هو الممتد- وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شــيءٌ من الأصــول. وهو من ثوالث الأدوار الثمانية، فهو ثالثُ الدورِ الأول من دَوْرَيْ «دائرة المختلِف». وهو الفرع الثاني لبحر الطويل.

ولما كان المديد الثاني مُشتملًا على جزءٍ خماسي لا يمكن توسيط وتده، صارت أوتادُه مختلةً كما ترى. وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تبدأ بالجزءِ الذي هو: «فاعِلاتُنْ»، والبحران الآخران هما: المتئد، الخفيف. وهو أحدُ بحرين يَنتَظِمانِ الجزأين اللذين هما: «فاعلن، فاعلاتن» معًا، والبحر الآخر هو: الممتد. ومقلوبُه هو بحر الممتد المهمل.

بين ألف فَاعِلَاتُنْ ونُونِهِ معاقبةٌ، فإما أن يكون فَعِلَاتُنْ مخبونًا، وإما أن يكون فَاعِلَاتُ مكفوفًا، فإذا أصابَهُ الشَّكْلُ فصار هكذا: فَعِلَاتُ، وَجَبَ أَنْ يَسْلَمَ الجزءُ الذي قبلَهُ من الكَفِّ، والذي بعدَهُ من الخَبْنِ، ويُسَمَّى هذا الجُزْءُ المُعَلُّ طَرَفَيْنِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي طَرَفَيْهِ اللَّذَيْنِ هُمَا صَدْرُهُ وَعَجُزُهُ، ويُسَــمَّى كُلٌّ مِنَ الجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ سَــلِمَا مِنَ الزِّحَافِ بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَــلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وبين نون فَاعِلَاتُنْ وألف فَاعِلُنْ الَّذِي بَعْدَهُ معاقبةٌ، فإما أن يكونا هكذا: فَاعِلَاتُنْ فَعِلُنْ، ويُسَــمَّى الجزء المزاحَفُ هنا صَدْرًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ في صَدْرِ الجُزْءِ، أو: فَاعِلَاتُ فَاعِلُنْ، ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا عَجُزًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ في عَجُزِ الجُزْءِ، فحيث سَلِمَ الأولُ من الكَفّ زُوحِفَ الثاني بالخبن، وحيث كُفَّ الأول سَــلِمَ الثاني من الخبن، وَالسَّــالِمُ مِنْهُما مَعَ جَوَازِ مُزَاحَفَتِهِ يُسَمَّى بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وَالخَبْنُ حَسَنٌ، وَالكَفُّ صَالِحٌ، وَالشَّكْلُ قَبِيحٌ.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضــــه [3]: فاعِلاتُنْ مجزوءة صـــحيحة، فاعِلا مجزوءة محذوفة، فَعِلا مجزوءة مخبونة محذوفة.

ضرب فاعِلاتُنْ [1]: فاعِلاتُنْ مجزوء صحيح.

أضــــرب فاعِلا [4]: فاعِلاتْ مجزوء مقصـــور، فاعلا مجزوء محذوف، فاعلْ مجزوء مبتور، فاعلاتن مجزوء صحيح.

ضربا فعلا [2]: فَعِلا مجزوء مخبون محذوف، فاعلْ مجزوء مبتور.

[1 - 1]: وبيته:

أَيُّها الْبانِي قُصُوْرًا طِوالًا * أَيْنَ تَبْغِي هَلْ تُرِيدُ السَّحابَا

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

يجوز في هذه العروض: الخبن، والكف، والشكل، ويمتنع في هذا الضرب الكف والشكل تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة؛ لأن آخر البيت لا يكون إلَّا ساكنًا، بينما يجوز خبنه خلافًا لأبي زكريا التبريزي الذي منعه، وقد تعقبه الزنجاني وهو محق بإجازته قائلًا: وأخطأ أبو زكريا حيث منعه.

ولا ضَرْبَ لهذه العَرُوض غيرُ هذا الضَّرْبِ.

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الثالث والسادس منه؛ لأن قبلهما وتد، والوتد لا يعاقب السببَ، وهذا إذا لم يمنع مانعٌ آخر كالإجحاف بالجزء مثلًا. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الثالث وألف الرابع، ونون الرابع وألف الخامس؛ فيكون الرابع هنا طَرَفَيْنِ.

[2 - 2]: وبيته:

لا يَغُرَّنَّ امْرَأً عَيْشُهُ * كُلُّ عَيْشٍ صائِرٌ لِلزَّوالْ
فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتْ

وهذا الضرب المقصور يلزمه الردف لاجتماع الساكنين؛ إذِ الرِّدْفُ يكون لذلك كما يَكُونُ عِمَادًا وتقويةً للقوافي الضعيفة، وقد منع الخليل خبن هذا الضرب لما فيه من إجحافٍ بالجزء، بينما أجازه أبو الحسن الأخفش، وهذا الضرب المقصور وكذلك المحذوف الذي بعده شاذَّانِ عند أبي الحسن الأخفش، وفيهما يقول: «والمديد الذي فيه فاعلن وفاعلان لم نسمع منه شيئًا إلا قصيدةً واحدة للطرماح».

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الرابع والسادس؛ لأن قبلهما وتد، والوتد لا يعاقب السبب، وهذا إذا لم يمنع مانعٌ آخر كالإجحاف بالجزء. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الرابع وألف الخامس. ويمتنع خبن العروض؛ لئلا يلتبس الذي عَرُوضه فَاعِلُنْ بالذي عروضه فَعِلُنْ.

[2 - 3]: وبيته:

اِعْلَمُوْا أَنِّي لَكُمْ حافِظٌ * شاهِدًا ما كُنْتُ أَوْ غائِبا
فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلا

وهذا الضرب شاذ عند الأخفش. ويمتنع الخبن في هذا الضرب لما فيه من الإجحاف بالجزء، وهو أَشَدُّ إجحافًا من خَبْنِ الضَّرْبِ المقصور.

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الرابع؛ لأن ما قبلها وتد، والوتد لا يعاقب السبب. ويمتنع خبن العروض والضرب؛ لئلا يلتبس الذي عروضه فاعلن وضربه فاعلن بما عروضه فَعِلُنْ وضربه فَعِلُنْ. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الرابع وألف الخامس.

[2 - 4]: وبيته:

إِنَّما الذَّلْفاءُ ياقُوْتَةٌ * أُخْرِجَتْ مِنْ كِيسِ دِهْقانِ
فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعلا * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلْ

وهذا الضرب أبتر أو محذوف مقطوع. ويمتنع الخبن في هذه العروض تفاديًا لالتباسها بالعروض الثالثة المخبونة. ويُحْذَرُ خبنُ هذا الضَّرْب لفُحْشِهِ؛ لما فيه من شدة الإجحاف بالجزء.

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الرابع؛ لأن ما قبلها وتد، والوتد لا يعاقب السبب. ويمتنع خبن العروض منعًا للالتباس بما عروضه فَعِلُنْ وله نفس الضَّرْبِ الأبتر أو المحذوف المقطوع. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الرابع وألف الخامس.

وهذا الضرب قد ألزمه الخليلُ الردفَ، ولم يُلزمه الأخفشُ إياه؛ لأنه مجزوءٌ، والجَزْءُ نقصانٌ كثيرٌ لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ؛ ولأن الجُزْءَ الواقِعَ ضَرْبًا أيضًا قد نَقَص منه ما لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ.

وله في تقرير ذلك نصان، الأول يُشِيرُ به إلى نُقصان الجُزْءِ الواقعِ ضَرْبًا، والثاني يُشِيرُ به إلى الجَزْءِ بفتح الجيم، وما بين الأقواس توضيحٌ مِنَّا:

النص الأول:

«وأما فَعْلُنْ فيكون في المديد، فيكون بغيرِ حرفِ لِينٍ؛ لأنه كَثُرُ نقصُهُ من فَاعِلَاتُنْ (وقَلَّ) أن يُدْرَكَ (هذا النقص الكثيرُ) بِحَرْفِ لِين».

النص الثاني:

«وأما فَعِلَاتُنْ ومَفْعُولُنْ (أي: مُتَفَاعِلْ ومُتْفَاعِلْ) في (الوزنِ) الذي على أربعة أجزاءٍ منه (أي: من الكامل) ففي القياسِ أَنْ يكونَ (أي: الضَّرْبُ) بغير حرفِ لِينٍ؛ لأنه (أي: الكامل) نَقَصَ منه (بالجَزْءِ) ما لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ».

ويُوَضِّحُ أنَّ المقصودَ من النص الثاني الجَزْءُ بفتح الجيم نَصٌّ له آخر يقول فيه: «وفَاعِ لَاتُنْ في المضارع (وهو المستضارع عندنا) يكون بغير لين؛ لأنه إن كان مجزوءًا فقد كثر نقصانه، وإن كان تامًّا لم يحتج إلى ذلك فيه».

[2 - 5]: وبيته:

لَمْ يَكُنْ لِي غَيْرُهَا خِلَّةٌ * وَلَهَا مَا كَانَ غَيْرِي خَلِيلَا

فَاعِلَاتُنْ فَاْعِلُنْ فَاعِلَا * فَعِلَاْتُنْ فَاْعِلُنْ فَاعِلَاْتُنْ

نُقِلَ هذا الضَّرْبُ عن أبي الحسن الأخفش، وبعد هذا البيتِ: لَمْ تَزَلْ لِلْعَيْنِ فِي كُلِّ مَا * غِبْطَةٍ حَتَّى رَأَتْنِي قَتِيلَا.

ويجوز الخبن في هذا الضرب؛ لأنه ليس قبل الألف ما يُعاقبه، ويمتنع كفُّهُ تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة؛ لأنَّ آخِرَ البيت لا يكون إلَّا ساكنًا.

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الرابع والسادس؛ لأن ما قبلهما وتد، والوتد لا يعاقب السبب. ويجوز خبن العروض لانعدام اللبس؛ إذ لا توجد فَعِلَا وضربها فَاعِلَاتُنْ. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الرابع وألف الخامس.

[3 - 6]: وبيته:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ * حَيْثُ تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهْ

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فَعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فَعِلا

وهذا النوع هو الأكثر شيوعًا.

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الرابع؛ لأن ما قبلها وتد، والوتد لا يعاقب السبب. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الرابع وألف الخامس.

[3 - 7]: وبيته:

رُبَّ نارٍ بِتُّ أَرْمُقُها * تَقْضِمُ الْهِنْدِيَّ وَالْغَارا

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فَعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلْ

وهذا الضرب أبتر كما سَمَّاهُ أبو عليٍّ قُطْرُبٌ (ت بعد 210 هـ) خلافًا للزجاج (ت 311 هـ) الذي لا يُسَمِّي الجزءَ الذي دخلَهُ الحَذْفُ والقَطْعُ أَبْتَرَ إلَّا في المتقارب وحدَهُ؛ لأن «فَعُولُنْ» فيه يصير «فَعْ» فيبقى منه أقلُّهُ ويذهب أَكْثَرُهُ، بخلاف جُزْءِ المديد حيث يبقى منه أكثَرُهُ ويذهب أَقَلُّهُ؛ فلا ينبغي عنده أَنْ يُسمَّى أَبْتَرَ، بل يقال فيه عنده: مَحْذُوفٌ مَقْطُوعٌ، فهذا مذهبه.

وأَغْرَبَ الجوهريُّ (ت 393 هـ) فسمَّاه أَصْلَمَ، وقال: «الأَصْلَمُ: هو المحذوف المقطوع؛ لأنه حُذِفَ منه «تُنْ»، فبقي «فاعلا» فنُقِلَ إلى «فاعلن» ثم قُطِعَ فنُقِلَ إلى «فاعلْ»»، ثم عقَّبَ بجملةٍ أغربَ مما قبلها فقال: «ويقال: حُذِفَ منه الوتد».

وألف الأول من هذا البيت ومن غيره في ذات البحر يجوز سقوطها أبدًا؛ لأنه ليس قبلها ما يعاقبها أصلًا. وكذلك ألف الرابع؛ لأن ما قبلها وتد، والوتد لا يعاقب السبب. ويجوز خبن الضرب ما لم يكن إجحافًا. والمعاقبة فيه بين نون الأول وألف الثاني، ونون الرابع وألف الخامس.

وهناك المشطور الذي هو: فاعلاتن فاعلن * فاعلاتن فعلن (وهي عند معظم العَرُوضيين من التام المُصَرَّعِ الأبياتِ، وهو رأي ضعيفٌ متهالكٌ، والصواب عندنا أنه إمَّا من مشطور المديد راجحًا، وإما من مجزوء الرَّمَلِ المحذوفِ العَرُوضِ والضَّرْبِ هكذا: فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَا=محذوفة * فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَا=محذوف، كما عند الزجَّاج مرجوحًا، قال الزجاج: «وأَكْثَرُ ما رأيتُهُ جاءَ في هذا «فَعِلُنْ»». وإنما رجَّحنا حمله على المديد؛ لأنَّ حَمْلَ الوَزْنِ على بَحْرٍ سالِمٍ أولى من حَمْلِهِ على بَحْرٍ مُغَيَّرٍ خلافًا للزجَّاج.

ومن مشطور المديد:
لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً * أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكْ
أَمَرِيضٌ لَمْ تُعَدْ * أَمْ عَدُوٌّ خَتَلَكْ

وهذا الضرب قد ألزمه الخليلُ الردفَ، ولم يُلزمه الأخفشُ إياه؛ لأنه مجزوءٌ، والجَزْءُ نقصانٌ كثيرٌ لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ. ولأن الجُزْءَ الواقِعَ ضَرْبًا أيضًا قد نَقَص منه ما لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ.

وله في تقرير ذلك نصان، الأول يُشِيرُ به إلى نُقصان الجُزْءِ الواقعِ ضَرْبًا، والثاني يُشِيرُ به إلى الجَزْءِ بفتح الجيم، وقد سبق ذِكْرُهما.

الأبيات المتغيرة للمديد الثاني:

وللمديد الثاني من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مخبون، ومكفوف، ومشكول:

بيت الخبن:

وَمَتى مَايعِ مِنْكَ كلامًا * يَتَكَلَّمْ فَيُجِبْكَ بِعَقْل
فَعِلاتُنْ فَعِلُنْ فَعِلاتُنْ * فَعِلاتُنْ فَعِلُنْ فَعِلاتُنْ

بيت الكف:

لَنْ يزالَ قَوْمُنا صالِحِينَ * آمِنِينَ ما اتَّقَوْا وَاسْتَقامُوا
فاعِلاتُ فاعِلُنْ فاعِلاتُ * فاعِلاتُ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

بيت الشكل:

لِمَنِ الدِّيارُ غَيَّرَهُنَّ * كُلُّ جَوْنِ الْمُزْنِ دانِي الرَّباب
فَعِلاتُ فاعِلُنْ فَعِلاتُ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

المَدِيد يجب فيه الجَزْء، ويأتي نادرًا مشطورًا، ومنه:
أَمَرِيضٌ لَمْ تُعَدْ * أَمْ عَدُوٌّ خَتَلَكْ
فَعِلاتُنْ فاعِلُنْ * فاعِلاتُنْ فَعِلُنْ

ما يصيب الحشو: الخبن، والكف، والشكل، وتجري هذه الزحافات وَفْق قانون المعاقبة كما هو الحال في الطويل، وذلك لئلا يجتمع من جزأين أربعة أحرف متحركات، فإن ذلك غير موجودٍ في شيءٍ من الشعر ألبتة. فإذا دخل الْخَبْن جزءًا منه، سَلِمَ الذي قبلَهُ من الْكَفّ، وإذا دخله الْكَفّ، سَلِمَ الذي بعدَهُ من الْخَبْن، وإذا دخله الشَّكْل، سَلِمَ الجزءُ الذي قبله من الْكَفّ، والذي بعدَه من الْخَبْن، والشكل الذي هو الطرفان لا يُتصور في هذه البحر إلا في صورةٍ أو صورتين في الجزء الرابع منه؛ لأنَّ من شرط الطرفين أن يكون في أوله سببٌ قبلَهُ سببٌ، وفي آخره سببٌ بعدَهُ سببٌ. ويفهم من هذا أن المعاقبة في البيت المحذوف العروض من المديد تكون في موضعين فقط، ولا يكون في هذا البيت طرفان ألبتةَ.

ومعنى المعاقبة باختصارٍ شديدٍ ودقيقٍ: «أن لا يسقطا معًا»؛ لأنهما يتعاقبانِ السقوطَ: يسقط ساكنُ أحدهما لثبوت ساكن الآخر، وقد يَثْبُتانِ. فسقوطهما معًا هو الصورة الممنوعة في المعاقبة، وما عداها جائزٌ. وما زوحف أوله لمعاقبة ما قبله نحو ألف فاعلاتن أو فاعلن فهو مخبونٌ صَدْرٌ، وما زوحف آخره لمعاقبة ما بعده نحو نون فاعلاتن فهو مكفوفٌ عَجُزٌ، وما زوحف أَوَّلُه وآخِرُه لمُعاقبة ما قبلَهُ وما بعدَهُ فهو مشكولٌ طَرَفَانِ، وما زُوحف أَوَّلُهُ لا لمُعاقبةٍ بينما زُوحف آخِرُهُ لمُعاقبةٍ فهو مَشْكُولٌ عَجُزٌ كالأجزاء التي في أوائل البيوت من هذا البحر المديد الأول إذا صارت مشكولةً، وما يَسْلَمُ من المُعاقبةِ فهو بَرِيءٌ. ومعنى قولهم: عَجُزٌ أنه عاقبَ ما بعده بعجُزِهِ، أي: أنه تغيَّرَ عَجُزُهُ بالكف ليسلم صدرُ ما بعده من التغيُّرِ بالخبن، وعلى هذا فَقِسْ.

وإذا كان السبب في أول البيت، أو كان قبله وتدٌ، فهو بريء من المعاقبة؛ إذ ليس قبله ما يعاقبه، ولأن الوتد لا يعاقب السبب.

ما يصيب العروض: الخبن والكف ما لم يُخْبَنِ الجزءُ بعدها والشكل في عروضه الأولى الصحيحة من المجزوء.

ما يصيب الضرب: يمتنع في ضرب عروضه الأولى الصحيحة من المجزوء الكفُّ والشكل تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة. وأجاز الأخفشُ الخبنَ في ضربه المقصور من المجزوء، ومنعه الخليل لما فيه من إجحافٍ بالجزء. ويمتنع الخبن في ضربه المحذوف من المجزوء لما فيه من إجحافٍ بالجزء، وهو أَشَدُّ إجحافًا من خَبْنِ الضَّرْبِ المقصور. ويمتنع الخبنُ في عروض ضربه الأبترِ تحاشيًا لالتباسها بالعروض الثالثة المخبونة، كما يُحْذَرُ خبنُ ضَرْبِها لفُحْشِهِ. ويجوز الخبن في الضرب السالم للعروض المحذوفة من المجزوءِ المنقولِ عن الأخفش.

لم يذكر الأقدمون جواز التشعيث في ضرب المَدِيد، وجاء عليه شعر محدث تقبله الذائقة، فلا ضير منه إذا كان كذلك، وبيته:

أَقْبَلَتْ فِي الْحُلَّةِ الْحَمْراءِ * مِثْلَ خَدِّ الْغادَةِ الْعَذْراء

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فالاتُنْ أو فَاعَاتُنْ

سر اختيار الخليل للمديد الثاني
دون المَدِيدِ الأوَّلِ

تنتظم دوائر الخليل ثلاثةً وعشرين بحرًا، كان أصل الخليل فيها أن تسير جميعُها سيرًا واحدًا، وهو أن تسير على شكل أدوارٍ ثلاثية، بحيث يكون الوتد في كل دورٍ منها: بَدْءًا، ثم طَرَفًا، ثم وَسَطًا، وبالفعل سارت بحوره كما رأى لها أن تسير، ولم يشذ عنها سوى بحرين اثنين، هما: المُمْتَدّ، والمَدِيد الثاني، وكلاهما مقلوب الآخر، وأولهما في قياس علم الخليل هو المُمْتَدّ، والثاني هو المَدِيد الثاني، وكلاهما مركب من فرعين لا يخالطهما شيء من الأصول، وأحد الفرعين وتده وَسَط، والثاني وتده طَرَف، وهكذا جاءا في دائرة الطَّوِيل، حيث جاء المُمْتَدّ ثالثَ دورها الأول، وجاء المَدِيد الثاني ثالث دورها الثالث في المقلوبات، وهما مخالفان للأصل الذي سار عليه الخليل في البحور من اتفاق صفة الوتد في كل بحر منها.

وميزان المُمْتَدّ هو:

فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

وميزان المَدِيد الثاني هو:

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ

وكان حقُّ هذينِ البحرينِ أن يَخْرُجا من الدوائر بمعنى أن لا يُرَكِّبَ الخليلُ عليهما أو أحدِهما أمثلةً من الشِّعْرِ المُستَعْمَلِ في عصرِه، وذلك لاختلالِ أوتادِهما، وسيرِهما على غيرِ نَسَقِ عَرُوضِه كُلِّه؛ إذ جَمَعا بين وتد مجموع وَسَطٍ، ووتد مجموع طَرَفٍ.

ولكنَّ الخليلَ رحمه الله جَعَلَ المَدِيدَ الثانيَ المختلَّ الأوتادِ بديلًا عن البحر الذي كان من حقه أن يكون هو الفرعَ الأول من «بحر الطَّوِيل» بتطريف الأوتاد، وهو:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

وذلك لأن أوتاده كلها أطراف، فلم يشذ عن الطريق المستتب الذي سارت فيه البحور جميعها كما هو مُبَيَّنٌ في تقليب البحور في «الأدوار الثمانية».

وجملة القول أنه قد كان أمام الخليل بحران مديدانِ، أحدهما على الطريق المستتب، والآخر شاذ عنه، وهما في الحقيقة وزن واحد، ودليل ذلك أنك لو كتبتَ المَدِيد الثاني هكذا:

فاعِلا، تُنْ فاعِلُنْ، فاعِلا، تُنْ فاعِلُنْ * فاعِلا، تُنْ فاعِلُنْ، فاعِلا، تُنْ فاعِلُنْ

لكان مكان الأوتاد في صورة هذا البحر هو نفسَ مكانِها في صورة البحر الآخر؛ إذ بعد نقله يكون هكذا:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

فنسبة الأوتاد في الصورتين واحدة، وموقع الوتد بينهما لم يتغير، وإن كانت الأجزاء التي رُكبت منها صورة المَدِيد الثاني مختلةَ الأوتاد؛ لأن ظاهر موقع الوتد من الجزء «فاعِلاتُنْ» وَسَطٌ، وموقع الوتد من الجزء «فاعِلُنْ» طَرَفٌ، وبيّنٌ بذلك أن وزن الصورتين واحد، فبأيهما وزنت «بحر المَدِيد» فقد أصبتَ الميزانَ.

يبقى النظر في إدخالِ الخليل هذه الصورةَ الثانيةَ الشاذَّة، وإغفالِه الصورةَ المستتبةَ على الطريق، وتركِ ذِكْرِها في الدوائر، إذ لا بُدَّ لهذا الصنيع من سَبَبٍ.

ومن أول هذا أنه أراد أن يدل على أن الأجزاء العروضية التي لَهِجَ الناسُ اليوم بتسميتها «التفاعيل» إنما هي ضوابط للأوتاد وموقِعِها بين الأسباب حين تُرَكَّبُ منها البحور. وليدل أيضًا على أن مواقع الأوتاد بين الأسباب في البحر هي عمادُ البحر الذي يضبطه. وليدل أيضًا على أن هذه الأجزاء العروضية لا معنى لها في ذاتها، وإنما تكتسب معنًى حين تُرَكَّبُ منها البحورُ المختلفة مستعملها ومهملها.

ولولا ذلك، لكان في استطاعة الخليل أن يبني «بحر المَدِيد» كله على الصورة الأولى، فيجعل أعاريضه ثلاثةً، وأضرُبَه ستةً، كما هو معروف في علم العروض، ثم يجعله مجزوءًا وجوبًا كما هو، ثم يجعل عروضه الأولى صحيحةً، وضربها مثلها صحيحًا، ويكون شاهده فيها بيت المَدِيد أيضًا:

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حافِظٌ * شاهِدًا ما كُنْتُ أَوْ غائِبا

ووزنه:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ

مكان وزنه في العروض:

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ

ثم يُدِيرُ أعاريضَه وأضرُبَه على هذا بلا مئونة عليه فيه، إلا في شيء واحدٍ، وكأنه هو أحد الأسباب التي جعلت الخليل يؤثر الميزان الثاني المختل مواقع الأوتاد من أجزائه، على الميزان الأول المستتب مواقع الأوتاد من أجزائه، وذلك أن يجعل العروض الأولى من المَدِيد وهي:

فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ تُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ تُنْ

مُرَفَّلَةَ العَرُوضِ والضَّرْبِ، والترفيلُ لا يدخل إلا الضَّرْبَ، وقلَّما يدخلُ العَرُوض، فيصير به «فاعِلُنْ»: «فاعِلُنْ تُنْ»، ويصير ميزانُه عندئذٍ هكذا:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ تُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ تُنْ

ومثلُ ذلك يُقال في عروض المَدِيد الثانية، فاختار الخليلُ الصورة الثانية: «فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ» المختلة مواقع الأوتاد من الأجزاء؛ ليخرج من جعل الترفيل واقعًا في العروض والضرب معًا، وهو عنده لا يقع إلا في «بحر الكامِل» وحده، وفي ضَرْبِهِ فحسب.

نُدرك مما مضى أن الاتكاء على الأجزاء هو الذي أفضى إلى ما فُتِنَ به أهلُ زماننا في شأن التفعيلة، وظنهم أنها شيء قائمٌ بذاته، فاحتطب كل من قَدَر تفعيلة يحملها على مَنْكِبِهِ، وانتصب في وَسَطِ الطريق يخالُ نفسَه رائدًا قد انحدر من ذُرَى جبال الشِّعْر، ثم يوقد فيها اليوم بصيصًا يتوهمه غدًا نارًا ساطعةً تُضيء للشِّعْر العربي طريقًا تفضي إلى جنان الشِّعْر.

وليس معنى هذا أني أقطع بأن الشعر كُتب عليه أن يقف عند بحور الخليل البالغة ثلاثةً وعشرين بحرًا، بل صريح العقل يدلني على أن الخليل نفسه لا يمكنه أن يتوهم ذلك؛ لأنه عرف شعرًا كثيرًا وصل بعضُه إلينا من الجاهلية مما لا يدخل في عروضه مستويًا كل الاستواء، وهو مع ذلك من جيد الشعر وبارعه وأشده إثارة للنفس.

بل إنه ليدلني صريح العقل أيضًا على أن الإتيانَ بجديد في بحور الشعر ممكن، ولكن دون ذلك خَرْطُ القَتاد، فإن هذه الزيادة لن يتم كونُها إلا لقليل من الشعراء في الزمان بعد الزمان، ولن يتم أيضًا إلا بعد أن يُصبح تراثُ الشعر العربي كله نافذًا في النفس والعقل والعاطفة، وبعد أن تكشف النفوسُ والعقولُ معًا جمالَ تركيب هذه اللغة في بناء كلماتها، وفي جرْس حروفها، وفي تركيب جُمَلِها، وفي صورة بيانها المختلفة.

سِرُّ الثِّقَلِ في المَدِيدِ الثاني

يبقى النظر في هذا الثقل القابع في العروض الأولى من هذا المَدِيد الثاني، ولتحديد ذلك بدقة نقول: هناك ظاهرة في قياس علم الخليل تُقرِّرُ مكانَ الوتد في ضَـرْبِ البيت وفي عَرُوضـه، ومن اسـتقراء قياس علم الخليل رأيتُ أن الجزأين الأولين من البحر هما اللذان يُقرِّران مكان الوتد في العَرُوض والضَّرْب، وقد أسماهما العلامة محمود شاكر رحمه الله:

1 - الصوت: حادِي النغم.

2 - الصدى: المجيب.

فإذا اختلف موقع الوتد في الجزأين الأولين فكان أحدهما طَرَفًا، والآخَرُ وَسَـطًا = لم تدرِ ما يكون موقع الوتد بعدُ في العَرُوض والضَّـرْب، وعندئذٍ يضـطرب نَغَمُ البحر كُلُّه ويختل؛ لاختلال نسـبة الأسـباب إلى الأوتاد، لا في الأجزاء من حيث هي أجزاءٌ، بل في مجرى البحر نفسـه من أوله إلى آخره. وهذا أيضًا من أعظم الدلالة على أن الأجزاء التي هي التفاعيل ليس لها في ذواتها شأنٌ يُذكَر، بل كل شأنها كائنٌ في تركيبها من البحر.

وإذا كان ذلك كذلك عَلِمْنا أيضًـا أن موقِعَ الوتد لا يختلُّ في الجزأين الأولين اللذين هما الصـوتُ والصـدى إلا في بحرين اثنين من بحور الدوائر البالغة ثلاثةً وعشـرين بحرًا، وهما: المُمْتَدّ، والمَدِيد الثاني كما هو مُبَيَّنٌ في تقليب البحور في «الأدوار الثمانية» من هذا البحث.

وبِناءً على ما سبق نكون قد اقتربنا من معنى الثِّقَلِ الذي وُصِمَ به هذا البحرُ المدعو بالمَدِيد الثاني، والذي ألجأ الخليلَ إلى اختياره دون أخيه المسـتتب الأوتاد وقوعُ الترفيل في العَرُوض والضَّـرْب، ولتمام البيان سـأجعل ميزانه هو المسـتتب الأوتاد: «فاعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ» أربع مرات، والمَدِيد لا يكون إلا مجزوءًا، فيكون ميزانه هو:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ

فلما دخله الترفيلُ في العَرُوض والضَّرْب جميعًا، صار هكذا:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ تُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ تُنْ

فالصـوت والصـدى في المصـراع الأول وهما الجزآن الأولان معًا ووتدهما طَرَفٌ، يتطلبان من تمام النَّغَم أن ينقطع على وتد طَرَفٍ في العَرُوض والضَّرْب، فتكاد تقف، وتتردد قليلًا، وتُحجم بعضَ الإحجام، ولكنَّ الترفيلَ يُسرِعُ بك إلى طرح التردد والإحجام مُسرعًا قائلًا: «فاعِلُنْ تُنْ».

وهذا النزاع الخفي الذي تجده بين ما يتطلبه نغم الصـوت والصـدى، وما يسـتفزك إليه الترفيل لا محالة، ثم ما تجده من التردد والإحجام، ثم ترك التردد والإحجام فجأة إلى الانطلاق، كل ذلك أكسب «بحر المَدِيد، العروض الأولى» هذه الصـفة التي عبَّر عنها القدماء بأنها «ثِقَلٌ فيه»، **وما هو بِثِقَلٍ، إنما هو ما وصـفتُ لك من النزاع الخفي المتتابع بين الصـوت والصـدى، وبين الترفيل وما أوجب عليك نزاعهما من توقف وتردد وإحجام، ومن استفزاز مُسرعٍ بك إلى الانطلاق**.

وبين التوقف والتردد والإحجام والانطلاق والقبض والبسـط والقلق والحيرة والبطء والأناة، بل قل: وبين الصـوت والصـدى والترفيل يتقلَّبُ الشـاعر، فلا يكاد يأنس من نفسـه قرارًا حتى يحجم ويتردد لما يجده من حافز الترفيل، فلا يكاد يقر عليه حتى يقلقه الترفيل فيُسـرع فيتلقَّفه الصـوت والصدى ثانيةً في المصراع الثاني، فيدخل في بعض الأناة والبطء، ثم السعي والعجلة، ثم يكف منه الوتد، ثم يدخل في بطء وأناة، وتردد وإحجام وانبعاث لداعي الترفيل، ثم ينقطع، ومثل هذا من شـأنه أن يُفْشِيَ في نَغَمِ المَدِيد الثاني قَلَقًا وحَيْرَةً وبَسْطًا وقَبْضًا، **وبين هذا كُلِّهِ يَكْمُنُ ما أسمَوْهُ بالثِّقَلِ**.

ومِثْلُ هذا النَّغَمِ يُوجِبُ على المترنم به -وهو الشـاعر- إذا لابَسَـهُ أن يُلابِسَـهُ وهو في حالٍ مُطِيقةٍ لاحتمالِ سـطوتِه بين قَلَقٍ وحَيْرَةٍ، وبَسْـطٍ وقَبْضٍ، وهي تتتابعُ عليه دِراكًا لا تَفتُرُ، وليس كلُّ مُترنِّمٍ يُطيق ذلك أو يصـبر عليه إذا طال، وليس كلُّ مُترنِّمٍ بقادرٍ على أن يَقْبَلَ سَـطْوةً تكُفُّه إذا هو أرد أن يَسْـتَرْسِلَ، وليس كلُّ مترنِّمٍ يَمْلِكُ الأداة التي تُطِيعُه حتى يبْذُلَ لهذا النَّغَمِ المستبدِّ ما يتطلبه منها، فهو

مع سطوتِه نَغَمٌ لا ينقاد لمن يخضع له كلَّ الخضوع، بل ينقاد لمن يُقْبِلُ عليه خاضعًا، ثم لا يلبث أن يفُضَّ بعضَ أغلالِهِ، ليَفْرِضَ على هذا النَّغَمِ بعضَ سُـلطانِه هو، وبعضَ سـطوتِه هو، لكي يردَّهُ إلى الطاعة بعد العصــيان، وإلى الإذعان بعد الغُلُوِّ، ثم لا يَفْعَلُ ذلك به إلا مُتَرَفِّقًا لا يُطغِيه حبُّ الغَلَبةِ، ولا يَزْدَهِيهِ عُلُوُّ سُلطانِه على سُلطانِ النَّغَم.

من أجل ذلك كله قلَّ اســتعمال هذا البحر في الجاهلية والإســلام إلى زماننا هذا؛ لأن النفوس لا تُطيق ذلك إلا في الحين بعد الحين، وإذا هي أطاقته ســاعةً لم تصــبر عليه ســاعاتٍ؛ ولذلك لم تظفر منه إلا بالمقاطيع القصار، وشذت قصيدةُ ابن أخت تأبَّط شرًّا التي عدة أبياتها ستة وعشرون بيتًا في الجاهلية، وقصيدة الطرماح التي عدة أبياتها ثمانون بيتًا في الإسلام، **إذ نَمَطُ هذا البحر المَدِيد الثاني نَمَطٌ صَعْبٌ كما وصفه أبو عبيد البكري حين وَصَفَ قصيدة ابنِ أُخت تأبَّطَ شَرًّا**.

وجُملةُ القَوْلِ أنَّ الثِّقَلَ الذي عناهُ الأقدمون هو صــعوبة هذا النَّمَطِ المُخِيف الذي لا يُطِيقُه كثيرٌ من الشُّــعَراء، فهو ليس ذمًّا كما توهَّمَهُ كثيرون، بل هو بحر عَزِيزٌ لا ينقاد إلا لمن يَقْدِرُ عليه ويَسْتَطِيعُه، فكُنْ مِن ذلك على ذُكْرٍ أَبَدًا.

بحر البَسِيط

وزنه في الدائرة العروضية:

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ

البسيط أوتاده طرف، وأجزاؤه كلها فروع لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثواني الأدوار الثمانية، فهو ثاني الدور الثاني من دَوْرَيْ «دائرة المختلِف». وهو الفرع الرابع لبحر الطويل.

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «مُسْتَفْعِلُنْ»، والثلاثة الباقية هي: الرجز، السريع، المنسرح. وهو أحدُ بحرين ينتظمان الجزأين اللذين هما: «فاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ» معًا، والبحر الآخر هو: المديد الأول. وهو مقلوبُ بحرِ المديدِ الأول المهمل.

استخدمته العربُ مخبونَ العَرُوض والضَّرْب، وشذَّ مجيئه تامًّا من دون خَبْنِهِما أو خَبْنِ أَحَدِهِما.

يجوز فيه الخبن وهو حسن، والطي وهو صالح، والخبل والخزم وهما قبيحانِ.

والحسن: ما كثر استعماله وتساوى عند ذوي الطبع السليم نقصان النظم به وكماله.

والقبيح: ما قلَّ استعماله وشقَّ على الطباع السليمة احتماله.

والصالح: ما توسَّط بين الحسن والقبيح، ولم يلتحق بأحد النوعين.

وهذا مَنْهَجٌ قائمٌ على الإحْصَاءِ بغضِّ النَّظَرِ عن مَدَى تَقَبُّلِ الذَّوْقِ له؛ إذ هو الذَّوْقُ الجَمَاعِيُّ لأهل اللُّغَةِ أَنْفُسِهِم، والذي سَبِيلُ مَعْرِفَتِهِ الإحْصَاءُ.

وأما أذواقُ المعاصرين فلا تُعَدُّ مِقْيَاسًا؛ إذ هم يختلفون في زحافٍ بِعَيْنِهِ ما بين صالِحٍ وقَبِيحٍ، بل قد يَعُدُّهُ بعضُهم حَسَنًا.

بين سين مُسْتَفْعِلُنْ وفائه مكانفةٌ، فإما أَنْ يَلْحَقَهُمَا الزحافُ مَعًا فَيَكُونُ هكذا: مُتَعِلُنْ مَخْبُولًا، وإما أَنْ يَسْلَمَا مِنْهُ مَعًا فَيَكُونُ هكذا: مُسْتَفْعِلُنْ سَالِمًا، وإما أَنْ يُصَابَ الأَوَّلُ فَيَكُونُ هكذا: مُتَفْعِلُنْ مَخْبُونًا، وإما أَنْ يُصَابَ الثاني فَيَكُونُ هكذا: مُسْتَعِلُنْ مَطْوِيًّا.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضه [3]: فَعِلُنْ تامة مخبونة، مُسْتَفْعِلُنْ مجزوءة صحيحة، مُسْتَفْعِلْ مجزوءة مقطوعة.

ضربا فَعِلُنْ [2]: فَعِلُنْ تام مخبون، فاعلْ تام مقطوع.

أضرب مُسْتَفْعِلُنْ [3]: مُسْتَفْعِلانْ مجزوء مذيَّل، مُسْتَفْعِلُنْ مجزوء صحيح، مُسْتَفْعِلْ مجزوء مقطوع.

ضرب مُسْتَفْعِلْ [1]: مُسْتَفْعِلْ مجزوء مقطوع.

[1 - 1]: وبيته:

يا لائِمِي فِي هَوَاهُ وَالْهَوَى قَدَرٌ * لَوْ شَفَّكَ الْوَجْدُ لَمْ تَعْذِلْ وَلَمْ تَلُم

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ

[1 - 2]: وبيته:

الْخَيْرُ أَبْقَى وَإِنْ طالَ الزَّمانُ بِهِ * وَالشَّرُّ أَخْبَثُ ما أَوْعَيْتَ مِنْ زاد

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلْ

هذا الضرب قد ألزمه الخليلُ والأخفش الردفَ، وقد شذَّ غيرَ مُرْدَفٍ.

[2 - 3]: وبيته:

وَلَّتْ لَيَالِي الصِّبَا مَحْمُودَةً * لَوْ أَنَّها رَجَعَتْ تِلْكَ اللَّيالْ

مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُسْتَفْعِلانْ

يجوز في هذه العروض وهذا الضرب الخبن والطي، والخَبْلُ في الضرب دون العروض.

وفي إرداف هذا الضرب خلافٌ، مَن نَظَرَ إلى التقاء الساكنين ألزمه الردفَ، ومن نَظَرَ إلى أنَّ الضَّرْبَ قد تمَّ وزِيدَ على تمامِهِ لم يُلْزِمْهُ الردفَ.

[2 - 4]: وبيته:

ماذا وُقُوْفِي عَلَى رَبْعٍ عَفا * مُخْلَوْلِقٍ دارِسٍ مُسْتَعْجِمِ
مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

يجوز في هذه العروض وهذا الضرب الخبن والطي.

وهذا الضَّرْبُ هو المُعَرَّى؛ لأنه معَ سَلامَتِهِ عَرِيَ مِنْ عِلَلِ الزيادةِ مع جوازها فيه.

[2 - 5]: وبيته:

سِيرُوْا مَعًا إنَّما مِيعادُكُمْ * يَوْمُ الثَّلاثا بِبِطْنِ الْوادِي
مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ

يجوز في هذه العروض الخبن والطي، والخبنُ فقط في الضرب.

والردفُ حَسَنٌ في هذا الضَّرْب؛ لأن النقص وقع في مجزوء، وليس ردفه بلازمٍ على الصحيح.

[3 - 6]: وبيته:

ما هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ أَطْلالٍ * أَضْحَتْ قِفارًا كَوَحْيِ الْواحِي
مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ

يجوز في هذه العروض وهذا الضرب الخبن، وهو غير لازمٍ، فإذا التزمه الشاعرُ سُمِّي الوزنُ مُخَلَّعَ البسيط؛ لأنه نَقَصَ وَتِدًا من عَرُوضه وضَرْبِهِ، فصارا كأنهما يَدَانِ خُلِعَتَا. وقد يدخل المُخَلَّعَ الخبنُ، وبيته:

مَن يَّسْأَلِ النَّاسَ يَحْرِمُوْهُ * وَسائِلُ اللهِ لا يَخِيبُ
مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ * مُتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ

والطي في أجزائه شاذٌّ.

وحذفُ عَرُوضه بعد الخَبْنِ والقَطْعِ بحيث تصير «مُتَفْ» قبل التحويل أو «فَعُو» بعد التحويل شاذٌّ، وذلك المصطلح الذي هو الحذفُ إنما هو باعتبار جُزء التحويل، وهو في حقيقته خَبْنٌ وحَذَذٌ؛ لأن «لُنْ» من جزء التحويلِ الذي هو فَعُولُنْ هو «عِلْ» من الجزء الحقيقي المزاحَفِ الذي هو مُتَفْعِلْ، وهو بقايا وَتِدٍ، والحذفُ في الأسباب لا في الأوتاد. وقولنا: خبن وحذذ، على الاتساع أيضًا؛ لأن الحذذ هو حذف الوتد المجموع برمته في حالة سلامته، وهذا لم يكن سالمًا.

والردفُ حَسَنٌ في هذا الضَّرْب؛ لأن النقص وقع في مجزوء، وليس ردفه بلازمٍ على الصحيح.

وللبسيط من الضروب الشاذة هذا الضرب:

[1 - 4] مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَانْ

وقيل في توصيفه: «كأنه أحذُّ مُذال»، والتذييل هو زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، ولكن الوتد هنا قد انعدم بالحذذ مع بقاء الحرف الساكن، فهل يُسَمَّى هذا تذييلًا والحالة هذه؟!.

ومن صوره الشاذة الأخرى:

[3 - 1] مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُتَفْ=حذاء مخبونة * مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُتَفْعِلْ=مخبون مقطوع

[3 - 2] مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُتَفْ=حذاء مخبونة * مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُتَفْ=أحذ مخبون

[-] مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ

يجوز خبن فَاعِلُنْ.

وعلى هذا المشطور مطوَّلةٌ لأحمد شوقي مطلعها:

طَالَ عَلَيْهَا القِدَمْ * فَهْيَ وُجُودٌ عَدَمْ

الأبيات المتغيرة للبسيط:

وللبسيط من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مخبون، ومطوي، ومخبول:

بيت الخبن:

لَقَدْ خَلَتْ حِقَبٌ صُرُوفُها عَجَبٌ * فَأَحْدَثَتْ غِيَرًا وَأَعْقَبَتْ دُوَلَا
مُتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ * مُتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ

بيت الطي:
اِرْتَحَلُوا غُدْوَةً فَانْطَلَقُوا بَكَرًا * فِي زُمَرٍ مِنْهُمُ تَتْبَعُها زُمَرُ
مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فَعِلُنْ * مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فَعِلُنْ
بيت الخبل:
وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ * فَأَخَذُوا مالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهْ
مُتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَعِلُنْ فَعِلُنْ * مُتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَعِلُنْ فَعِلُنْ
البَسِيط يجوز فيه الجزء.

ما يصيب الحشو: الخبن، الطي، الخبل، الخزم في أول الصدر، أو أول العجز.

ما يصيب العروض: الخبن والطي في عروضه المجزوءة الصحيحة، والخبن في عروضه المجزوءة المقطوعة.

ما يصيب الضرب: الخبن والطي في ضربه المجزوء الصحيح، والخبن في ضربه المجزوء المقطوع.

والطي في الحشو أيسر احتمالًا من الخبل، غير أنه لا يبلغ خفة الخبن.

بحر الوافر

وزنه في الدائرة العروضية:

مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ

الوافر أوتادُه بَدْءٌ، وأجزاؤه كلها أصــولٌ لا يخالطها شـــيءٌ من الفروع. وهو من أرباب الدوائر الخمس، فهو رب «دائرة المؤتلف»؛ لأنه أول الدور الأول فيها، وما بعده فروعٌ له ومأخوذٌ منه. وهو من أرباب الأدوار الثمانية، فهو رب الدور الأوحد الكامل لـــــــ «دائرة المؤتلف». وهو البحر الأوحد الذي يبدأ بالجزء الذي هو: «مُفاعَلَتُنْ». وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أُحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الكامل، المتوافر، الهزج، الرجز، الرمل، المتقارب، المتدارك.

وبين لامِ مُفَاعَلْتُنْ المَعْصُوبِ ونُونِهِ (من الوافر) معاقبةٌ، فيأتي إما مُفَاعَلْتُ مَنْقُوصًا، وإما مُفَاعَتُنْ مَعْقُولًا.

والعقل والنقص فيه قبيحان جدًّا.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضه [3]: مُفاعَلْ تامة واجبة القطف، **مُفا تامة مكتوفة**، مُفاعَلَتُنْ مجزوءة صحيحة.

ضرب مُفاعَلْ [1]: مُفاعَلْ تام واجب القطف.

ضرب مُفا المكتوفة [1]: مُفا تام مكتوف.

ضربا مُفاعَلَتُنْ [2]: مُفاعَلَتُنْ مجزوء صحيح، مُفاعَلْتُنْ مجزوء معصوب.

[1 - 1]: وبيته:

إِذا ذَهَبَ الْعِتَابُ فَلَيْسَ وُدٌّ * وَيَبْقَى الْوُدُّ ما بَقِيَ الْعِتَابُ

مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ * فاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ

لا أرى فيه الردفَ لازمًا خلافًا للأخفشِ، وحيث لم يجب الردفُ فهو حسـنٌ اسـتكثارًا من المد في الأواخر؛ لأنها محل مد وترنم.

[2 - 2]: وبيته:

لَقَدْ نامَتْ وَأَهْدَتْنِي الْأَرَقْ * وَأَصْلَتْ لِي فُؤادِي فاحْتَرَقْ

مُفاعَلْتُنْ مُفاعَلْتُنْ مُفا * مُفاعَلْتُنْ مُفاعَلْتُنْ مُفا

والكَتْفُ زحاف مركب محدَث، وهو حذف سببين من آخر الجزء، وهو في أصل اللغة يطلق على الطائر حين يطير رادًّا جناحيه ضامًّا لهما إلى ما وراءه.

[3 - 3]: وبيته:

هِيَ الدُّنْيا إِذا كَمُلَتْ * وَتَمَّ سُرُوْرُها خَذَلَتْ

مُفاعَلْتُنْ مُفاعَلَتُنْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ

[3 - 4]: وبيته:

أُعاتِبُها وَآمُرُها * فَتُغْضِبُنِي وَتَعْصِينِي

مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْتُنْ

الأبيات المتغيرة للوافر:

وللوافر من الأبيات المتغيرة سـبعة: معصــوب، ومعقول، ومنقوص، وأَعْضَــب، وأَقْصَــم، وأَجَمُّ، وأَعْقَص:

بيت العصب:

دعاني دعوةً والخيلُ تَرْدَى * فما أدري أباسمي أم كناني

مُفاعَلْتن مُفاعَلْتن مُفاعَلْ * مُفاعَلْتن مُفاعَلْتن مُفاعَلْ

بيت العقل:

مَنازِلٌ لِفَرْتَنَى قِفارٌ * كَأَنَّما رُسُومُها سُطُورُ

مُفاعَتُن مُفاعَتُن مُفاعَلْ * مُفاعَتُن مُفاعَتُن مُفاعَلْ

بيت النقص:

لِسَلَّامَةَ دارٌ بِحَفِيرٍ * كَباقِي الخَلَقِ السَّحْقِ قِفارُ

مُفاعَلْتُ مُفاعَلْتُ مُفاعَلْ * مُفاعَلْتُ مُفاعَلْتُ مُفاعَلْ

بيت العضب:

إِنْ تَكُ حَرْبُكُمْ أَمْسَتْ عَوانًا * فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ مِمَّنْ جَناها

فاعَلَتُنْ مُفاعَلْتُنْ مُفاعَلْ * مُفاعَلْتُن مُفاعَلْتُن مُفاعَلْ

بيت القصم:

ما قالوا لنا سَدَدًا ولَكِنْ * تَفاحَشَ قَوْلُهُمْ وَأَتَوْا بِهُجْر

فاعَلْتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ

بيت الجمم:

أَنْتَ خَيْرُ مَنْ رَكِبَ الْمَطايا * وَأَكْرَمُهُمْ أَبًا وَأَخًا وَنَفْسا

فاعَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ

بيت العقص:

لَوْلا مَلِكٌ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * تَدارَكَنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ

فاعَلْتُ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلْ

الوافر يجوز فيه الجزء.

ما يصيب الحشو: العصب، المعاقبة بين لام مفاعلتن المعصوبة ونونها، العقل، النقص. والعضب، أو القصم، أو الجمم، أو العقص في الجزء الأول.

ما يصيب العروض: القطف.

ما يصيب الضرب: القطف.

والعصب في الحشو سائغ كثير، ويقربه من الهَزَج، وعندما تعصب جميع أجزاء الوافر يشتبه مع الهَزَج.

بحر الكامِل

وزنه في الدائرة العروضية:

مُتفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتفاعِلُنْ * مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ

الكامل أوتاده طَرَفٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثواني الأدوار الثمانية، فهو ثاني الدور الأوحد الكامل لـ «دائرة المؤتلف». هو الفرع الأول لبحر الوافر.

وهو البحر الأوحد الذي يبدأ بالجزء الذي هو: «مُتَفاعِلُنْ». وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أُحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الوافر، المتوافر، الهزج، الرجز، الرمل، المتقارب، المتدارك.

وبين تاءِ مُتْفَاعِلُنْ المضمرِ وألِفِهِ معاقبةٌ، فيأتي إما مُفَاعِلُنْ مَوْقُوصًا، وإما مُتْفَعِلُنْ مَخْزُولًا. والإضمار في الكامل حسنٌ كثيرٌ، فيدخل حتى على الأعاريض والأضرب ومع الترفيل والتذييل أحيانًا. وأما الطي فنادرٌ فيه جدًّا، والوقص في قبيحٌ، والخزل فيه أقبح.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضه [3]: مُتَفاعِلُنْ تامة صحيحة، مُتَفا تامة حذّاء، مُتَفاعِلُنْ مجزوءة صحيحة.

أضرب مُتَفاعِلُنْ التامة [3]: مُتَفاعِلُنْ تام صحيح، مُتَفاعِلْ تام مقطوع، مُتَفا تام مضمر أحذُّ.

ضربا مُتَفا [2]: مُتَفا تام أحذُّ، مُتْفا مضمر أحذُّ.

أضرب مُتَفاعِلُنْ المجزوءة [4]: مُتَفاعِلُنْ تُنْ مجزوء مرفَّل، مُتَفاعِلانْ مجزوء مُذيَّل، مُتَفاعِلُنْ مجزوء صحيح، مُتَفاعِلْ مجزوء مقطوع.

[1 - 1]: وبيته:

يا دارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي * وَعِمِي صَبَاحًا دارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي

مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتَفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ

[1 - 2]: وبيته:

الرُّوحُ وَالْمَلَكُ الْمَلائِكُ حَوْلَهُ * لِلدِّينِ وَالدُّنْيا بِهِ بُشَرَاءُ

مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلْ

هذا الضرب والذي بعده قد ألزمهما الخليلُ الردفَ وأجازه فيهما الأخفشُ سماعًا زاعمًا أن القياسَ فيه أن يكون بغير حرف لينٍ.

مُتَفَاعِلُنْ * مُتَفَاعِلَانْ. (مجزوءٌ)

في إردافه خلافٌ، مَن نَظَرَ إلى التقاء الساكنين ألزمه الردفَ، ومن نَظَرَ إلى أنَّ الضَّرْبَ قد تمَّ وزِيدَ على تمامِهِ لم يُلزِمْهُ الردفَ.

[1 - 3]: وبيته:

الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى يُهِيجُ مَشاعِرِي * وَتَهُزُّنِي فِي حُزْنِهَا الْقُدْسُ

مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتَفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتْفا

[2 - 4]: وبيته:

الْمَوْتُ بَيْنَ الْخَلْقِ مُشْتَرِكٌ * لا سُوْقَةٌ يَبْقَى وَلا مَلِكُ

مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفا * مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفا

[2 - 5]: وبيته:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسامَةَ إِذْ * دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْر

مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفا * مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتْفا

وهذه العروض قد لا تثبت، فتأتي مرة حذّاءَ، وأُخرى صحيحةً في قصيدةٍ واحدةٍ كما في قول امرئي القيس:

اللهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتُ بِهِ * وَالبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ

مُتْفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْ=حَذَّاءُ * مُتْفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتْفَاْ=أَحَذُّ مُضْمَرٌ

ثم قال فيها:
يَا رُبَّ غَانِيَةٍ صَرَمْتُ حِبَالَهَا * وَمَشَيْتُ مُتَّئِدًا عَلَى رِسْلِي
مُتْفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ=صحيحة * مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتْفَاْ=أَحَذُّ مُضْمَرٌ

[3 - 6]: وبيته:
أَحْبَبْتُ تَشْبِيهًا لَها * فَوَجَدْتُهُ ما لَيْسَ يُوْجَدْ
مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ * مُتَفاعِلُنْ مُتْفاعِلاتُنْ
يجوز في هذا الضرب ما يجوز في الحشو من الزحاف.

[3 - 7]: وبيته:
يا ذا الهوى مَهْ لا تكنْ * مِمَّن تعبَّده هواهْ
مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ * مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلانْ
يجوز في هذا الضرب ما يجوز في الحشو من الزحاف.

[3 - 8]: وبيته:
يا هَؤُلاءِ تَفَكَّرُوْا * لِلْمَوْتِ يَغْذُوْ مَنْ غَذَا
مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ

[3 - 9]: وبيته:
وَإِذا هُمُوْ ذَكَرُوا الْإِسا * ءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنات
مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلْ
يجوز في هذا الضرب الإضمار.

الأبيات المتغيرة للكامل:
وللكامل من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مضمر، وموقوص، ومخزول:

بيت الإضمار:
إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ عَبْسٍ مَنْصِبًا * شَطْرِي وَأَحْمِي سائِرِي بِالْمُنْصُلِ
مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ * مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ

بيت الوقص:
يَذُبُّ عَنْ حَرِيمِهِ بِسَيْفِهِ * وَرُمْحِهِ وَنَبْلِهِ وَيَحْتَمِي
مُفاعِلُنْ مُفاعِلُنْ مُفاعِلُنْ * مُفاعِلُنْ مُفاعِلُنْ مُفاعِلُنْ
والوقص في الكامل قليلٌ جائزٌ.

بيت الخزل:
مَنْزِلَةٌ صَمَّ صَداها وَعَفَتْ * أَرْسُمُها إِنْ سُئِلَتْ لَمْ تُجِب
مُتْفَعِلُنْ مُتْفَعِلُنْ مُتْفَعِلُنْ * مُتْفَعِلُنْ مُتْفَعِلُنْ مُتْفَعِلُنْ
والوقص والخزل في الكامِل نادرٌ مجيئُه في الشعر العربي، ولربما أصاب جزءًا واحدًا في قصيدة طويلة. فإذا كان البيت الموقوص أو المخزول مفردًا من الشعر، فالرَّجَزُ أولى به.
الكامِل يجوز فيه الجزء.

ما يصـــيب الحشـــو: الإضـــمار، الوقص، الخزل، وتاؤه المُضْـــمَرَةُ تُعاقِبُ أَلِفَهُ كما كانت اللامُ المعصـــوبةُ في مُفَاْعَلْتُنْ من الوافر تُعاقِبُ النونَ؛ لأن مُتَفَاْعِلُنْ في الكامل هو مُفَاْعَلَتُنْ في الوافر بعد تطريف الوتد، فاللامُ هي التاءُ، والنون هي الألِفُ. فهو إما أن يكون مُفَاْعِلُنْ بحذف تائه المضمرة أو مُتْفَعِلُنْ بحذف ألفه، ولا يكون مُفَعِلُنْ؛ ولعدم جواز مُفَعِلُنْ هنا تعليلان:

التعليل الأول: لئلا يجمع على الجزء ثلاثُ عللٍ: الإضمار، والخبن، والطي؛ لأنه إجحافٌ به.

التعليل الثاني: أَنَّ أصلَ هذين السببين فاصلةٌ: مُتَفَاْ، بخلاف السببين في مُسْتَفْعِلُنْ من البسيط الذي هو تَحْوِيلُ مُتْفَاْعِلُنْ المُضْـمَرِ هنا، فإنهما في البسـيط واقعانِ في جزءٍ أصـلٍ، بخلافهما هنا حيث هما

واقعانِ في جُزءٍ مُحَوَّلٍ عن أَصْـلٍ؛ ولذا لا يجوز سـقوط التاء المضـمرة مع الألف في الكامل كما تسقط السين مع الفاء في البسيط؛ لأنَّ السببينِ هنا في جُزْءٍ مُحَوَّلٍ عن أَصْلٍ لا في جُزءٍ أَصْلٍ كما في البسيط.

ويبدو أَنَّ بعضَـهُم فَهِمَ من التعليل الثاني أنَّ العلةَ في المنع هي حصـول الفاضـلة أو الفاصـلة الكبرى، فاسـتطردَ قائلًا: «وليسـت العلةُ فيه حصـولَ الفاصـلة الكبرى؛ لأن ذلك يجوز في الجزء الواحد، وقد جاء الخَبْلُ في الكامل عن المحدثين، وبيته:

وَاللهِ مَا شَتَمَهُ زَيْدٌ وَلَا * حَذَفَ ابْنَهُ بِعَظَائِمِ البُهْتَانِ

مُتْفَاْعِلُنْ (مُفَعِلُنْ) مُتْفَاْعِلُنْ * مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتْفَاْعِلْ

وهو فَهْمٌ عَجِيبٌ؛ إِذِ المرادُ من التعليل أَنَّهُ يُتوَسَّعُ في التصرُّفِ في الجُزْءِ الأَصْلِ ما لا يُتوسَّعُ في الجُزْءِ المُحَوَّلِ عن أَصْلٍ، وهذا كما ترى بعيدٌ كلَّ البُعدِ عن مسألة الفاضلة.

ويَرِدُ هنا سؤالٌ، وهو: ما اسم حذف التاء المضمرة هنا، هل هو خبن أو وقص؟ الظاهر أنه خبنٌ، وغيرُ الظاهر أنه وَقْصٌ على أن يكون الوقصُ هو سُقُوطَ الثاني بعد سُكُونه لا سقوطَ الثاني المتحرك على ما هو معروف.

تنبيه مهم:

قال الجوهري (ت 393 هـ): «وإنما لم يجز الخرم في الكامل؛ لأن الحرفَ الثانيَ وإن كان متحركًا، فهو في حكم الساكن».

قلت: وهو قولٌ عجيبٌ جدًّا؛ إذ موقع الخَرْمِ إنما هو في الأجزاء الثلاثة المبدوءة بوتد مجموع، وهي: فَعُولُنْ، مَفَاعِيلُنْ، مُفَاعَلَتُنْ. وإن جاء ما ظاهره خَرْمٌ في سببٍ جُبِرَ بحرْفٍ كقوله:

تَنَكَّلُوا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ إِنَّهَا * كَانَتْ قَدِيمًا لَا يُرَامُ حَرِيمُهَا

مُفَاْعِلُنْ مُتْفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ * مُتْفَاْعِلُنْ مُتْفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ

فيقال فيه: فَتَنَكَّلُوا، أو: وَتَنَكَّلُوا، أو يخرج على أنه وَقْصٌ لا خَرْمٌ. ومهما يكن من شيءٍ، فالخَرْمُ لا يدخل الكاملَ عندنا، بل ولا يحتاج في عدم دخوله الكاملَ إلى تنصيص، وتعليل الجوهري (ت 393 هـ) باردٌ غثٌّ لا قيمةَ له عندنا.

ولاعبرةَ عندنا بقَوْلِ السهيليِّ (ت 581 هـ): «ولا يَبْعُدُ أن يَدْخُلَ الخَرْمُ في مُتَفَاْعِلُنْ، فيحذف من السـبب حرفٌ كما حذف من الوتد في الطويل حرفٌ، وإذا وجد حذف السـبب الثقيل كله، فأحرى أن يجوز حذف حرفٍ منه». ولا بمتابعة ابن واصلٍ له في ذلك.

ما يصيب العروض: الإضمار، الوقص، الخزل.

ما يصيب الضرب: الإضمار، الوقص، الخزل، الخزم.

بحر الهَزَج

وزنه في الدائرة العروضية:

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

الهزج أوتاده بَدْءٌ، وأجزاؤه كلها أصـــولٌ لا يخالطها شـــيءٌ من الفروع. وهو من أرباب الدوائر الخمس، فهو رب «دائرة المجتلَب»؛ لأنه أول الدور الأول فيها، وما بعده فروعٌ له ومأخوذٌ منه. وهو من أرباب الأدوار الثمانية، فهو رب الدور الأوحد الكامل لــــــ «دائرة المجتلَب». وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «مَفاعِيلُنْ»، والثلاثة الباقية هي: المســـتطيل، المتضـــارع، المستضـارع. وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أُحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الوافر، الكامل، المتوافر، الرجز، الرمل، المتقارب، المتدارك.

وبين ياءِ مَفَاعِيلُنْ ونُونِهِ معاقبةٌ فيأتي إما مَفَاعِيلُ مكفوفًا، وإما مَفَاعِلُنْ مَقْبُوضـًـــا، ولا يأتي هكذا: مَفَاعِلُ صالحًا إلا في جزءٍ أو جزأين، فإن زاد عن ذلك كان قبيحًا مرذولًا مُستقبحًا .

أعاريضه وأضربه:

عروضه [1]: مَفاعِيلُنْ مجزوءة صحيحة.

ضرباها [2]: مَفاعِيلُنْ مجزوء صحيح، مَفاعِي مجزوء محذوف.

[1 - 1]: وبيته:

إِلَى هِنْدٍ صَبَا قَلْبِي * وَهِنْدٌ مِثْلُهَا يُصْبِي

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

[1 - 2]: وبيته:

وَما ظَهْرِي لِباغِي الضَّيْـ * ـمِ بِالظَّهْرِ الذَّلُوْل

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِي

لم يُلزمه الأخفشُ الردفَ؛ لأنه مجزوءٌ، والجَزْءُ نقصـــانٌ كثيرٌ لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ. ولأن الجُزْءَ الواقِعَ ضَرْبًا أيضًا قد نَقَص منه ما لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ.

وله في تقرير ذلك نصـان، الأول يُشِـيرُ به إلى نُقصـان الجُزْءِ الواقع ضَـرْبًا، والثاني يُشِـيرُ به إلى الجَزْءِ بفتح الجيم، وقد ســبق ذِكْرُهُما. ولكنَّهُ في الوقتِ نفسِــه يُلزمُ مَنْ يرى أن الهزج ليس مجزوءًا الردفَ. ونصـه في ذلك: «ومن قال: إن فَعُولُنْ (أي: مَفَاعِي) ناقصـةٌ من مَفَاعِيلُنْ، (و) ليس (الهزجُ) بمجزوء، لزمه حرفُ اللين».

الأبيات المتغيرة للهزج:

وللهزج من الأبيات المتغيرة خمسة: مكفوف، ومقبوض، وأخرم، وأخرب، وأشتر.

بيت الكف:

رَمَيْتِيْهِ فَأَقْصَدْتِ * وَما أَخْطَأَتِ الرَّمْيَهْ

مَفاعِيلُ مَفاعِيلُ * مَفاعِيلُ مَفاعِيلُنْ

وفيه إشباع تاء المخاطبة، وهي لغة. والكف في الهزج حسنٌ.

بيت القبض:

فَقُلْتُ لا تَخَفْ شَيْئًا * فَما عَلَيْكَ مِنْ باس

مَفاعِلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِلُنْ مَفاعِيلُنْ

والقبض نادرٌ فيه،وهو قبيحٌ في حشوه، ولربما أصـاب القبضُ جزءًا واحدًا في قصيدة طويله. فإذا كان البيت المقبوض مفردًا من الشعر، فالرَّجَزُ أولى به.

بيت الخرم:

أَدَّوْا ما اسْتَعارُوْهُ * كَذاكَ الْعَيْشُ عارِيَّهْ

فاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

بيت الخرب:

لَوْ كانَ أَبُوْ بِشْرٍ * أَمِيرًا ما رَضِيناهُ

فاعِيلُ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

بيت الشتر:

فِي الَّذِينَ قَدْ ماتُوا * وَفِيما جَمَّعُوا عِبْرَهْ

فاعِلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

الهَزَج يجب فيه الجزء، ويأتي تامًّا شاذًّا، ومنه قوله:

تَرَفَّقْ أَيُّها الْحادِي بِعُشَّاقِي * نَشَاوَى قَد تَّعَاطَوْا كَاسَ أَشْوَاق

ما يصيب الحشو: القبض، الكف، والخرم والخرب والشتر في الجزء الأول.

ما يصيب العروض: الكف، ويمتنع في الصحيحة منه القبض؛ لقبحه فيها.

ما يصيب الضرب: يمتنع الكف فيه تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة. ويمتنع في الصحيح منه القبض؛ لقبحه فيه. ويمتنع في المحذوف منه القبضُ أيضًا تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة.

بحر الرَّجَز

وزنه في الدائرة العروضية:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

الرجز أوتاده طَرَفٌ، وأجزاؤه كلها فروع لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثواني الأدوار الثمانية، فهو ثاني الدور الأوحد الكامل لـ «دائرة المجتلَب». وهو الفرع الأول لبحر الهزج.

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «مُسْتَفْعِلُنْ»، والثلاثة الباقية هي: البسيط، السريع، المنسرح. وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أُحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الوافر، الكامل، المتوافر، الهزج، الرمل، المتقارب، المتدارك.

بين سين مُسْتَفْعِلُنْ وفائه مكانفةٌ، فإما أَنْ يَلْحَقَهُمَا الزحافُ مَعًا فَيَكُونُ هكذا: مُتَعِلُنْ مَخْبُولًا، وإما أَنْ يَسْلَمَا مِنْهُ مَعًا فَيَكُونُ هكذا: مُسْتَفْعِلُنْ سَالِمًا، وإما أَنْ يُصَابَ الأَوَّلُ فَيَكُونُ هكذا: مُتَفْعِلُنْ مَخْبُونًا، وإما أَنْ يُصَابَ الثاني فَيَكُونُ هكذا: مُسْتَعِلُنْ مَطْوِيًّا.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضه [6]: مُسْتَفْعِلُنْ تامة صحيحة وجوبًا، مُتَفْعِلْ تامة مخبونة مقطوعة، مُسْتَفْعِلْ تامة مقطوعة، مُسْتَفْعِلُنْ مجزوءة صحيحة وجوبًا، مُسْتَفْعِلُنْ مشطورة، مُسْتَفْعِلُنْ منهوكة.

ضربا مُسْتَفْعِلُنْ التامة [2]: مُسْتَفْعِلُنْ تام، مُسْتَفْعِلْ تام.

ضرب مُتَفْعِلْ التامة [1]: مُتَفْعِلْ تام، وهو مُحدَثٌ.

ضرب مُسْتَفْعِلْ التامة [1]: مُسْتَفْعِلانْ تام، وهو مُحدَثٌ نادِرٌ.

ضرب مُسْتَفْعِلُنْ المجزوءة [1]: مُسْتَفْعِلُنْ مجزوء.

ضربا مُسْتَفْعِلُنْ المشطورة [2]: مُسْتَفْعِلُنْ، مَتَفْعِلْ.

ضرب مُسْتَفْعِلُنْ المنهوكة [1]: مُسْتَفْعِلُنْ.

[1 - 1]: وبيته:

دارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ * قَفْرًا تُرَى آيَاتُهَا مِثْلَ الزُّبُرْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

[1 - 2]: وبيته:

الْقَلْبُ مِنْها مُسْتَرِيحٌ سالِمٌ * وَالْقَلْبُ مِنِّي جاهِدٌ مَجْهُوْدُ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ

ألزمه الخليلُ والأخفشُ الردفَ. والضرب الذي هو مُتَفْعِلْ يسمى المسلوبَ، تشبيهًا بمن سُلِبَتْ منه ثيابُهُ، وذلك للجمع بين الزحاف الذي هو الخبنُ، والعلةِ التي هي القطعُ.

[2 - 3]: وبيته:

لا تَسْأَلُونِي مَا اسْمُهُ حَبِيبِي * أَخْشَى عَلَيْكُمْ ضَوْعَةَ الطُّيُوب

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلْ * مُتَفْعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ مُتَفْعِلْ

وهو محدَث.

[3 - 4]: وبيته:

شكوتُ لله بصدقِ الشكوى * لا حولَ لا قوَّةَ إلَّا باللهْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلانْ

وهو محدَث نادرٌ.

[4 - 5]: وبيته:

قَدْ هاجَ قَلْبِي مَنْزِلٌ * مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

[5 - 6]: وبيته:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

[5 - 7]: وبيته:
مُسْتَغْفِرٌ مِنْ ذَنْبِيَ الْقَبِيح
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلْ
محدَث مصنوع. وهذا الضَّرْب من الرَّجَز يُسمَّى مَكْبُولًا أو مُخَلَّعًا، وقد ارتضينا الجمعَ بينهما هُنا.
أما كون العروض مشطورة، فلأنه ذهب شطْرُ بيتِها، فكانت هي العروضَ والضربَ معًا.

[6 - 8]: وبيته:
يا لَيْتَنِي فِيها جَذَعْ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ
أما كون العروض منهوكةً، فلأنه ذهب ثلثا بيتها، فكانت هي العروضَ والضربَ معًا.

الأبيات المتغيرة للرجز:
وللرجز من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مخبون، ومطوي، ومخبول:

بيت الخبن:
مَنازِلٌ أَلِفْتُها وَطالَما * عَمَرْتُها مَعَ الْحِسانِ فِي دَعَهْ
مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ * مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ

بيت الطي:
ما وَلَدَتْ والِدَةٌ مِنْ وَلَدٍ * أَكْرَمَ مِنْ عَبْدِ مَنافٍ حَسَبَا
مُسْتَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ * مُسْتَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ

بيت الخبل:
وَثِقَلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ * وَعَجَلٍ مَنَعَ خَيْرَ تُؤَدَهْ
مُتَعِلُنْ مُتَعِلُنْ مُتَعِلُنْ * مُتَعِلُنْ مُتَعِلُنْ مُتَعِلُنْ
الرَّجَز يجوز فيه: الجزء، والشــــطر، والنهك. وليس عند الخليل في الرَّجَز تذييل، ولا حذذ، ولا ترفيل، وكل أولئك واقع في الشـعر الحديث، فمر بنا في الأعاريض والأضـرب التذييل، ومن مجيء العروض مخبونة مقطوعة، والضرب أحذ في مجزوء الرَّجَزِ قولُه:
قُلْ كَيفَ يَستريحُ * صَبٌّ متيَّمُ
لسانُهُ فَصِيحُ * والحبُّ أَعجَمُ
ها حالتي تَلُوحُ * فهَلْ مُتَرْجِمُ
ومن مجيء العروض والضرب مخبونين أحذَّين في مجزوئه أيضًا قولُه:
مولى بأَغْيَدِ * كالغُصنِ أَملَد
يَرُوحُ نَحوَهُ * قلبي ويَغتَدِي
ومن مجيء الترفيل قولُه:
لي من بقايا الكرام مرعًى * يَسمَنُ فيه عِرْضي ومالي
مُسْتَفْعِلُنْ تُنْ مُتَفْعِلُنْ تُنْ * مُسْتَعِلُنْ تُنْ مُسْتَفْعِلُنْ تُنْ

ما يصيب الحشو: الخبن، الطي، الخبل.

ما يصيب العروض: الخبن، الطي، الخبل.

ما يصيب الضرب: الخبن، الخبل، الطي إلا الضرب المقطوع فإنه لا يجوز طيُّه.

بحر الرَّمَل

وزنه في الدائرة العروضية:

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

الرمل أوتاده وَسَطٌ، وأجزاؤه كلها فروع لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثوالث الأدوار الثمانية، فهو ثالث الدور الأوحد الكامل لـ «دائرة المجتلَب». وهو الفرع الثاني لبحر الهزج.

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «فاعِلاتُنْ»، والثلاثة الباقية هي: المديد الثاني، المتئد، الخفيف. وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الوافر، الكامل، المتوافر، الهزج، الرجز، المتقارب، المتدارك.

بين ألف فَاعِلَاتُنْ ونُونِهِ معاقبةٌ، فإما أن يكون فَعِلَاتُنْ مخبونًا، وإما أن يكون فَاعِلَاتُ مكفوفًا، فإذا أصابَهُ الشَّكْلُ فصار هكذا: فَعِلَاتُ، وَجَبَ أَنْ يَسْلَمَ الجزءُ الذي قبلَهُ من الكَفِّ، والذي بعدَهُ من الخَبْنِ، ويُسَمَّى هذا الجُزْءُ المُعَلُّ طَرَفَيْنِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي طَرَفَيْهِ اللَّذَيْنِ هُمَا صَدْرُهُ وَعَجُزُهُ، ويُسَمَّى كُلٌّ مِنَ الجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ سَلِمَا مِنَ الزِّحَافِ بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وَالخَبْنُ حَسَنٌ، وَالكَفُّ صَالِحٌ، وَالشَّكْلُ قَبِيحٌ.

وبين نُونِ فَاعِلَاتُنْ وألِفِ فَاعِلَاتُنْ الَّذِي بَعْدَهُ معاقبةٌ، فإما أن يكونا هكذا: فَاعِلَاتُنْ فَعِلَاتُنْ، ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا صَدْرًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي صَدْرِ الجُزْءِ، أو: فَاعِلَاتُ فَاعِلَاتُنْ، ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا عَجُزًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ في عَجُزِ الجُزْءِ، فحيث سَلِمَ الأولُ من الكَفِّ زُوحِفَ الثاني بالخَبْنِ، وحيث كُفَّ الأولُ سَلِمَ الثاني من الخَبْنِ، وَالسَّالِمُ مِنْهُما مَعَ جَوَازِ مُزَاحَفَتِهِ يُسَمَّى بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

الكف فيه قبيح، والشكل أقبح.

أعاريضه وأضربه:

عروضاه [2]: فاعِلا تامة محذوفة، فاعِلاتُنْ مجزوءة صحيحة.

أضرب فاعِلا [3]: فاعِلاتُنْ تام صحيح، فاعِلاتْ تام مقصور، فاعِلا تام محذوف.

أضرب فاعِلاتُنْ [3]: فاعِلاتانْ مجزوء مُسَبَّغ، فاعِلاتُنْ مجزوء صحيح، فاعِلا مجزوء محذوف.

[1 - 1]: وبيته:

أَبْلِغِ النُّعْمانَ عَنِّي مَالِكًا * قَدْ طالَ حَبْسِي وانْتِظار

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

وشذَّ استعمالُ هذه العَروض تامةً كقول الشاعر:

يا خَلِيلَيَّ اعْذِرَانِي إِنَّنِي مِنْ * حُبِّ سَلْمَى فِي اكْتِآبٍ وَانْتِحاب

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

[1 - 2]: وبيته:

أَبْلِغِ النُّعْمانَ عَنِّي مالِكًا * أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانْتِظارْ

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتْ

ألزمه الخليلُ الردفَ.

[1 - 3]: وبيته:

قالَتِ الْخَنْساءُ لَمَّا جِئْتُها * شابَ بَعْدِي رَاسُ هَذا واشْتَهَبْ

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلا * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلا

[2 - 4]: وبيته:

يا خَلِيلَيَّ ارْبِعا واسْـ * ـتَخْبِرا رَبْعًا بِعُسْفانْ

فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلاتانْ

[2 - 5]: وبيته:
مُقْفِراتٌ دارِساتٌ * مِثْلُ آياتِ الزَّبُوْر
فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

[2 - 6]: وبيته:
ما لِما قَرَّتْ بِهِ الْعَيْـ * ـنانِ مِنْ هَذا ثَمَنْ
فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ فاعِلا

الأبيات المتغيرة للرمل:
وللرمل من الأبيات المتغيرة أربعة: مخبون، ومكفوف، ومشكول، وطرفان:

بيت الخبن:
وَإذا رايَةُ مَجْدٍ رُفِعَتْ * نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْها فَحَواها
فَعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ فَعِلا * فَعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ

بيت الكف:
لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَرادَ حاجَةً * ثُمَّ جَدَّ فِي طِلابِها قَضاها
فاعِلاتُ فاعِلاتُ فاعِلا * فاعِلاتُ فاعِلاتُ فاعِلاتُنْ

بيت الشكل:
فَدَعُوْا أَبا سَعِيدٍ جانِبًا * وَعَلَيْكُمْ أَخاهُ فاضْرِبُوهُ
فَعِلاتُ فاعِلاتُنْ فاعِلا * فَعِلاتُ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

الرَّمَل يجوز فيه الجزء.

ما يصيب الحشو: الخبن، الكف، الشكل.

ما يصيب العروض: الخبن، الكف، الشكل.

ما يصيب الضرب: الخبن.

تجري هذه الزحافات: الخبن والكف والشكل في الحشو وفقَ قاعدة المعاقبة، بمعنى أنه: إذا دخل الخبن جزءًا من «بحر الرَّمَل» سلم الذي قبله من الكف، وإذا دخله الكف، سلم الذي بعده من الخبن، وإذا دخله الشكل، سلم الذي قبله من الكف، والذي بعده من الخبن.

بحر السَّرِيع

وزنه في الدائرة العروضية:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتُ * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتُ

السريع أوتاده طَرَفٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثواني الأدوار، فهو ثاني الدور الأول من الأدوار الثلاثة لـــــ «دائرة المشتبه». وهو الفرع الأول لبحر المضارعِ القياسيِّ المهملِ.

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «مُسْتَفْعِلُنْ»، والثلاثة الباقية هي: البسيط، الرجز، المنسرح. وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تنتظم الجزأين اللذين هما: «مَفْعُولاتُ، مُسْتَفْعِلُنْ» معًا، والبحران الآخران هما: المنسرح، المقتضب.

بين سين مُسْتَفْعِلُنْ وفائه مكانفةٌ، فإما أَنْ يَلْحَقَهُمَا الزحافُ مَعًا فَيَكُونُ هكذا: مُتَعِلُنْ مَخْبُولًا، وإما أَنْ يَسْلَمَا مِنْهُ مَعًا فَيَكُونُ هكذا: مُسْتَفْعِلُنْ سَالِمًا، وإما أَنْ يُصَابَ الأَوَّلُ فَيَكُونُ هكذا: مُتَفْعِلُنْ مَخْبُونًا، وإما أَنْ يُصَابَ الثاني فَيَكُونُ هكذا: مُسْتَعِلُنْ مَطْوِيًّا.

والخبن فيه حسن، والطي صالح، والخبل قبيح.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضه [5]: مَفْعُلا تامة مطوية مكشوفة، مَعُلا تامة مخبولة مكشوفة، مفعو تامة صلماء، مَفْعُولاتْ مشطورة موقوفة، مَفْعُولا مشطورة مكشوفة.

أضرب مَفْعُلا [3]: مَفْعُلاتْ تام مطوي موقوف، مَفْعُلا تام مطوي مكشوف، مَفْعُو تام أصلم.

ضربا مَعُلا [2]: مَعُلا تام مخبول مكشوف، مَفْعُو تام أصلم.

ضرب مَفْعُو [1]: مَفْعُو.

ضرب مَفْعُولاتْ المشطورة [1]: مَفْعُولاتْ.

ضرب مَفْعُولا المشطورة [1]: مَفْعُولا.

[1 - 1]: وبيته:

أَزْمانَ سَلْمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرْ * راءُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِراقْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتْ

[1 - 2]: وبيته:

هاجَ الْهَوَى رَسْمٌ بِذاتِ الْغَضَا * مُخْلَوْلِقٌ مُسْتَعْجِمٌ مُحْوِلُ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلا

الأخفش: «وأما مَفْعُلَا في السريع، فلما نقصوه من مَفْعُلَاتْ (في الضرب الذي قبله: مَفْعُلَا * مَفْعُلَاتْ- تام)، لم يصلوا فيه إلي حرف اللين؛ لأن في آخره حرفين متحركين (وهما العين واللام)، فلو أدخلوا حرف اللين، لم يكن بدٌّ من حركته (أي: من أن يكون مُتَحَرِّكًا؛ لأن ما قبلَهُ ساكِنٌ)، وإذا تحرَّك ذهب منه المدُّ (لأن اللين إذا تحرَّك صار حرفًا صحيحًا كاسْوَدَّ وابْيَضَّ)».

[1 - 3]: وبيته:

قالَتْ وَلَمْ تَقْصِدْ لِقِيلِ الْخَنَا * مَهْلًا فَقَدْ أَبْلَغْتَ أَسْماعِي

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُوْ

هذا الضرب والذي بعده لم يُلزمهما الأخفشُ الردفَ؛ لأن الجُزْءَ الواقِعَ ضَرْبًا قد نَقَصَ منه ما لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ. فالأخفشُ مرةً يَعْتَلُّ لعدم لُزُوم الردفِ في البناء التامِّ بكثرة نُقصانِ الجُزْءِ الواقِعِ ضَرْبًا، ويقول بأنه نقصانٌ لا يُدْرَكُ بحرف لين، ومرةً أُخْرَى يَعْتَلُّ بالجَزْءِ بفتح الجيم في البَحْرِ، ويقول بأنه نقصانٌ لا يُدْرَكُ بحرف لين، ومرةً ثالثةً يجمع بينهما، فنراه يعتل بنقصانِ الجَزْءِ بفتح الجيم في البحر والجُزْءِ الواقِعِ ضَرْبًا، ويقول بأن هذا النقصان مما لا يُدْرَكُ بحرف لين.

وقد يُؤْخَذُ من هذا أنَّ الأخفشَ لم يكن يَعْبَأُ في كُلِّ بَحْرٍ بالضـابط المعروف عند العَرُوضـيين الآنَ، وهو أَنْ يكونَ البيتُ تامَّ البناءِ غيرَ مَجْزُوءٍ، وأَنْ يكونَ النقصُ مُتَحَرِّكًا أو زِنَتَهُ، وإنما كان يُعالِجُ القضيةَ مرة بالضـابط ويذكره صراحةً بقوله: «فَقَدْ ذَهَبَ سَاكِنٌ وَحَرَكَةٌ»، ومرة بالذَّوْقِ الخاصِّ به فيما إذا كان النقصُ مما يُدْرَكُ أو مما لا يُدْرَكُ بحرف لين، بصرفِ النَّظَرِ عن الضابطِ تمامًا.

وهذا خروج من الأخفش عن مقاييس الصـنعة العروضـية، ولكنا نراه في مواضـع أخرى متشـبثًا بالمقاييس العروضـــية فيقول: «وأمّا فَعُولُنْ في الهزج فمن جعله مجزوءًا لم يجعله بحرف لين، وينبغي أن يكون مجزوءًا، لأنّه لا يكادُ يجيء شــعر من أشــعار العرب فيه نحو هذه الأجزاء إلاَّ قد بني على ستة أجزاء، فإن لم تأخذ بهذا تركتَ أشياءَ من المقاييس».

[2 - 4]: وبيته:

النَّشْرُ مِسْكٌ والْوُجُوْهُ دَنَا * نِيرٌ وَأَطْرافُ الْأَكُفِّ عَنَمْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَعُلا

[2 - 5]: وبيته:

يا أَيُّها الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ * قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ ما تَعْلَمْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُو

وهو ضَرْبٌ مُحدَثٌ.

[3 - 6]: وبيته:

يا أَيُّها الزَّارِي عَلَى عَمْرٍو * قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ ما تَعْلَمْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُو * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُو

وهو محدَث عَرُوضًا وضَرْبًا.

[4 - 7]: وبيته:

يَنْضَحْنَ فِي حافَاتِهِ بِالْأَبْوالْ

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتْ

يلزمه الردفُ لالتقاء الساكنين.

[5 - 8]: وبيته:

يا صاحِبَيْ رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولا

والعروض هي نفسُها الضرب في المشطور.

الأبيات المتغيرة للسريع:

وللسريع من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مخبون، ومطوي، ومخبول:

بيت الخبن:

أَرِدْ مِنَ الْأُمُورِ ما يَنْبَغِي * وَما تُطِيقُهُ وَما يَسْتَقِيمْ

مُتَفْعِلُن مُتَفْعِلُن مَفْعُلا * مُتَفْعِلُن مُتَفْعِلُن مَفْعُولاتْ

بيت الطي:

قالَ لها وهْوَ بها عالِمٌ * وَيْحَكِ أَمْثالُ طَرِيفٍ قَلِيلْ

مُسْتَعِلُن مُسْتَعِلُن مُفْعُلا * مُسْتَعِلُن مُسْتَعِلُن مَفْعُلاتْ

بيت الخبل:

وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عامِرٌ * وَجَمَلٍ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقْ

مُتَعِلُنْ مُتَعِلُنْ مَفْعُلا * مُتَعِلُنْ مُتَعِلُنْ مَفْعُلاتْ

السَّرِيع يمتنع فيه الجَزْءُ، ويجوز فيه الشَّطْرُ.

ما يصيب الحشو: الخبن، الطي، الخبل.
ما يصيب العروض: الخبن في عروضه المشطورة الموقوفة.
ما يصيب الضرب: يمتنع فيه الكف والشكل تحاشيًا للوقوف على حركة قصيرة.

بحر المُنْسَرِح

وزنه في الدائرة العروضية:

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ

المنســـرح أوتاده طَرَفٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شـــيءٌ من الأصـــول. وهو من ثواني الأدوار، فهو ثاني الدور الثاني من الأدوار الثلاثة لــــــ «دائرة المشــتبه». وهو الفرع الرابع لبحر المضارع القياسيّ المهمل.

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «مُسْـتَفْعِلُنْ»، والثلاثة الباقية هي: البسـيط، الرجز، الســـريع. وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تنتظم الجزأين اللذين هما: «مَفْعُولاتُ، مُسْــتَفْعِلُنْ» معًا، والبحران الآخران هما: السريع، المقتضب.

وبين ســـينِ مُسْــتَفْعِلُنْ الَّذِي بَعْدَ مَفْعُولَاتُ وَفَائِهِ معاقبةٌ، فيأتي إما مُتَفْعِلُنْ مَخْبُونًا، وإما مُسْــتَعِلُنْ مَطْوِيًّا؛ إذ لو زُوحِفَ خَبْنًا وطيًّا معًا فصـــار مع الذي قبله هكذا: مَفْعُوْلَاتُ مُتَعِلُنْ، لاجتمع خمس متحركات، وذلك لا يُتَصَوَّرُ وُقُوعُهُ في شِعْرٍ عربي أبدًا.

وفي الجزء الأول من شـطريه الذي هو مُسْـتَفْعِلُنْ مكانفةٌ، وفي مَفْعُولَاتُ أيضًــا، فإما أن يلحقهما معًا فيكونان هكذا: مُتَعِلُنْ، مَعُلَاتُ، مَخْبُولَيْنِ، وإما أن يسلما منه فيكونان هكذا: مُسْتَفْعِلُنْ، مَفْعُوْلَاتُ، سَــالِمَيْنِ، وإما أن يُصَــابَ الأَوَّلُ فيكونان هكذا: مُتَفْعِلُنْ، مَعُوْلَاتُ مَخْبُونَيْنِ، وإما أن يصـــاب الثاني فيكونان هكذا: مُسْتَعِلُنْ، مَفْعُلَاتُ مَطْوِيَّيْنِ.

وأما مُسْـــتَفْعِلُنْ الَّذِي يَلِي مَفْعُوْلَاتُ من المنســـرح فلا يَجُوزُ حَذْفُهُمَا فيه؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى اجتماعِ خمسةِ مُتَحَرّكاتٍ هكذا: مَفْعُوْلَاتُ مُتَعِلُنْ.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضـــه [5]: مُسْـتَفْعِلُنْ تامة صــحيحة نادرة جدًّا، مُسْـتَعِلُنْ تامة واجبة الطي، مُسْـتَفْعِلْ تامة مقطوعة، مَفْعُولاتْ منهوكة موقوفة، مَفْعُولا منهوكة مكشوفة.

ضرب مُسْتَفْعِلُنْ [1]: مُسْتَعِلُنْ تام واجب الطي.

ضرب مُسْتَعِلُنْ [1]: مُسْتَفْعِلْ تام مقطوع.

ضرب مُسْتَفْعِلْ [1]: مُسْتَفْعِلْ تام مقطوع.

ضرب مَفْعُولاتْ المنهوكة [1]: مَفْعُولاتْ.

ضرب مَفْعُولا المنهوكة [1]: مَفْعُولا.

[1 - 1]: وبيته:

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لا زالَ مُسْتَعْمِلًا * لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرُفا

مُسْتَفْعِلُنْ مفعولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتُ مُسْتَعِلُنْ

ولزوم الطي في هذا الضَّرْبِ مشكلٌ عندنا، حيث يجعل الحركات المتوالية في الضرب أكثرَ منها في العروض، إذ هي هنا ثلاثةٌ في الضـــرب واثنتان في العروض، وهو مناقضٌ لما قرروه من أن الضَّرْبَ لا تكون حركاتُهُ المتواليةُ أكثرَ من حركاتِ العَرُوض المتوالية، والاستقراء دليلٌ على ذلك؛ ولذا لا يجوز عندنا من حيث القياسُ خبنُ الضـــرب الأول من المديد الثاني وفاقًا للتبريزي وخلافًا للزنجاني والدماميني، فلا يقال عندنا: فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ * فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَعِلَاتُنْ.

وفي لزوم طي هذا الضَّرْبِ من المنسرح يقول القائل:

وَقَدْ طَوَتْنِي كَأَنِّي ضَرْبُ مُنَسَرِحٍ * فَيا لِطَيٍّ لِطَيٍّ غَيْرِ مُنْتَشِرِ

ومثاله قوله:

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَعْمِلًا * لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرُفَا

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَعِلُنْ

هذا، ويمتنع الخبن في ضـــربه الأول: مُسْـــتَعِلُنْ، وإلا أصـــبح: «مُتَعِلُنْ»، فيجتمع فيها مع التاء المتحركة في «مفعولاتُ» التي قبلها خمسة متحركات هكذا: «مَفْعُوْلا (تُ مُتَعِلُـــ) ـــنْ»، وهو غير جائز في الشعر.

[2 - 2]: وبيته:

ما هَيَّجَ الشَّوْقَ مِن مُّطَوَّقَةٍ * قامَتْ عَلَى بَانَةٍ تُغَنِّينا

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتُ مُسْتَعِلُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتُ مُسْتَفْعِلْ

هذا الضرب يلزمه الردفُ قياسًا.

وقد أَهْمَلَ الأقدمون ذِكْرَ هذه العَرْوض مع هذا الضَّـــرْبِ، وفِعْلُهم هذا مَعِيبٌ؛ إذ هذا هو الأكثر، فكيف يذكرون النادِرَ جدًّا، ثُمَّ هُمْ يُهْملون الأكثرَ، وإنما فعلوا ذلك لأن الخليل رحمه الله لم يذكر هذه العروض ولا هذا الضَّـــرْب، ومهما يَكُنْ من شـــيءٍ، فقد كان منَ اللائقِ بهم أن يذكروهما لكثرتِهِما، مع الإشارة إلى أنَّ الخليل لم يَذْكُرْهما، فيكونون قد جمعوا بين الحُسْنَيَيْنِ.

[3 - 3]: وبيته:

إذا ارتقى البدْرُ صفحةَ النّهرِ * وضمّنا فيهِ زورقٌ يجري

مُتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتُ مُسْتَفْعِلْ * مُتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتُ مُسْتَفْعِلْ

وهو مُحدَثٌ.

[4 - 4]: وبيته:

صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارْ

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتْ

يلزمه الردف قياسًا.

[5 - 5]: وبيته:

وَيْلَ امِّ سَعْدٍ سَعْدَا

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولا

والعروض هي الضرب في المنهوك.

هذا، ويمتنع الطي في العروض المنهوكة أو الضرب المنهوك، سواء أكانت موقوفة أو مكشوفة، ويجوز فيهما الخبن.

الأبيات المتغيرة للمنسرح:

وللمنسرح من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مخبون، ومطوي، ومخبول:

بيت الخبن:

مَنازِلٌ عَفاهُنَّ بِذِي الأَرا * كِ كُلُّ وابِلٍ مُسْبِلٍ هَطِل

مُتَفْعِلُن مَعُوْلاتُ مُتَفْعِلُن * مُتَفْعِلُن مَعُولاتُ مُسْتَعِلُن

بيت الطي:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا * أَلْمَوتُ كَاسٌ والْمَرْءُ ذائِقُها

مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلات مُسْتَعِلُن * مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاتُ مُسْتَعِلُن

بيت الخبل:

وَبَلَدٍ مُتَشابِهٍ سَمْتُهُ * قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلِهْ

مُتَعِلُن مَعُلاتُ مُسْتَفْعِلُن * مُتَعِلُن مَعُلاتُ مُسْتَعِلُن

المُنْسَرِح يمتنع فيه الجَزْءُ، ويجوز فيه النَّهْكُ.

وتجري المعاقبة بين خبنِ «مُسْـــتَفْعِلُنْ» وطيِّهِ، فلا يقعان معًا، لئلا يجمتع في الجُزْء مع التاء في «مفعولاتُ» خمسة متحركات هكذا: «مَفْعُوْلا (تُ مُتَعِلُـ) ـنْ»، وهو غير جائز في الشعر.

ما يصيب الحشو: الخبن، الطي، الخبل.

ما يصـــيب العروض: الخبن والطي في عروضـــه الأولى، والمعاقبة بين خبن مُسْـــتَفْعِلُنْ وطيه، والخبن في عروضه المنهوكة موقوفةً أو مكشوفةً.

ما يصيب الضرب: الطي.

بحر الخَفِيف

وزنه في الدائرة العروضية:

فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ

الخفيف أوتاده وَسَطٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثوالث الأدوار، فهو ثالث الدور الثاني من الأدوار الثلاثة لـــ «دائرة المشتبه». هو الفرع الخامس لبحر المضارعِ القياسيّ المهمل.

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «فاعِلاتُنْ»، والثلاثة الباقية هي: المديد الثاني، الرمل، المتئد. وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تنتظم الجزأين اللذين هما: «مُسْـــتَفْعِ لُنْ، فاعِلاتُنْ» معًا، والبحران الآخران هما: المتئد، المجتث.

بين سِينِ مُسْتَفْعِ لُنْ ونُونِهِ معاقبةٌ، فإما أن يكون مُتَفْعِ لُنْ مخبونًا، وإما أن يكون مُسْتَفْعِ لُ مكفوفًا، فإذا أصـابَهُ الشَّكْلُ فصـار هكذا: مُتَفْعِ لُ، وَجَبَ أَنْ يَسْلَمَ الجزءُ الذي قبلَهُ من الكَفِّ، والذي بعدَهُ من الخَبْنِ، ويُسَـمَّى هذا الجُزْءُ المُعَلُّ طَرَفَيْنِ، سُـمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي طَرَفَيْهِ اللَّذَيْنِ هُمَا صَـدْرُهُ وَعَجُزُهُ، ويُسَمَّى كُلٌّ مِنَ الجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ سَلِمَا مِنَ الزِّحَافِ بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وبين نُونِ فَاعِلَاتُنْ وسِـــينِ مُسْـــتَفْعِ لُنْ الَّذِي بَعْدَهُ معاقبةٌ، فإما أن يكونا هكذا: فَاعِلَاتُنْ مُتَفْعِ لُنْ، ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا صَدْرًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي صَدْرِ الجُزْءِ، أو: فَاعِلَاتُ مُسْتَفْعِ لُنْ ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا عَجُزًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ في عَجُزِ الجُزْءِ، فحيث سَلِمَ الأولُ من الكَفِّ زُوحِفَ الثاني بالخَبْنِ، وحيث كُفَّ الأولُ سَـلِمَ الثاني من الخَبْنِ، وَالسَّـالِمُ مِنْهُما مَعَ جَوَازِ مُزَاحَفَتِهِ يُسَمَّى بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وبين نونِ مُسْـــتَفْعِ لُنْ وألِفِ فَاعِلَاتُنْ الَّذِي بَعْدَهُ معاقبةٌ، فإما أن يكونا هكذا: مُسْـــتَفْعِ لُنْ فَعِلَاتُنْ، ويُسَـمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا صَـدْرًا، سُـمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي صَـدْرِ الجُزْءِ، أو: مُسْـتَفْعِ لُ فَاعِلَاتُنْ، ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا عَجُزًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ في عَجُزِ الجُزْءِ، فحيث سَلِمَ الأولُ من الكَفِّ زُوحِفَ الثاني بالخَبْنِ، وحيث كُفَّ الأولُ سَـلِمَ الثاني من الخَبْنِ، وَالسَّـالِمُ مِنْهُما مَعَ جَوَازِ مُزَاحَفَتِهِ يُسَمَّى بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وَالخَبْنُ حَسَنٌ، وَالكَفُّ صَالِحٌ، وَالشَّكْلُ قَبِيحٌ.

يُخْبَنُ الجُزءُ الأول لغير مُعاقبةٍ على طُولِ صُوَرِ وأشكالِ هذا البحر، ويُسمَّى خَبْنُهُ ابْتِداءً.

والابتداءُ على الصـــحيح عندنا هو ما يطرأ على أول جزء في البيت من تغييرٍ، ولا يكون هذا التغييرُ بعينه في شـــيءٍ من حشـــو البيت، والخبن هنا لغير معاقبةٍ تغييرٌ قد طَرَأَ على أول جزءٍ في البيت، ولا يقع الخبن لغير معاقبةٍ في بقية أجزائه؛ إذ كل خبن فيها يحكمه قانون المعاقبة. ويفهم من ذلك أن الخرم بأنواعه التسعة يُسَمَّى ابْتِداءً؛ إذْ لا يُحْذَفُ أَوَّلُ الجُزءِ في الحشوِ البتةَ.

يتوالى في الخفيف لَفْظُ ثلاثةِ أسبابٍ متوالية، وهي: تُنْ مُسْتَفْ، ولو قال قائلٌ: لِمَ لا يكون المتوالي في اللفظ أربعةَ أسبابٍ لا ثلاثةً، وهي: ــلاْ تُنْ مُسْتَفْ؟ قلتُ: كأنَّهُم اعتدوا بلفظ السبب الذي ليس قبل متحرِّكِهِ متحرِّكٌ.

يشتمل الخفيف على الوتد المفروق الذي يُطالِبُ بعضُهُم بإلغائه ناسيًا أو متناسيًا أن الوتد المفروق أولًا جُزءٌ لا يتجزَّأُ من عملية التَّقْعِيد العَرُوضـــي في أدواره المختلفة التي يجيء الوتدُ فيها: بَدْءًا، ثم طَرَفًا، ثم وَسَطًا، على طُول خَطِّ هذا العِلْمِ الجليل، وأنه ثانيًا شكلٌ من أشكال الإيقاع التي تُراوِحُ بين جواز حذف الفاء من «مُسْــتَفْعِلُنْ» مجموعِ الوتد، بينما تمنعه من «مُسْــتَفْعِ لُنْ» مفروقِ الوتد، مما يُحْدِثُ فَرْقًا واضـحًا في الإيقاع بسـببٍ من تغيُّرِ مواقِعِ النَّبْرِ والسـكتاتِ والزَّمَنِ الذي يكتسـبه الجُزءُ العروضيُّ من الكلمات.

يكثر فيه حذف سين مُسْتَفْعِ لُنْ معاقبةً، ويخف به الإيقاعُ؛ لأن السواكن إذا توالى منها أربعة ليس بين كل ساكنٍ منها وساكنٍ إلا حركةٌ، تأكَّدَ حذف الساكن الثالث، وحسن الوزن بذلك حسنًا كثيرًا كما قال القرطاجني (ت 684 هـ).

وكَفُّ فَاعِلَاتُنْ الأوَّلِ والرابعِ منه قبيحٌ؛ لأن التحريك مانعٌ للوَقْفِ، والسواكن التي تكون أواخِرَ الأجزاءِ مَظانُّ وَقْفٍ كما قال القرطاجني. وفي ذلك يقول الأثاري (ت 793 هـ) في منظومته:

وَاسْتَثْنِ كَفَّ أَوَّلٍ وَرَابِعِ * لِأَجْلِ تَحْرِيكٍ لِوَقْفٍ مَانِعِ

وكفُّ مُسْتَفْعِ لُنْ قبيحٌ؛ لأنه يؤدي إلى توالي ثلاثةِ متحركاتٍ عَقِيبَ توالي أربعة سواكن، الأمرُ الذي يُسْتَثْقَلُ كما قال القرطاجني، وهذه صورته: ـلَاتُنْ مُسْتَفْعِلُ فَا.

ويُفْهَمُ منه أنه إذ فعَّلْنا العَرُوض الأولى مع ضَرْبها الأول بعدَ كَفِّ مُسْتَفْعِ لُنْ في الحشو بهذا التَّفْعِيل:

فَاعِلُنْ (مَفْعُولُنْ فَعِلُنْ) فَعُولُنْ * فَاعِلُنْ (مَفْعُولُنْ فَعِلُنْ) فَعُولُنْ

والعَرُوضَ الأولى مع ضَرْبها الأول بعد خَبْنِ مُسْتَفْعِ لُنْ في الحشو بهذا التَّفْعِيل:

فَاعِلُنْ (فَاعِلُنْ فَعُولُنْ) فَعُولُنْ * فَاعِلُنْ (فَاعِلُنْ فَعُولُنْ) فَعُولُنْ

كان الأول قبيحًا عند القرطاجني والثاني حسنًا عنده**!!**

وفي الحقيقة نحن نستحسن المقطع الأول المقوَّس ونستخفه بينما نستقبح الثاني المقوَّسَ ونستثقله. والمسألة أوَّلًا وآخِرًا راجعةٌ للذوق لا للتقعيد والقياس؛ إذ لكل وزن نكهته الخاصة.

أعاريضه وأضربه:

أعاريضه [3]: فاعِلاتُنْ تامة صحيحة، فاعِلا تامة محذوفة، مُسْتَفْعِ لُنْ مجزوءة صحيحة.

ضربا فاعِلاتُنْ [2]: فاعِلاتُنْ تام صحيح، فاعِلا تام محذوف.

ضرب فاعِلا [1]: فاعِلا تام محذوف.

ضربا مُسْتَفْعِ لُنْ [2]: مُسْتَفْعِ لُنْ مجزوء صحيح، مُتَفْعِ لْ مجزوء مخبون مقصور.

[1 - 1]: وبيته:

حَلَّ أَهْلِي ما بَيْنَ دُرْنا فَبادُوْا * لِي وَحَلَّتْ عُلْوِيَّةً بِالسِّخَالِ

فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ

يجوز في هذا الضَّرْبِ التَّشْعِيثُ، وهو قبيحٌ، وإذا هو شُعِّثَ امتنعَ فيه الخبنُ، ولامتناع خبنه تعليلٌ لقُطْرُبٍ. وحينئذٍ يجوز تشعيثُ العَرُوض أيضًا للتَّصْرِيع، وأما تشعيثها دون تصريعٍ فشاذٌّ. وأَكْثَرُ ما يكونُ التشعيثُ سائغًا إذا كان الضَّرْبُ مُرْدَفًا، فإذا كان غيرَ مُرْدَفٍ، لم يُشَعَّثْ في الغالب.

[1 - 2]: وبيته:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ * أَمْ يَحُوْلَنْ مِنْ دُوْنِ ذاكَ الرَّدَى

فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلا

قال شعبان (ت 793 هـ): «ورِدْفُ هذا الضَّرْبِ عُرِفَ». وهذه العَرُوضة الصحيحة قد تُستعمل مع المحذوفة في قصيدة واحدة.

[2 - 3]: وبيته:

إِنْ قَدَرْنا يَوْمًا عَلَى عامِرٍ * نَنْتَصِفْ مِنْهُ أَوْ نَدَعْهُ لَكُمْ

فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلا * فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلا

قال التبريزي في «الكافي»: «ومنهم مَن يجعل هذا الضَّرْبَ على فَعِلَا، ولا شكَّ عندي أنه نَظَرَ في كتاب الزجاج».

ويجوز القطع في هذا الضرب، فيصير: فَاعِلْ، وتحويله: فَعْلُنْ، وهو الأَبْتَرُ، ويمتنع حينئذٍ خَبْنُهُ بحيث يصير: فَلْنْ، وتحويله: فَعَلْ؛ لأنه إجحافٌ بالجُزْء.

[3 - 4]: وبيته:

لَيْتَ شِعْرِي ماذا تَرَى * أُمُّ عَمْرٍو فِي أَمْرِنا
فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ * فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ

[3 - 5]: وبيته:

كُلُّ خَطْبٍ إِن لَّمْ تَكُوْ * نُوْا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ
فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ * فاعِلاتُنْ مُتفعِلْ أو مُتَفْعِنْ أو مُتَفْلُنْ

مُتَفْعِلْ: حُذِفت السينُ خَبْنًا، وحُذِفت النونُ وسُكِّنَتِ اللامُ قَصْرًا.

مُتَفْعِنُ: حُذِفت السينُ خَبْنًا، وحُذِفت اللامُ قَصْرًا.

مُتَفْلُنْ: حُذِفت السينُ خَبْنًا، وحُذِفت العينُ كَسْفًا أو كَشْفًا، وعليه فلا قَصْرَ في هذا الضَّرْبِ خلافًا للأكثرية، وإنما هو مخبون مكسوفٌ، وهذا ينبني على أن تعريف الكسف هو: حَذْفُ المتحرِّكِ الثاني من الوتد المفروق، وحكاه شعبان الأثاري (ت 793 هـ) في منظومته حيث يقول:

مِنْ «حَيْثُ» بِالكَشْفِ وَخَبْنٍ مُيِّلَا * وَمَنْ يَظُنُّ قَطْعَهُ تَخَيَّلَا

وأما إذا نحن أَخَذْنا بالتعريف الذي يقول: هو حَذْفُ الســابع المتحرّك، وعليه فهم الأكثرية، بدليل عدهم هذا الضرب مَخْبُونًا مَقْصُورًا. كان الكَسْفُ خاصًّا بالجزء الذي هو مَفْعُولَاتُ دون أخويه: فَاعِلَاتُنْ، مُسْتَفْعِ لُنْ. وهذا ما جعله الأثاري جديرًا بالقبول حيث يقول في منظومته:

وَتَابَعَ ابْنُ الحَاجِبِ الزَّمَخْشَرِي * فِي خَبْنِهِ وَقَصْرِهِ وَهُوَ الحَرِي

هذا، ويمتنع كفُّ فَاعِلَاتُنْ التي قبلَ هذا الضَّرْبِ.

والضرب الذي هو مُتَفْعِلْ يسمى المسلوبَ، تشبيهًا بمن سُلِبَتْ منه ثيابُهُ، وذلك للجمع بين الزحاف الذي هو الخبنُ، والعلةِ التي هي القَصْرُ.

يقال: إن الخليل قد غَلِطَ في الضَّرْبِ المجزوء المخبون المقصور من بحر الخفيف الذي هو مُتَفْعِلْ أو مُتَفْعِنْ مُتَفْلُنْ (على الخلاف المشـــهور في القَصْــرِ)، وجَعَلَـهُ مَقْطُوعًـا، والقَطْعُ لا يكون في الأسباب!!.

قلتُ: وكأنَّ الخليلَ الذي وضع هذا العِلْمَ قد غَفَلَ عندهم عن ذلك، وهو نَقْلٌ عجيبٌ غريبٌ فيه نظرٌ بَيِّنٌ، وإلَّا لأجاز الخليلُ فيه الطيَّ أيضًا؛ فيكون قد أجاز الزحافَ في الأوتاد.

وهذا الضرب قد ألزمه الخليلُ الردفَ ولم يلزمه الأخفشُ إياه؛ لأنه مجزوءٌ، والجَزْءُ نقصان كثيرٌ لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ. ولأن الجُزْءَ الواقِعَ ضَرْبًا أيضًا قد نَقَص منه ما لا يُدْرَكُ بِحَرْفِ لِينٍ.

وله في تقرير ذلك نصان، الأول يُشِيرُ به إلى نُقصان الجُزْءِ الواقعِ ضَرْبًا، والثاني يُشِيرُ به إلى الجَزْءِ بفتح الجيم، وقد سبق ذِكْرُهُما.

وللخفيف أضربٌ شاذة هذه صورتها:

[-] فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ * فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلْ
هذا الضرب الأبتر شاذٌّ.

[-] فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ * فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتْ
هذا الضرب المقصور شاذٌّ.

[-] فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ * فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَعِلَا
هذا الضرب المخبون المحذوف شاذٌّ.

وعروض وضرب شاذان هذه صورتهما:

[-] فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِلْ أو مُسْتَفْعِنْ * فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِلْ أو مُسْتَفْعِنْ
هذه العَرُوض وهذا الضَّرْبُ المَقْصُورانِ شاذَّانِ، ويجوز خَبْنُهُما. وجُعِلَ منها قول أبي العتاهية:

البيت: عُتْبُ مَا لِلْخَيَالِ * خَبِّرِينِي وَمَالِي
تفعيله: فَاعِلَاتُنْ مُتَفْعِلْ * فَاعِلَاتُنْ مُتَفْعِلْ
تحويله: فَاعِلَاتُنْ فَعُولُنْ * فَاعِلَاتُنْ فَعُولُنْ

وقيل لأبي العتاهية: «قد خرجتَ عن العروض في قولك: عتب ما للخيالِ ... ». فقال: «أنا أَسَنُّ من العَرُوض».
والصواب عندنا أنه من مشطور الممتد المهمل الذي هو مقلوبُ المديدِ الثاني، ويكون تفعيله: فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ، مرتين.
تنبيه: قد يقال بانهما مكسوفان لا مقصوران، حيث صار فيهما الجزء الذي هو مُسْتَفْعِ لُنْ بعد الكَسْفِ هكذا: مُسْتَفْعِلُنْ، وسبق عليه الكلامُ.

الأبيات المتغيرة للخفيف:

للخفيف من الأبيات المتغيرة أربعة: مخبون، ومكفوف، ومشكول، ومشعَّث:

بيت الخبن:

وَفُؤادِي كَعَهْدِهِ لِسُلَيْمَى * بِهَوًى لَمْ يَحُلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ
فَعِلاتُنْ مُتَفْعِ لُنْ فَعِلاتُنْ * فَعِلاتُنْ مُتَفْعِ لُنْ فَعِلاتُنْ

بيت الكف:

يا عُمَيْرُ ما نُضْمِرُ مِنْ هواكَ * أَوْ نُجَنُّ يُسْتَنكَرُ حِينَ تَبْدُو
فاعلاتُ مُسْتَفْعِ لُ فاعِلاتُ * فاعِلاتُ مُسْتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ

بيت الشكل:

صَرَمَتْكَ أَسْماءُ بَعْدَ وِصالِـ * ـها فَأَصْبَحْتَ مُكْتَئِبًا حَزِينًا
فَعِلاتُ مُسْتَفْعِ لُنْ فَعِلاتُ * فاعِلاتُنْ مُتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ

بيت التشعيث:

إِنَّ قَوْمي جَحاجِحَةٌ كِرامٌ * مُتَقادِمٌ مَجْدُهُمْ أَجْوادُ
فاعِلاتُنْ مُتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ * فَعِلاتُ مُسْتَفْعِ لُنْ فالاتُنْ
أو: فاعِلاتُنْ مُتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ * فَعِلاتُ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعاتُنْ

الخَفِيف يجوز فيه الجزء.

ما يصيب الحشو: الخبن، الكف، الشكل.

ما يصيب العروض: التشعيث.

ما يصيب الضرب: التشعيث.

تجري هذه الزحافات: الخبن والكف والشكل في الحشو وفقَ قاعدة المعاقبة، بمعنى أنه: إذا دخل الخبن جزءًا من الخَفِيف، سلمت التي قبلها من الكف، وإذا دخلها الكف، سلمت التي بعدها من الخبن، وإذا دخلها الشكل، سلمت التي قبلها من الكف، والتي بعدها من الخبن.
ويرى الأخفشُ جوازَ كفِّ فَاعِلَاتُنْ مع خَبْنِ مُسْتَفْعِ لُنْ التي بعدها؛ إذ يقول: وما أرى سقوطَ نون فاعلاتن وبعدها مَفَاعِلُنْ إلا جائزًا. ويعني بمَفَاعِلُنْ تحويلَ مُتَفْعِ لُنْ المخبونةِ. وهذا اعتدادٌ منه بمجرد صورة الجزء بعد التحويل، مُخالِفًا في ذلك قاعدةَ المعاقبة؛ إذ للسببين الخفيفين المتجاورين ثلاثةُ أحوالٍ:
المعاقبة (تكون في جزء أو جزأين): متى سقط أحدُهما ثَبَتَ الآخَرُ عَقِيبَهُ، مع جواز بقائهما معًا.
المراقبة (لا تكون إلا في جزء واحد): لا يَثْبُتانِ معًا ولا يَسْقُطانِ معًا.
المكانفة (لا تكون إلا في جزء واحد): يجوز اجتماعُهُما على سلامةٍ وعلى سُقُوطٍ، وأنْ يَسْلَمَ أحدُهُما ويَسقُطَ الآخَرُ.
ولا تدخل المعاقبة ولا المكانفة في بحورهما إلا الأجزاءَ السالمة من نقص العلل وما جرى مجراها؛ فلا تكون المكانفة في ضرب العروض الأولى من المنسرح؛ لأن الطي لازمٌ له، ولا تكون المعاقبة في عروض الطويل؛ لأن القبض لازمٌ لها.

والقاعدة الضـــابطة لزحافات الحشــو هنا هي المعاقبة، والمعاقبة هنا واقعةٌ من جزأين في خمســة مواضِعَ لا تخفى عند التأمُّل في وزنه في الدائرة العَرُوضية، وهي:

1 - تُنْ مُسْ في الأولِ والثاني.

2 - ولُنْ فَا في الثاني والثالثِ الذي هو العَرُوضُ.

3 - وتُنْ فَاْ في الثالثِ والرابعِ.

4 - وتُنْ مُسْ في الرابعِ والخامسِ.

5 - ولُنْ فَا في الخامسِ والسادسِ الذي هو الضَّرْبُ.

والخبن حسنٌ، والكف صالحٌ، والشكل قبيحٌ.

ويقع فيه الصَّـــدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ. فالطرفان فيما عدا الأولَ والأخيرَ من الأجزاء. ويجتمع الطَّرَفانِ مُعاقبةً غَيْرَ مُتَجَاوِرَيْنِ في جزأين من هذه الأربعة:

إما الثاني والرابع؛ ليسلمَ الأولُ من الكف والثالثُ من الخبن والكف والخامسُ من الخبن هكذا:

فَاعِلَاتُنْ (مُتَفْعِلُ) فَاعِلَاتُنْ * (فَعِلَاتُ) مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ

ونَقْلُ مُتَفْعِلُ: مَفَاعِلُ، والوتد المفروق فيه هو فَاع.

وإما الثاني والخامس؛ ليســلمَ الأولُ من الكف والثالثُ من الخبن والرابعُ من الكف والســادسُ من الخبن هكذا:

فَاعِلَاتُنْ (مُتَفْعِلُ) فَاعِلَاتُنْ * فَاعِلَاتُنْ (مُتَفْعِلُ) فَاعِلَاتُنْ

وإما الثالث والخامس؛ ليسلمَ الثاني من الكف والرابعُ من الخبن والكف والسادسُ من الخبن هكذا:

فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ (فَعِلَاتُ) * فَاعِلَاتُنْ (مُتَفْعِلُ) فَاعِلَاتُنْ

ونَقْلُ مُتَفْعِلُ: مَفَاعِلُ الذي الوتدُ المفروق فيه هو فَاع.

واعلم أن حكم الأعاريض كحكم الحشـــو في دخول الزحافات الثلاثة التي هي: الخبن، والكف، والشكل. أما الضروب -باستثناء الأولِ التامّ إذا شُعِّثَ- فلا يدخلها إلا الخَبْنُ، وامتنع الكفُّ لاستلزامه الوقوفَ على متحرك، والشَّكْلُ لامتناع جُزْئِهِ الذي هو الكفُّ.

لَطِيفَةٌ: لو قَدَّرْنا جوازَ كَفِّ هذا الضَّرْبِ الذي هو فَاعِلَاتُنْ جَدَلًا وافْتِرَاضـًا، لم يكن عَجُزًا؛ لأنه لا شيءَ بعده يُعاقِبُهُ بعَجُزِهِ، وأَقْتَرِحُ حينئذٍ أَنْ يُسَمَّى هذا التغييرُ انْتِهاءً، قياسًا على ما يَحْدُث في الجزء الأول من البيت مِن تَغْيِيرٍ، ولا يكون هذا التغييرُ بعينه في شيءٍ من حشو البيتِ، ويُسَمَّى ابْتِداءً.

وفي امتناع خَبْنِ الضَّـرْبِ الأولِ التامِّ المُشَـعَّثِ تَعليلٌ لقُطْرُبٍ (ت 206 هـــــ) مضـمونه هو أن فَاعِلَاتُنْ خُبِنَ؛ فصار فَعِلَاتُنْ، ثم سُكِّنَتْ عينُه التي هي أول سَبَبٍ إِضْمارًا؛ فصار فَعْلَاتُنْ، ثم نُقِلَ إلى مَفْعُولُنْ الذي الوتدُ المجموعُ فيه هو «فْعُو».

واستدلَّ قُطْرُبٌ على صحة تعليلِهِ هذا بأنَّهُم لَمَّا لم يخبنوا فاءَهُ دلَّ ذلك عنده على أن الفاءَ عينُ وتدٍ سُكِّنَتْ، والأوتاد لا تُزاحَفُ عندهم، ولا تُقْطَعُ أيضًا إلَّا إذا وقع الجزءُ التي هي فيه أوَّلَ البيتِ كالثَّلْمِ.

واســتدلالُ قُطْرُبٍ هذا يجُرُّنا إلى ســؤال كبير ومُهم، وهو: هل الاعتدادُ عند العَرُوضــيين يكون بأصولِ الأجزاء المُحَوَّلةِ أو بألفاظِها بعد التحويل؟.

وجوابُ هذا السؤال يحتاج إلى استقراءٍ، وخصوصًا أَنَّ منهم مَن يعتدُّ بألفاظِ الأجزاء بعد التحويل، ويبني عليها أحكامًا عَرُوضــيةً، واســمع إلى التبريزي يقول: وإذا كان الجزء أوله ســببٌ وزوحف فصــار أوله وتدًا، فإن بعضــهم يُجيز الخرمَ فيه تشــبيهًا بما أوله وتدٌ أوَّلُ، وبعضــهم لا يُجيز الخرمَ فيه؛ لأن الأصل أن أوله كان سببًا.

ورُبَّمَا رُدَّ على قُطْرُبٍ بأن امتناعَ خَبْنِهِ إنما هو لاختلالِ عامِدِهِ الذي هو الوتِدُ المجموعُ بِتَشْــعِيثِهِ على أي مَذْهَبٍ من المذاهبِ الثلاثة، لا للعلة التي ذَكَرَها هو من أَنَّ المُسَـــكَّنَ هو أَوَّلُ الوَتِدِ لا ثاني السببِ، والدليل إذا دَخَلَهُ الِاحتمالُ سَقَطَ به الِاستدلالُ.

بحر المُسْتَضارِع

وزنه في الدائرة العروضية:

مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ

المســتضــارع أوتاده بَدْءٌ، وأجزاؤه كلها أصــول لا يخالطها شــيءٌ من الفروع. وهو من أرباب الأدوار الثمانية، فهو رب الدور الثالث من الأدوار الثلاثة لـــ «دائرة المشتبه». وهو الفرع السادس لبحر المضارعِ القياسيِّ المهمل .

وهو رابعُ أربعةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «مَفاعِيلُنْ»، والثلاثة الباقية هي: المستطيل، الهزج، المتضــارع. وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تنتظم الجزأين اللذين هما: «فاعِ لاتُنْ، مَفاعِيلُنْ» معًا، والبحران الآخران هما: المضارع القياسي المهمل، المتضارع.

بين ياءِ مَفَاعِيْلُنْ ونُونِها مُرَاقَبَةٌ، فإما أن يكون الجزء هكذا: مَفَاعِلُنْ مَقْبُوضًــا، وإما أن يكون هكذا: مَفَاعِيْلُ مَكْفُوفًا، فلا يجوز أن يكون هكذا: مَفَاعِلُ مَقْبُوضًــا مَكْفُوفًا، ولا هكذا: مَفَاعِيْلُنْ سَــالِمًا؛ إِذْ لَمْ تُسْمَعْ فِيهِ السَّلَامَةُ، بِخِلَافِهِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالمُسْتَطِيلِ، وَالهَزَجِ، وَالمُتَضَارِعِ حَيْثُ سُمِعَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ حَقِيقَةً فِي المُسْتَعْمَلِ، وَحُكْمًا فِي المُهْمَلِ.

أعاريضه وأضربه:

عروضه [1]: فاعِ لاتُنْ مجزوءة صحيحة.

ضربها [1]: فاعِ لاتُنْ مجزوء صحيح.

لم تسمع «مَفاعِيلُنْ» سالمةً في هذا البحر، ولكن جاءت فيه المراقبة بين القبض والكف:

فبيت القبض:

إِذا دَنا مِنْكَ شِبْرًا * فَأَدْنِهِ مِنْكَ باعا

مَفاعِلُنْ فاعِ لاتُنْ * مَفاعِلُنْ فاعِ لاتُنْ

و**بيت الكف:**

دَعانِي إِلَى سُعادٍ * دَواعِي هَوَى سُعاد

مَفاعِيلُ فاعِ لاتُنْ * مَفاعِيلُ فاعِ لاتُنْ

الأبيات المتغيرة للمستضارع:

للمستضارع من الأبيات المتغيرة بيتان: أشتر، وأخرب:

بيت الشتر:

سَوْفَ أُهْدِي لِسَلْمَى * ثَناءً عَلَى ثَناء

فاعِلُنْ فاعِ لاتُنْ * مَفاعِيلُ فاعِ لاتُنْ

بيت الخرب:

إِنْ تَدْنُ مِنْهُ شِبْرًا * يُقَرِّبْكَ مِنْهُ باعا

فاعِيلُ فاعِ لاتُنْ * مَفاعِيلُ فاعِ لاتُنْ

المُسْتَضارِع يجب فيه الجَزْءِ.

هذا، وبين ياءِ «مَفاعِيلُنْ» ونونها في هذا البحر مراقبة، فلا يثبتان معًا، ولا يحذفان معًا، والواجب حذف أحدهما لا على التعيين.

ما يصيب الحشو: الخبن، الطي.

ما يصيب العروض: لا تستعمل إلا صحيحة.

ما يصيب الضرب: لا يستعمل إلا صحيحًا.

بحر المُقْتَضَب

وزنه في الدائرة العروضية:

مَفْعُولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * مَفْعُولاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

المقتضب أوتاده طَرَفٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثواني الأدوار، فهو ثاني الدور الثالث من الأدوار الثلاثة لـ «دائرة المشتبه». وهو الفرع السابع لبحر المضارع القياسيِّ المهملِ.

وهو البحر الأوحد الذي يبدأ بالجزء الذي هو: «مَفْعُولاتُ». وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تنتظم الجزأين اللذين هما: «مَفْعُولاتُ، مُسْتَفْعِلُنْ» معًا، والبحران الآخران هما: السريع، المنسرح.

بين فاءِ مَفْعُوْلَاتُ ووَاوِهَا مُرَاقَبَةٌ، فإما أن يكون الجزء هكذا: مَعُوْلَاتُ مَخْبُونًا، وإما أن يكون هكذا: مَفْعُلَاتُ مَطْوِيًّا، فلا يجوز أن يكون هكذا: مَعُلَاتُ مَخْبُولًا، ولا هكذا: مَفْعُوْلَاتُ سَالِمًا؛ إذْ لَمْ تُسْمَعْ فِيهِ السَّلَامَةُ. وقيل: قد يسلم الجزء منهما؛ فيكون بينهما المعاقبة لا المراقبةُ، وذكروا شاهدًا على صحتها:

لَا أَدْعُوكَ مِنْ بُعُدٍ * بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كَثَبِ

مَفْعُولَاتُ مُسْتَعِلُنْ * مَفْعُولَاتُ مُسْتَعِلُنْ

أعاريضه وأضربه:

عروضه [1]: مُسْتَعِلُنْ مجزوءة مطوية.

ضربها [1]: مُسْتَعِلُنْ مجزوء مطوي.

[1 - 1] وبيته:

هَلْ عَلَيَّ وَيْحَكُما * إِنْ عَشِقْتُ مِنْ حَرَجِ

مُفَعُلاتُ مُسْتَعِلُنْ * مَفْعُلاتُ مُسْتَعِلُنْ

لم تسمع فيه «مفعولاتُ» سالمةً، بل فيه المراقبة بين الخبن والطي، ومثاله في الخبن في الصدر، والطي في العجز:

أتانا مُبَشِّرُنا * بِالْبَيانِ والنُّذُرِ

مَعُولاتُ مُسْتَعِلُنْ * مَفْعُلاتُ مُسْتَعِلُنْ

والأحسن في هذا البحر أن تكون أجزاؤه كلها مطويةً، ومنه:

أَعْرَضَتْ فَلَاحَ لَها * عارِضانِ كَالْبَرَدِ

مَفْعُلاتُ مُسْتَعِلُنْ * مَفْعُلاتُ مُسْتَعِلُنْ

المُقْتَضَب يجب فيه الجَزْءِ.

وفي هذا البحر مراقبة بين فاء «مفعولات» وواوها، فإما أن تحذف الفاء بالخبن، وإما أن تحذف الواو بالطي، فلا يُحذفان معًا، ولا يثْبُتان معًا.

وقد يسلم الجُزْء منهما، فيكون بينهما معاقبة لا مراقبة، نحو:

لا أَدْعُوْكَ مِنْ بُعُدٍ * بَلْ أَدْعُوْكَ مِنْ كَثَبِ

مَفْعُولاتُ مُسْتَعِلُنْ * مَفْعُولاتُ مُسْتَعِلُنْ

ما يصيب الحشو: الخبن، الطي على المراقبة.

ما يصيب العروض: الطي وجوبًا.

ما يصيب الضرب: الطي وجوبًا.

بحر المُجْتَثّ

وزنه في الدائرة العروضية:

مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ * مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

المجتث أوتاده وَسَطٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثوالث الأدوار، فهو ثالث الدور الثالث من الأدوار الثلاثة لـــــ «دائرة المشتبه». وهو الفرع الثامن لبحر المضارع القياسيِّ المهملِ.

وهو البحر الأوحد الذي يبدأ بالجزء الذي هو: «مُسْتَفْعِ لُنْ». وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تنتظم الجزأين اللذين هما: «مُسْتَفْعِ لُنْ، فاعِلاتُنْ» معًا، والبحران الآخران هما: المتئد، الخفيف.

بين ألف فَاعِلَاتُنْ ونُونِهِ معاقبةٌ، فإما أن يكون فَعِلَاتُنْ مخبونًا، وإما أن يكون فَاعِلَاتُ مكفوفًا، فإذا أصابَهُ الشَّكْلُ فصار هكذا: فَعِلَاتُ، وَجَبَ أَنْ يَسْلَمَ الجزءُ الذي قبلَهُ من الكَفِّ، والذي بعدَهُ من الخَبْنِ، ويُسَمَّى هذا الجُزْءُ المُعَلُّ طَرَفَيْنِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي طَرَفَيْهِ اللَّذَيْنِ هُمَا صَدْرُهُ وَعَجُزُهُ، ويُسَـــمَّى كُلٌّ مِنَ الجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ سَـــلِمَا مِنَ الزِّحَافِ بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَـــلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وبين نُونِ مُسْـــتَفْعِ لُنْ وَأَلِفِ فَاعِلَاتُنْ الَّذِي بَعْدَهُ معاقبةٌ، فإما أن يكونا هكذا: مُسْـــتَفْعِ لُنْ فَعِلَاتُنْ، ويُسَـــمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا صَـــدْرًا، سُـــمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ فِي صَـــدْرِ الجُزْءِ، أو: مُسْـــتَفْعِ لُ فَاعِلَاتُنْ، ويُسَمَّى الجُزْءُ المزاحَفُ هنا عَجُزًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الحَذْفِ في عَجُزِ الجُزْءِ، فحيث سَلِمَ الأولُ من الكَفِّ زُوحِفَ الثاني بالخَبْنِ، وحيث كُفَّ الأولُ سَـــلِمَ الثاني من الخَبْنِ، وَالسَّـــالِمُ مِنْهُما مَعَ جَوَازِ مُزَاحَفَتِهِ يُسَمَّى بَرِيئًا، والبَرِيءُ ما سَلِمَ مِنَ المُعَاقَبَةِ الَّتِي فِيهَا الصَّدْرُ والعَجُزُ والطَّرَفانِ.

وَالخَبْنُ حَسَنٌ، وَالكفُّ صَالِحٌ، وَالشَّكْلُ قَبِيحٌ.

أعاريضه وأضربه:

عروضه [1]: فاعِلاتُنْ مجزوءة صحيحة.

ضربها [1]: فاعِلاتُنْ مجزوء صحيح.

[1 - 1]: وبيته:

الْبَطْنُ مِنْها خَمِيصٌ * والْوَجْهُ مِثْلُ الْهِلال

مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ * مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ

الأبيات المتغيرة للمجتث:

وللمجتث من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مخبون، ومكفوف، ومشكول:

بيت الخبن:

وَلَوْ عَلِقْتَ بِسَلْمَى * عَلِمْتَ أَنْ سَتَمُوتُ

مُتَفْعِ لُنْ فَعِلاتُنْ * مُتَفْعِ لُنْ فَعِلاتُنْ

بيت الكف:

ما كانَ عَطاؤُهُنَّ * إِلَّا عِدَةً ضِمارا

مُسْتَفْعِ لُ فاعِلاتُ * مُسْتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ

بيت الشكل:

أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ * إِذا ذُكِرَ الْخِيارُ

مُتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ * مُتَفْعِ لُ فاعِلاتُنْ

المُجْتَـثّ يجـب فيـه الجَزْءِ، وتجري المعـاقبـة في هـذا البحر بين كفِّ «مُسْـــتَفْعِ لُنْ» وخبن «فاعِلاتُنْ»، فلا يقعان معًا، لئلا يلزم اجتماعُ خمسةِ متحركات هكذا: «مُسْتَفْـ (ـعِ لُ فَعِلَـ) ـاتُنْ»، وهو غير جائز في الشعر.

ما يصيب الحشو: الخبن، الكف، الشكل.
ما يصيب العروض: الخبن، الكف، الشكل، التشعيث عند التصريع.
ما يصيب الضرب: التشعيث عند بعضهم.

بحر المُتَقارِب

وزنه في الدائرة العروضية:

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ

المتقارب أوتاده بَدْءٌ، وأجزاؤه كلها أصولٌ لا يخالطها شيءٌ من الفروع. وهو من أرباب الدوائر، فهو رب «دائرة المتفق»؛ لأنه أول الدور الأوحد الناقص فيها، وما بعده فروعٌ له ومأخوذٌ منه. وهو من أرباب الأدوار، فهو رب الدور الأوحد الناقص لـــــــ «دائرة المتفق». وهو أحد بحرين يبدآن بالجزء الذي هو: «فَعُولُن»، والبحر الآخر هو: الطويل. وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أُحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الوافر، الكامل، المتوافر، الهزج، الرجز ، الرمل، المتدارك.

يجوز في حشوه القَبْضُ، عدا فَعُولُنْ التي قبل الضَّرْبِ الأبتر. وبعضُهُم مَنَعَ قَبْضَ فَعُولُنْ مُطلقًا إلَّا إذا كان الضَّــرْبُ بعده صــحيحًا، وهو مذهبٌ مبني على فهمٍ آخَرَ للاعتمادِ الذي هو في حقيقَتِهِ اســمٌ للأســـبابِ التي تُزاحِفُها؛ لأنها تُزاحَفُ اعتمادًا على الوتد قبلها على مذهب الخليل، أو بعدَها على مذهب الأخفش، هذا الفهم هو أن الاعتمادَ في العَرُوض أن يعتمد الجزء المزاحف كُلُّهُ على جُزءٍ آخَرَ سالمٍ من الزحاف يكون قَبْلَهُ.

ولكنه مذهبٌ ضعيفٌ يجعل أيَّ تغييرٍ في الضَّرْبِ مُوجِبًا لسلامة الجزء السابق له، بصرف النظر عما إذا كان التغيرُ مجحفًا بالجزء أم لا، وهذا خَلْفٌ من القَوْلِ، ولكن إذا اشترطنا في هذا المذهب أن يكون التغييرُ في الضَّرْبِ مُجْحِفًا بالجزء كالبَتْرِ مَثَلًا، فلا غضاضةَ في هذا المذهب، وعليه فإطلاق المنع لوقوع أي تغييرٍ مَعِيبٌ جَدًّا.

يجوز في فَعُولُنْ الأولى الخَرْمُ، وخَرْمُ فَعُولُنْ الســالِمِ يُسَــمَّى ثَلْمًا، وخَرْمُ فَعُولُ المَقْبُوضِ يُسَــمَّى ثَرْمًا، وهو علة جارية مَجرى الزحاف في عدم اللزوم، وهو قبيحٌ في الشِّعْر.

أعاريضه وأضربه:

عروضاه [2]: فَعُولُنْ تامة صحيحة، فَعُو مجزوءة محذوفة.

أضـــرب فَعُولُنْ [5]: فَعُولُنْ تام صـــحيح، فَعُولْ تام مقصـــور، فَعُو تام محذوف، فَعْ تام مبتور، فَعُولانْ تام مُسَبَّغ.

ضربا فَعُو [2]: فَعُو مجزوء محذوف، فَعْ مجزوء مبتور.

[1 - 1]: وبيته:

فأما تميمُ بن مرٍّ * فألفاهمُ القومُ رَوْبَى نياما

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ

يمتنع القبض في هذا الضـرب تحاشيًا للوقوف على حركةٍ. وقيل: لأنك لو أسكنتَ لامَ فَعُولُنْ بعد قَبْضِهِ، لصار مَقْصُورًا، ولَخَرَجَ القَبْضُ بذلك عن حقيقَتِهِ.

ونُسِبَ إلى الخليل أنه أجاز في هذه العَرُوضِ القَبْضَ والحَذْفَ والقَصْرَ. وتدخل كلُّها مع الســالمة في قصيدة واحدة.

[1 - 2]: وبيته:

ويأوي إلى نسوةٍ بائساتٍ * وشُعْثٍ مراضيعَ مثلِ السَّعالْ

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولْ

بعضـــهم مَنَعَ قَبْضَ فَعُولُنْ التي قبل هذا الضَّــرْبِ، وهو غَلَطٌ؛ إذ لا مُوجِبَ للمنع هنا، بخلافه في الضَّــرْبِ المجزوء المحذوف؛ لأنه قد دخله الحذفُ مع ما فيه من الاعتلال بكونه مَجْزُوءًا، وهذا هو الموجب للمنع هناك، وهو مفقودٌ هنا.

والرِّدْفُ لازمٌ لهذا الضَّرْبِ لالتقاء الساكنَيْنِ.

[1 - 3]: وبيته:

وأروي من الشعر شعرًا عويصًا * يُنسِّي الرواةَ الذي قد رووا

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُو

بعضـهم مَنَعَ قَبْضَ فَعُولُنْ التي قبل هذا الضَّرْبِ ونسبه إلى الخليل، وهو غَلَطٌ؛ إذ لا مُوجِبَ للمنع هنا، بخلافه في الضَّـــرْبِ المجزوء المحذوف؛ لأنه قد دخله الحذفُ مع ما فيه من الاعتلال بكونه مَجْزُوءًا، وهذا هو الموجب للمنع هناك، وهو مفقودٌ هنا.

[1 - 4]: وبيته:

خليليَّ عُوْجا على رسم دارٍ * خلت من سُليمى ومن ميَّهْ

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعْ

نَسَبَ الأَخْفَشُ في «القوافي» إلى الخليل أنه لا يُجيز القبض في فَعُولُنْ التي قبل هذا الضَّرْبِ؛ لأنه لم يبقَ من الجزء إلا صــورةُ السـببِ الخفيف، فلا يُقْبَضُ الجزءُ الذي قبله لِفِقْدان ما يعتمد السَّـبْبُ المُزاحَفُ عليه، وعبارته هناك: «وكان الخليل لا يجيز ســـقوط نون فَعُولُنْ بعدها فَلْ، ويقول: لأن الحذف قل أخل به؛ فلا يحتمل ما قبله الزحاف». ونسبة هذا القول إليه فيها نظرٌ بَيِّنٌ لمخالفتِهِ أصولَه في الاعتماد؛ لأن الاعتماد عنده على الوتد القَبْلِي، فلِمَ لا يجوز أن يُقْبَضَ فَعُولُنْ لاعتماده على الوتد الذي قبلَهُ معه في الجزء.

وينبغي أن ينسب المنعُ إلى الأخفشِ؛ لأن الاعتماد عنده على الوتد البَعْدِي، وقد اعتلَّ بصـيرورَتِهِ على صورة السَّبَبِ؛ فلا يُقْبَضُ حينئذٍ ما قبلَه. ولكن الأخفش خالَفَ أصلَهُ هذا وأجازَهُ قائلًا: «ذهاب نون فعولن فيه أحسن؛ لأن أجزاءه كثرت، وهو شعر توهموا فيه الخفة، وأرادوا فيه سرعة الكلام، وأنت تجد ذلك إذا أنشـــدتَه، فكان ذهاب النون فيه أحســـن، إلا أن يكون بعدها فَعَلْ أو فَلْ، فيقبح إلقاؤها؛ لأن الحرف الذي بعدها قد أُخِلَّ به، وهو مع قُبْحِهِ جائزٌ، لم نرَ شـــيئًا امتنع من الزحاف لإخلالٍ بما بعده».

وقيل: منع القبض هنا راجعٌ إلى أنه سيؤدي إلى تجاور لفظ وتدين في منطقة الضَّرْب هكذا: فَعُو لُفَعْ، وتحويله بعد الدمج: مَفَاعِلُنْ، وهو نَمَطٌ خاص بالبحر الطويل، وهو خلط بين النمطين.

وقيل: مَنْعُ القَبْضِ هنا راجعٌ إلى أَنَّ الضَّــرْبَ الذي يليه قد أَجْحَفَ به التغييرُ حتى صـــار بلفظ السبب الخفيف، فوجبت سـلامةُ الجُزْءِ ما قبلَهُ لِيَعْتَمِدَ الضَّـرْبُ نَفْسُه عليه. وهذا التعليل الأخيرُ بقيد الإجحافِ هو الذي نَمِيل إليه، ونراه مَنْطِقِيًّا موافقًا للقياس.

[1 - 5]: وبيته:

أنا ماءُ هذي الينابيـ * ـعُ إندسَّ في كلِّ عَرْعارْ

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولانْ

و «فَعُولانْ»: ضربٌ مُحدَثٌ.

[2 - 6]: وبيته:

وكم لي على بلدتي * بكاءٌ ومُستعبَرُ

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فعو * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فعو

حكى أبو الحكم عن الخليل مَنْعَ قَبْضِ فَعُولُنْ التي قبل هذا الضَّــرْبِ؛ لأنه قد دخله الحذفُ مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزوءًا.

قال الصفاقسي: ويلزم على هذه العلة منعُ قبضِ فَعُولُنْ التي قبل هذه العَرُوض، ولم أرَ أحدًا حكاه عن الخليل، وقد التزمه بعضُ المتأخرين.

وقيل: منع القبض هنا راجعٌ إلى أنه ســيؤدي إلى إعطاء نَمَطِ البحر الوافر في منطقة الضَّــرْب هكذا: فَعُو لُفَعُو، وتحويله بعد الدمج: مُفَاعَلَتُنْ، وهو خلطٌ بين النمطين.

[2 - 7]: وبيته:

تعفَّفْ ولا تبتئسْ * فما يُقضَ يأتيكا

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فعو * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعْ

هذا الضَّرْبُ لم يَذْكُرْهُ ابنُ عبدِ ربِّهِ. وهو ضَرْبٌ محكيٌّ عن خَلَفٍ الأحمرِ عَنِ الخليل.
والرِّدْفُ حَسَنٌ لهذا الضَّرْب.
نَسَبَ الأَخْفَشُ في «القوافي» إلى الخليل أنه لا يُجيز القبض في فَعُولُنْ التي قبل هذا الضَّرْبِ؛ لأنه لم يبقَ من الجزء إلا صـــورةُ الســـببِ الخفيف، فلا يُقْبَضُ الجزءُ الذي قبله لفِقْدان ما يعتمد عليه، وعبارته هناك: وكان الخليل لا يجيز ســـقوط نون فَعُولُنْ بعدها فَلْ، ويقول: لأن الحذف قد أخل به؛ فلا يحتمل ما قبله الزحاف. ونسـبة هذا القول إليه فيها نظرٌ بَيِّنٌ لمخالفتها أصـولَه في الاعتماد؛ لأن الاعتماد عنده على الوتد القبلي، فلم لا يجوز أن يقبض لاعتماده على الوتد الذي قبله معه في الجزء.
وينبغي أن ينســب المنعُ إلى الأخفشِ؛ لأن الاعتماد عنده على الوتد البَعْدِي، وقد اعتلَّ بصــيرورته على صورة السبب؛ فلا يُقبض حينئذٍ ما قبلَه. ولكن الأخفش خالَفَ أصلَهُ هذا وأجازَهُ قائلًا: «ذهاب نون فعولن فيه أحسن؛ لأن أجزاءه كثرت، وهو شعر توهموا فيه الخفة، وأرادوا فيه سرعة الكلام، وأنت تجد ذلك إذا أنشـــدتَه، فكان ذهاب النون فيه أحســـن، إلا أن يكون بعدها فَعَلْ أو فَلْ، فيقبح إلقاؤها؛ لأن الحرف الذي بعدها قد أُخِلَّ به، وهو مع قُبْحِهِ جائزٌ، لم نرَ شـــيئًا امتنع من الزحاف لإخلالٍ بما بعده».
قال بعضـهم: ربما قيل: ليس مجردُ اختلالِ الوتد عند الأخفش هو المانعَ من الاعتماد، وإنما المانع مجموعُ الاختلال والجَزْءِ؛ ولذا حُكِيَ عنه أنه أجاز القَبْضَ في فَعُولُنْ التي قبل الضَّـــرْبِ الأبتر التامّ بينما منعه في التي قبل الضَّرْبِ الأبتر المجزوء.
قُلتُ: وأنا لم أقف على هذا التفريق في كتابٍ لَهُ أو نَقْلٍ عنه يُعْتَمَدُ عليه، ونصُّهُ السابق صَرِيحٌ في إطلاقِهِ إجازةَ القَبْضِ في كُلِّ فَعُولُنْ مع قُبْحِهِ عنده في الجُزء الذي قبل فَعَلْ وفَلْ، ولكنه علَّلَ الإجازةَ مع ثبوتِ القبح عنده بأنه لم يرَ شيئًا امتنع من الزحاف لإخلالٍ بما بعدَهُ.
وقيل: مَنْعُ القَبْضِ هنا راجعٌ إلى أَنَّ الضَّـــرْبَ الذي يليه قد أَجْحَفَ به التغييرُ حتى صـــار بلفظ السبب الخفيف، وانضـافَ إلى ذلك وقوعُهُ مَجْزُوءًا، فوجبت سـلامةُ الجُزْءِ ما قبلَهُ لِيَعْتَمِدَ الضَّـرْبُ نَفْسُـــه عليه. وهذا التعليل الأخيرُ بقَيْدِ الإجحافِ والجَزْءِ هو الذي نَمِيل إليه، ونراه مَنْطِقِيًّا موافقًا للقياس.
وللمتقارب من الأعاريض الشاذة هذه الصورة:
[2 - 3] فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُو
هذه العَرُوض شـــاذَّةٌ، والرِّدْفُ لازمٌ لها، ويحسُـــنُ عَدَمُ قَبْضِ فَعُولُنْ قبلَهَا؛ لأنه عِمَادٌ. قيل: ولئلا يقترب النَّمَطُ من عَرُوض الطويل؛ إذ «فَعُولُ فَعْ» بعد التحويل وبالدمج تصير: مَفَاعِلُنْ.
[3 - 1] فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ
هذه العَرُوض شـاذَّةٌ ذَكَرَها المبرد، والرِّدْفُ فيها لازمٌ. وقيل: هذه العروض هي الأولى، والقَصْـرُ فيها جائزٌ، ويجري مَجرى الزحاف. ولم يجتمع ســـاكنانِ في شـــيءٍ من الأعاريض إلا في هذه. وشاهدها عندهم قوله:
فَرُمْنَا القِصَاصَ وَكَانَ التَّقَاصُّ (م) عَدْلًا وَحَقًّا عَلَى المُسْلِمِينَا
وبالجملة فاعلم أنه يجوز في حشــوه القَبْضُ، عدا فَعُولُنْ التي قبل الضَّـرْبِ الأبتر. وبعضُـهُم مَنَعَ قَبْضَ فَعُولُنْ مُطلقًا إلَّا إذا كان الضَّرْبُ بعده صحيحًا، وهو مذهبٌ مبني على فهمٍ آخَرَ للاعتمادِ الذي هو في حقيقَتِهِ اسمٌ للأسبابِ التي تُزاحِفُها؛ لأنها تُزاحَفُ اعتمادًا على الوتد قبلها على مذهب الخليل، أو بعدَها على مذهب الأخفش، هذا الفهم هو أن الاعتمادَ في العَرُوض أن يعتمد الجزء المزاحف كُلُّهُ على جُزءٍ آخَرَ سالمٍ من الزحاف يكون قَبْلَهُ.
ولكنه مذهبٌ ضعيفٌ يجعل أيَّ تغييرٍ في الضَّرْبِ مُوجِبًا لسلامة الجزء السابق له، بصرف النظر عما إذا كان التغيرُ مجحفًا بالجزء أم لا، وهذا خَلْفٌ من القَوْلِ، ولكن إذا اشترطنا في هذا المذهب أن

يكون التغييرُ في الضَّرْبِ مُجْحِفًا بالجزء كالبَتْرِ مَثَلًا، فلا غضاضةَ في هذا المذهب، وعليه فإطلاق المنع لوقوع أي تغييرٍ مَعِيبٌ جَدًّا.
يجوز في فَعُولُنْ الأولى الخَرْمُ، وخَرْمُ فَعُولُنْ السالِمِ يُسَمَّى ثَلْمًا، وخَرْمُ فَعُولُ المَقْبُوضِ يُسَمَّى ثَرْمًا، وهو علة جارية مَجرى الزحاف في عدم اللزوم، وهو قبيحٌ في الشِّعْر.

الأبيات المتغيرة للمتقارب:

وللمتقارب من الأبيات المتغيرة ثلاثة: مقبوض، وأثلم، وأثرم.

بيت القبض:

أَفادَ فَجادَ وَسادَ وَزادَ * وَقادَ وَذادَ وَعادَ وَأَفْضَلْ
فَعُولُ فَعُولُ فَعُولُ فَعُولُ * فَعُولُ فَعُولُ فَعُولُ فَعُولُنْ

بيت الثلم:

لَوْلا خِداشٌ أَخَذْتُ دَوابَّ * سَعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ ما عَلَيْها
عُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُ فَعُوْلْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ

بيت الثرم:

قُلْتُ سَدادًا لِمَنْ جاءَ يَسْرِي * فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ فِعْلا
عُوْلُ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ * فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ
المُتَقارِب يجوز فيه الجزء.

ما يصيب الحشو: القبض. القبض وهو حسن سائغٌ، والثَّلْمُ والثَّرْمُ في أول جزءٍ منه، وهما علتان جاريتان مجرى الزحاف في عدم اللزوم، وربما كان من الأسلم والأحسن والأفضل تصحيح الثَّلْمِ والثَّرْمِ بردِّ حرفٍ سقط من أوله كالواو أو الفاء، والخَرْمُ بأنواعه التي منها الثَّلْمُ والثَّرْمُ قليلُ الوقوعِ في الشعر، وقَبِيحٌ. الجزء الثاني من صدر البيت نادرًا ما يُزاحَفُ؛ إذ إنه جزء لازم ثابت.

ما يصيب العروض: القَبْض وهو كثير حَسَنٌ، القَصْر في العروض الأولى، حُكيَ عن الخليل وأباه الكثيرون، الحَذْف في العروض الأولى مع جواز القطع فيها لتصيير بتراءَ، والحذف في العروض الأولى التامة الصحيحة التي ضربها محذوف كثيرٌ، وهو حسنٌ لتمام التوازن بين الشطرين، وهو علة تجري مجرى الزحاف فلا تلزم، بل يدخل في بيتٍ ولا يدخل في آخَرَ، وذلك في القصيدة الواحدة.

ما يصيب الضرب: القَصْر ويلزم إردافُهُ، الحَذْف مع جواز أن يكون الجزء الذي قبلَهُ مقبوضًا خلافًا للخليل، البَتْرُ على قِلَّةٍ بل نُدرةٍ مع جواز ألَّا يكون قبلَهُ حرفُ اللين، ومع جواز أن يكون الجزء الذي قبلَهُ مقبوضًا على رأي الأخفش والزَّجَّاج خلافًا للخليل إن صحت نسبة المنع إليه؛ لأنهم اعتلُّوا له بأن الضرب الأبتر لم يبق إلا على هيئة سببٍ خفيفٍ؛ فلا يُقبض حينئذٍ الجزءُ الذي قبله؛ لفقدان ما يعتمد عليه، وهذا الاعتلال لا يستقيم على أصل الخليل؛ لأن الاعتماد عنده على الوتد القبلي جائزٌ خلافًا للأخفش الذي لا اعتمادَ عنده إلا على الوتد البعدي؛ فلم لا يجوز أن يُقبض لاعتماده على الوتد الذي قبله معه في الجزء. ويمتنع قَبْضُ ما قبل الضرب المجزوء المبتور عند الأخفش والزجاج والخليل بنقلِ بعضِهم عنه؛ ومنعوا قبضَهُ لأنه دخله البَتْرُ مع ما فيه من الاعتلالِ بكَوْنِهِ مجزوءًا، ولكن نقل آخرون تجويزَه عن الخليل، قال الصفاقسي: ويلزم على هذه العلة منعُ القبض في الجزء الذي قبل عروضه لوجود هذه العلة فيه، ولم أرَ أحدًا حكاه عن الخليل، وقد التزمه بعض المتأخرين. ويمتنع القبضُ في الضرب السالم تفاديًا للوقوف على حركة قصيرة بينما هو جائزٌ في العروض التي هي محل وقفٍ أيضًا.

تنبيه مهم:

إذا كانت القاعدة العروضــية تقول: الأصــل في بحور الشــعر العربي وحدة الأعاريض ووحدة الأضـرب، بمعنى أن يلتزم الشـاعر في كل قصـيدة شـكلًا واحدًا من الأعاريض، وشـكلًا واحدًا من الأضـــرب، فإن المتقارب قد شـــذَّ عن هذه القاعدة المقررة مخالفًا في ذلك بقيةَ البحور؛ إذ يجوز للشـــاعر أن ينوِّع في عروض القصـــيدة الواحدة فيأتي بالعروض صـــحيحةً مرة، ومحذوفةً أُخرى ومقصورةً ثالثةً ومقبوضةً رابعةً، وكل علة مما سبق جارية مجرى الزحاف في عدم اللزوم.

بحر المُتَدارِك

وزنه في الدائرة العروضية:

فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ

المتدارك أوتاده طَرَفٌ، وأجزاؤه كلها فروعٌ لا يخالطها شيءٌ من الأصول. وهو من ثواني الأدوار، فهو ثاني الدور الأوحد الناقص لـ «دائرة المتفق». وهو الفرع الأوحد لبحر المتقارب.

وهو ثالثُ ثلاثةِ أبحرٍ تبدأ بالجزء الذي هو: «فاعِلُنْ»، والبحران الآخران هما: المديد الأول، الممتد. وهو ثامنُ ثمانيةِ أبحرٍ أُحاديةِ الأجزاء، والأبحر الباقية هي: الوافر، الكامل، المتوافر، الهزج، الرجز، الرمل، المتقارب.

سلامة فاعلن من الزحاف قبيحٌ في الذوق، ولا تكاد تَجِدُ عليه شِعْرًا مُستساغًا.

أعاريضه وأضربه:

عروضاه [2]: فاعِلُنْ تامة صحيحة، فاعِلُنْ مجزوءة صحيحة.

ضرب فاعِلُنْ التامة [1]: فاعِلُنْ تام.

أضرب فاعِلُنْ المجزوءة [3]: فاعِلُنْ مجزوء صحيح، فاعِلانْ مجزوء مذيَّل، فَعِلُنْ تُنْ مجزوء مخبون مرفَّل.

[1 - 1]: وبيته:

زارَنِي زَوْرَةً طَيْفُها فِي الْكَرَى * فاعْتَرانِي لِمَنْ زارَنِي ما اعْتَرَى

فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ

[2 - 2]: وبيته:

أَيُّها الرَّبْعُ كُنْ مُسْعِدِي * كانَ لِي فِيكَ عَيْشٌ هَنِيْ

فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ

[2 - 3]: وبيته:

هَذِهِ دارُهُمْ أَقْفَرَتْ * أَمْ زَبُوْرٌ مَحَتْها الدُّهُوْرْ

فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلانْ

[2 - 4]: وبيته:

يا بَنِي عَمِّنا لَمْ نَزَلْ * نَرْتَجِي مِنْكُمُ الْحَسَنات

فاعِلُنْ فاعِلُنْ فاعِلُنْ * فاعِلُنْ فاعِلُنْ فَعِلُنْ تُنْ

الأبيات المتغيرة للمتدارك:

وللمتدارك من الأبيات المتغيرة بيتان: مخبون، ومقطوع:

بيت الخبن:

كُرَةٌ طُرِحَتْ لِصَوالِجَةٍ * فَتَلَقَّفَها رَجُلٌ رَجُلُ

فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ * فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ

بيت القطع:

يابْنَ الدُّنْيا مَهْلًا مَهْلًا * زِنْ ما يَاتِي وَزْنًا وَزْنا

فاعِلْ فاعِلْ فاعِلْ فاعِلْ * فاعِلْ فاعِلْ فاعِلْ فاعِلْ

المُتَدارِك يجوز فيه الجزء.

ما يصيب الحشو: الخبن، القطع.

ما يصيب العروض: الخبن والقطع دون لزوم.

ما يصيب الضرب: الخبن والقطع دون لزوم.

أقسام الدوائر الخمس

توطئة:
الأصول الأربعة التي الوتِدُ فيها بَدْءٌ: فَعُولُنْ، مَفاعِيلُنْ، مُفاعَلَتُنْ، فاع لاتُنْ.
الفروع الأربعة التي الوتِدُ فيها طَرَفٌ: فاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ، مُتَفاعِلُنْ، مَفْعُولاتُ.
الفروع الثلاثة التي الوتِدُ فيها وَسَطٌ: فاعِلاتُنْ، فاعِلاتُكَ، مُسْتَفْعِ لُنْ.
تنقسم الدوائر الخمس على قسمين:
القسم الأول: يقوم تركيبه على أصل واحد من الأصول الأربعة، ويتضمن فرعَ هذا الأصل أو فرعية، وليس في هذا القسم بحرٌ مهمل إلا أن يكون فرعًا، وذلك كائنٌ في ثلاث دوائر:
[1] «دائرة الوافر» (المؤتلِف) التي تتركب من الأصل: مُفاعَلَتُنْ، وتتضمن فرعيه: مُتَفاعِلُنْ للكامل، فاعِلاتُكَ للمتوافر.
[2] «دائرة الهَزَج» (المجتلَب) التي تتركب من الأصل: مَفاعِيلُنْ، وتتضمن فرعيه: مُسْتَفْعِلُنْ للرَّجَز، فاعِلاتُنْ للرَّمَل.
[3] «دائرة المُتَقارِب» (المتفق) التي تتركب من الأصل: فَعُولُنْ، وتتضمن فرعه: فاعِلُنْ للمتدارك.
تَنبِيهٌ مُهِمٌّ في ترتيب الدوائر:
اعتبرْنا في ترتيب هذه الدوائر الثلاثة مراتبَ الدوائرِ نفسِها، لا مراتبَ الأجزاءِ الأُصولِ؛ إذ لو اعتبرْنا مراتبَ الأجزاءِ الأصولِ، لكان الترتيبُ هكذا: دائرة المُتَقارِب، فدائرة الهَزَج، فدائرة الوافر؛ لأن أصل الوضع للأجزاء أن يسوق الوتِدُ المجموعُ سَبَبًا خَفِيفًا، ثم سببينِ خفيفينِ، ثم سببينِ ثقيلينِ، على ما هو مفصَّل في موضعه من هذا البحث.
القسم الثاني: يقوم تركيبه على أصلين مجتمعين من الأصول الأربعة، ويتضمن فروعَهما، وفي هذا القسم مهمل مركب من «الأصول»، ومهمل مركب من «الفروع»، وذلك كائنٌ في دائرتين:
[1] «دائرة الطَّوِيل» (المختلِف) التي تتركب من الأصلين: فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ، وتتضمن فروعَهما: فاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ، فاعِلاتُنْ.
فَعُولُنْ مع مَفاعِيلُنْ: للطويل، والمُسْتَطِيل، وهما أربابُ الأدوار في هذه الدائرة.
فاعِلُنْ مع مُسْتَفْعِلُنْ: للمديد الأول، والبَسِيط، وهما ثواني الأدوار في هذه الدائرة.
فاعِلُنْ مع فاعِلاتُنْ: للمَدِيد الثاني والممتد، وهما ثوالِثُ الأدوار في هذه الدائرة.
تَنبِيهٌ مُهِمٌّ في البحرَيْنِ المُهمَلَيْنِ:
المَدِيد الثاني والمُمْتَدّ هما البحران الوحيدان اللذان أوتادهما مختلة، وكان مما يجب الخليل بن أحمد رحمه الله أن يتركهما؛ لاختلال أوتادهما، ولكننا وجدناه اعتمد وزن المَدِيد الثاني دون نظيره المَدِيد الأول المتسقةِ أوتادُه، ولكنْ لاختياره العجيبِ هذا سَبَبٌ وَجِيهٌ ذكرْناه في موضعه من هذا البحث.
[2] «دائرة المضارِع» (المشتبه) التي تتركب من الأصلين: فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ ، وتتضمن فروعَهما: مَفْعُولاتُ مُسْتَفْعِ لُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ، فاعِلاتُنْ.
فاعِ لاتُنْ مع مَفاعِيلُنْ: للمضارع، والمُتَضارِع، والمُسْتَضارِع، وهنَّ أربابُ الأدوارِ في هذه الدائرة.
مُسْتَفْعِلُنْ مع مَفْعُولاتُ: للسَّرِيع، والمُنْسَرِح، والمقتضب، وهنَّ ثواني الأدوارِ في هذه الدائرة.
فاعِلاتُنْ مع مُسْتَفْعِ لُنْ: للمُتَّئِد، والخَفِيف، والمجتث، وهنَّ ثوالِثُ الأدوار في هذه الدائرة.
تَنبِيهٌ مُهِمٌّ في المُضَارِعِ القِياسِيّ:

المضـــــارِعُ الذي هو ربٌّ «دائرةِ المشـــتبه» وزنُه في قِياسِ عِلْمِ الخليل هو: فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ، وأما الوزن المنســـوب له في كتب العروض وهو خطأٌ في قياسِ علم الخليلِ: مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ، فهو للمستضارِع لا له، فكُنْ مِن ذلك على ذُكْرٍ أبدًا.

الأقسام الثلاثة للبحور

تَوْطِئَةٌ:
الأصول الأربعة التي الوتِدُ فيها بَدْءٌ: فَعُولُنْ، مَفاعِيلُنْ، مُفاعَلَتُنْ، فاعِ لاتُنْ.
الفروع الثلاثة التي الوتِدُ فيها طَرَفٌ: فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ، مُتَفاعِلُنْ، مَفْعُولاتُ.
الفروع الثلاثة التي الوتِدُ فيها وَسَطٌ: فاعِلاتُنْ، فاعِلاتُكَ، مُسْتَفْعِ لُنْ.
تنقسم البحور جميعها على ثلاثة أقسام:
القسم الأول: بحور مركبة من الأصول الأربعة لا يخالطها شيء من الفروع السبعة، وهي جميعًا الوتد فيها بَدْءٌ، وهي [8]: الطَّوِيل، المُسْتَطِيل، الوافر، الهَزَج، المُضارِع، المُتَضارِع، المُسْتَضارِع، المُتَقارِب.
القسم الثاني: بحور مركبة من بعض فروع هذه الأصولِ الأربعة، لا يخالطها شيء من الأصول، وهي جميعًا الوتد فيها طَرَفٌ، وهي [9]: المَدِيد الأول، البَسِيط، المُمْتَدّ، ، الكامِل، الرَّجَز، السَّرِيع، المُنْسَرِح، المُقْتَضَب، المُتَدارِك.
القسم الثالث: بحور مركبة من بعض فروع هذه الأصول الأربعة، لا يخالطها شيء من الأصول، وهي جميعًا الوتد فيها وَسَطٌ، وهي [6]: المَدِيد الثاني، المُتَوافِر، الرَّمَل، المُتَّئِد، الخَفِيف، المُجْتَثّ.
فها هي ذي ثلاثيةُ الأدوار التي لا تنفكُّ عن قِياسِ عِلْمِ الخليلِ بن أحمدَ رحمه الله:
فالأجزاءُ المُنتقاةُ لبناء النظرية تَسِيرُ فيها الأوتادُ: بَدْءًا، ثُمَّ طَرَفًا، ثُمَّ وَسَطًا.
وبحورُ الدوائرِ من أوَّلِها إلى آخرِها بمُستَعْمَلِها ومُهْمَلِها تَسِيرُ فيها الأوتادُ: بَدْءًا، ثُمَّ طَرَفًا، ثُمَّ وَسَطًا.
وأقسامُ البحورِ نفسُها السالفةُ الذِّكْرِ تَسِيرُ الأوتادُ فيها الأوتادُ: بَدْءًا، ثُمَّ طَرَفًا، ثُمَّ وَسَطًا.
والجُزءُ غيرُ المكرَّرِ في دائرةِ المضارِع (المشتبه) يَسِيرُ في الأدوار: بَدْءًا طَرَفًا طَرَفًا في الدور الأول، ثُمَّ طَرَفًا وَسَطًا وَسَطًا في الدور الثاني، ثُمَّ وَسَطًا بَدْءًا بَدْءًا في الدور الثالث.
فهي إذن ثلاثيةُ الأدوار التي تُمَيِّزُ هذا الفنَّ الذي أحكَمَ بُنيانَهُ عَبْقَرِيُّ عَصْرِهِ الخليلُ بنُ أحمدَ رحمه الله تعالى، فأيَّ رَجُلٍ كان الخليلُ بنُ أحمد**!**.

التَّقْطِيعُ العَرُوضِيُّ

تَوطِئَةٌ:

يسمى التقطيعَ، ويسمى التَّفْعِيلَ، وهو تحليلُ البيتِ بمقدارٍ من الأجزاء، والمُعْتَدُّ به في التقطيعِ هو اللفظُ لا الخطُّ، فما ثَبَتَ من الحروفِ في اللفظِ احْتُسِبَ في الوزنِ، سواءٌ أكان ثابتًا في الخطِّ كألفِ «فاطمة» أم لم يكن كألفِ «لَكِنْ»، وتنوينِ «عِلْمٍ»، وكالحرفِ المتولِّدِ من الإشباع، وما لم يثْبُتْ منها في اللفظِ فهو مُلْغًى في الوزنِ ولو كان ثابتًا في الخطِّ كالأحرف التي بين اللام والصاد في «قالُوا الصَّوابَ».

والحرف المشدد محسوب في الوزن بحرفين: أولُهما ساكن، وثانيهما متحرك، فـ «جَدَّ» ثلاثة أحرف، وأصلها: جَدْدَ بدالين، الأولى ساكنة، والثانية متحركة.

خطوات وزن البيت
بالأجزاء العروضية عن طريق الجدول الآتي

انظر في أول البيت وما يطابقه من الجدول، وخذ الجزء المناسب له، ثم ضع أول حرف في البيت بإزاء أول حرف في الجزء، وثانيَه بإزاء ثانيه، تقابِلُ المتحركَ بالمتحرك، والساكنَ بالساكن، حتى تستنفِدَ من حروف البيت عددَ حروفِ الجزء، ثم قِفْ عند ذلك، سواءٌ كان وقوفُك على آخر كلمة أم على بعضها؛ لأنك قطعتَ من البيت حروفًا على مقدار الجزء الذي وزنتَ به.

ثم انظر في سائر حروف البيت وما يطابقه من الجدول كما نظرت في أول البيت، وخُذِ الجزءَ المناسب له، سواءٌ أكان هذا الجزءُ هو الأولَ الذي سبق أخذُهُ أم غيرَه، واصنع فيه من مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن، حتى تستنفِدَ من حروف البيت عدَدَ حروفِ الجزء، ثم قِفْ أيضًا.

ولا تزال تفعَلُ ذلك حتى تُقَطِّعَ جميعَ البيت كُلِّه.

قَواعِدُ التَّقْطِيعِ العَرُوضِيّ

أَوَّلُ البَيْتِ ... ما يُناسِبُهُ مِنَ الأَجْزاء

55ا5ا ... فَعُولُنْ

55ا5ا5ا ... مَفاعِيلُنْ

55ا555ا ... مُفاعَلَتُنْ

5ا55ا ... فاعِلُنْ، فاعِلاتُنْ، فاعِلاتُكَ

5ا5ا55ا[2] ... مُسْتَفْعِلُنْ، مُسْتَفْعِ لُنْ[3]

555ا55ا ... مُتَفاعِلُنْ

5ا5ا5ا5 ... مَفْعُوْلاتُ[4]

وَسَطُ البَيْتِ ... ما يُناسِبُهُ مِنَ الأَجْزاء

5ا55ا5ا ... فاعِ لاتُنْ[5]

---

(2) إذا ناسَبَ هذه الرمُوزَ الجُزْءُ الأوَّلُ، فوتدُ الجزءِ مجموعٌ، وإذا وافقها الجزءُ الثاني، فوتدُ الجزءِ مَفْرُوقٌ.

(3) لا يقع هذا الجزءُ في بيتٍ إلَّا إذا كانت أجزاؤه كُلُّها سُباعية.

(4) لا يقع هذا الجزءُ في بيتٍ إلَّا إذا كانت أجزاؤه كُلُّها سُباعية.

(5) لا يقع هذا الجُزءُ أولَ بيتٍ -إلا في بحرِ المُضارِعِ المُهْمَلِ الذي هو رب الدائرة كما رأينا أن نُسَمِّيَهُ في مبحث «تقليبات البحور»، ووزنه: فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مرتين- ولا في بيتٍ إلَّا إذا كانت أجزاؤه كُلُّها أُصُولًا سُباعيَّةً.

تَنبِيهاتٌ في التَّقْطِيعِ:

الأول: إذا جاء أول البيت أصــلًا، كان البيت كله أصــولًا لا يخالطها شــيء من الفروع؛ وإذا جاء فرعًا، كان البيت كله فروعًا لا يخالطها شــيءٌ من الأصـول، فلا يوجد جزءٌ أوله وتد حقيقي، وجزءٌ أوله سبب في بيتٍ ألبتةَ.

الثاني: لا يقع جزءٌ أوله وتد مفروق في أول البيت من المستعمل أبدًا.

لا يقع جزءٌ وسطه أو آخره وتد مفروق في أول البيت ولا في حشوه إلا مع أجزاءٍ سُباعية.

الثالث: تنحصر أقسام البيت في أربعةٍ:

أن يكون كُلُّهُ خُماسيًّا.

أن يكون كُلُّهُ سُباعيًّا.

أن يكون مُركَّبًا من خُماسي فسُباعي.

أن يكون مُركَّبًا من سُباعي فخُماسي.

الرابع: قد يقع في البيت تَغْيير بزحافٍ أو عِلَّةٍ أو مَجْمُوعِهِما، فيعْسُرُ عليك التقطيعُ بسبَبِهِ؛ لأنَّكَ لا تَجِدُ في الأجزاءَ الســالمةِ ما يُوافِقُهُ، فحيئذٍ تحتاجُ إلى مَعْرِفَةِ ما يَدْخُلُ الأجزاءَ من الزّحافاتِ والعِلَلِ، فانظُرْ «الزِّحافات والعِلَل» بأنواعِها.

أَمْثِلَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ لِلتَّقْطِيعِ

المثال الأول:

وَسُرُّوْا إِذْ بِبِشْكِيرٍ * رَأَوْا أُنْثَى كَقِنْدِيل

وَسُرْرُوْإِذْبِبِشْكِيرِنْ * رَأَوْأُنْثَاكَقِنْدِيلِي

55ا5ا5ا55ا5ا5ا ... 55ا5ا5ا55ا5ا5ا

أردنا وزنها بالأجزاء، فنظرنا في أوله فوجدناه: 55ا5ا5ا، فأخذنا من الجدول ما يناســـبه من الأجزاء وهو مَفاعِيلُنْ، وهو أصـــلٌ، حيث يبدأ بوتد، فلا بد أن يكون البيت كله أصـــولًا لا يخالطها شـــيءٌ من الفروع، ثم وقفنا على الذال من «إِذْ» لأننا اســـتنفدنا من البيت ســـبعة أحرف على مقدار الجزء المناسب، وهي: وَسُرْرُوْإِذْ.

ثم نظرنا فيما بعده، فوجدناه: 55ا5ا5ا، فأخذنا من الجدول ما يناســـبه من الأجزاء شـــريطةَ أن يكون أصـلًا؛ لأن أول البيت جاء أصـلًا، فكان مَفاعِيلُنْ أيضـًا، ثم وقفنا على التنوين من «بِبِشْـكِيرٍ» لأننا استنفدنا من البيت سبعة أحرف على مقدار الجزء المناسب، وهي: «بِبِشْكِيرٍ».

وأتممنا البيت على نفس الخطوات، فكان وزنه: مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ.

المثال الثاني:

تَعَلَّمْ تَنَلْ بِالْعِلْمِ أَسْنَى الْمَراتِبِ * ... ...

تَعَلْلَمْ تَنَلْ بِلْعِلْمِ أَسْنَلْ مَراتِبِي * ... ...

55ا5ا55ا5ا5ا55ا5ا55ا55ا * ... ...

أردنا وزنها بالأجزاء، فنظرنا في أوله فوجدناه: 55ا5ا، فأخذنا من الجدول ما يناســـبه من الأجزاء، وهو فَعُولُنْ، وهو أصـــلٌ، حيث يبدأ بوتد، فلا بد أن يكون البيت كله أصـــولًا لا يخالطها شيءٌ من الفروع، ثم وقفنا على الميم من «تَعَلْلَمْ» لأننا استنفدنا من البيت خمسة أحرف على مقدار الجزء المناسب وهي: «تَعَلْلَمْ».

ثم نظرنا فيما بعده، فوجدناه: 55ا5ا، فأخذنا من الجدول ما يناسبه من الأجزاء شريطة أن يكون أصـــلًا، وهو فَعُولُنْ، ثم وقفنا على اللام من «تَنَلْبِلْ»؛ لأننا اســـتنفدنا من البيت خمســـة أحرف على مقدار الجزء المناسب وهي: «تَنَلْبِلْ».

ثم نظرنا فيما بعده، فوجدناه: 5ا55ا، فأخذنا من الجدول ما يناسبه من الأجزاء، وهو فاعِلُنْ، وهو فرع، حيث يبدأ بسبب، وهذا فاسد؛ لاجتماع الأصول والفروع، وفيه اختلال الأوتاد، فزدنا فيه مما بعده، فصار: 5ا55ا5ا، ويناسبه من الجدول فاعِلاتُنْ، وهذا فرع، وهو فاسد أيضًا.

فنحن إذن قد أخطأنا في التقطيع، فعلينا إذن أن نرجِعَ فنُغَيِّرَ بزيادةٍ أو نُقصـــانٍ حتى يكون البيت كله من جنس واحد، فجعلنا الأول الذي هو «تَعَلْلَمْ»: 55ا5ا، كما كان فَعُولُنْ.

ثم زدنا على الثاني الذي هو «تَنَلْبِلْ» ســـببًا خفيفًا، فكان: 55ا5ا5ا، ويناســـبه من الجدول من الأصول: مَفاعِيلُنْ.

ونظرنا فيما بعده، فوجدناه «مِأَسْنَلْ»: 55ا5ا، ويناسبه من الجدول فَعُولُنْ.

ونظرنا فيما بعده، فوجدناه «مَراتِبِي»: 55ا55ا، ولم نجد ما يناســـبه في الجدول، فعلمنا أن به زِحافًا، وكنا قد عَلِمْنا من الخطوات السابقة أنه لا بد أن يكون أصلًا، والأصلُ إنما يبدأ بوتد، وما بعد الوتدِ إما سبب ثقيل أو خفيف، حيث لا يلي وتدٌ وتدًا مباشَرةً، والمقطع: 55ا = لا يصلح أن يكون سببًا لا ثقيلًا ولا خفيفًا، ومن معرفتنا بالزحافات والعلل أدركنا أن بالجزء الذي هو: 55ا55ا قبضـًا، وهو حذف الخامس الساكن، وأصله: 55ا5ا5ا، فصار وزنُ:

تَعَلَّمْ تَنَلْ بِالْعِلْمِ أَسْنَى الْمَراتِبِ * ... ...

فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ * ... ...

وهو من القسم المُركَّبِ من خُماسيٍّ فَسُباعيٍّ.

المثال الثالث:

لا يَضْجَرَنَّ مِنَ التَّعَلُّمِ طالِبٌ * صَعْبُ الْعُلُومِ يَهُونُ بِالتَّعْلِيمِ ... ...

لايَضْجَرَنْ: نَمِنَتْتَعَلْ: لُمِطالِبُنْ * صَعْبُلْعُلُوْ: مِيَهُوْنُبِتْ: تَعْلِيمِي

مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ * مُتْفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتْفاعِلْ

أدركنا أنه مزاحف لوجودِ ثلاثةِ متحركات في بعض أجزائه، فليس هو مُسْــتَفْعِلُنْ كما بدا لنا أول الأمر، فحولنا الأجزاء من مُسْتَفْعِلُنْ إلى مُتْفاعِلُنْ المضمر، ورأينا الجزء الأخير ثلاثة أسبابٍ خفافٍ في الصــورة، ولا يوجد ما يناســب هذا في الجدول، فأدركنا من خلالِ معرفتنا بالزحافات والعِلَل أنَّهُ مصـــابٌ بالقَطع الذي هو حذفُ ســـاكنِ الوتد المجموعِ وتســـكينُ ما قبلَهُ، وهو عِلَّةٌ من عِلَلِ النقص الإحدى عَشْرة.

اشتباه الأبيات

اشتباه الرَّجَز والكامِل:

الصورة الأولى: وجدنا بيتًا لا سابق له ولا لاحق، ووزنه: مُسْتَفْعِلُنْ ست مرات، فيحتمل أن يكون من بحر الرَّجَز، وأجزاؤه كلها سالمة، وأن يكون من بحر الكامِل، وأجزاؤه كلها مضمرة، والأول أرجح؛ لأن تغيير جميع أجزاء البيت قليلٌ جدًّا.

الصورة الثانية: وجدنا بيتًا لا سابق له ولا لاحق، ووزنه: مَفاعِلُنْ ست مرات، فيحتمل أن يكون من بحر الرَّجَز، وأجزاؤه كلها مخبونة، وأن يكون من بحر الكامِل، وأجزاؤه كلها موقوصة، والأول أرجح؛ لأن الخبن في الرَّجَز أطيب من الوقص في الكامِل وأكثرُ استعمالًا.

اشتباه الكامِل والسَّرِيع:

وجدنا بيتًا ترميزه:

5 ا 5 ا 55 ا 5 ا 5 ا 55 ا 555 ا * 5 ا 5 ا 55 ا 5 ا 5 ا 55 ا 555 ا

فيحتمل أن يكون:

من بحر الكامِل، وعروضه وضربه أحذَّانِ وما عداهما مُضْمَرٌ، ووزنه بالأجزاء:

مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفا * مُتْفاعِلُنْ مُتْفاعِلُنْ مُتَفا

وهي العروض الثانية للكامل مع ضربها الأول الذي هُو مِثْلُها ..

ويحتمل أن يكون:

من بحر السَّرِيع، وعروضه وضربه مخبولان مكشوفان، وما عداهما سالم، ووزنه بالأجزاء:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَعُلا

وهي العَرُوض الثانية للسريع مع ضَرْبِها الأوَّلِ الذي هو مِثْلُها.

خطوات التقطيع الشعري
للدكتور عُمر خلُّوف

[ترميز البيت، تأصيله، تحديد الأجزاء، تحديد البحر]:

أولًا: ترميز البيت: مقابلة الحركة والسكون بالرمز الخاص بها، فرمز الحركة الدائرة الصغيرة هكذا: 5 ورمز السكون الألف الساكنة هكذا: ا، على المعتمد من رموز الخليل بن أحمد في الدوائر.

ثانيًا: تأصيل البيت: وهو معرفة الزحافات إن وجدت، ثُمّ إعادتها إلى أصلها، وهذه قواعد التأصيل:

1 - كل فاضلة (5555ا) أصلها (5ا5ا55ا)؛ لأنه لا يقع بعد السببِ الثقيلِ مُباشرةً وتدٌ.

2 - كل فاصلة عارضة (555ا) أصلها (5ا55ا)[6].

3 - كل وتد عارض (55ا) أصله (5ا5ا)[7].

ثالثًا: تحديد الأجزاء: وهي تقسيم البيت بعد تأصيله إلى أجزائه التي يتركب منها بالاعتماد على القوانين التالية:

1 - البيتُ يبدأ بوتد: ضَعْ قاطعًا قبل كل وتد.

2 - البيتُ يبدأ بسبب، ضَعْ قاطعًا قبلَ كُلِّ سَبَبٍ يليه وتدٌ.

3 - البيتُ يبدأ بسببَيْنِ أو فاصلةٍ، ضَعْ قاطعًا بعدَ كُلِّ وتدِ.

4 - البيتُ تجاورتْ في حَشْوِهِ ثلاثةُ أسبابٍ متوالية في الصورة، ضع قاطعًا بعد الحرف السابعِ دائمًا.

ثم بعد ذلك ضع تحت كل جزءٍ رمزيٍّ ما يقابله من أجزاء لفظية.

رابعًا: تحديد البحر: حدد البحر من خلال الأجزاء التي يتركب منها البيت المقطَّع مع الأجزاء التي يتركب منها كل بحر على حِدةٍ.

ملاحظة مهمة: هذه الخطوات ترجع البيت إلى القالب الاستعمالي لا إلى أصله في الدائرة العروضية، فكن من ذلك على ذُكرٍ أبدًا.

---

[6] سمات الفاصلة العارضة واحدة من هذه:
غير متبوعة بوتد وحيد.
متبوعة بسبَبٍ.
متبوعة بوتدين متتاليين في شطر واحد أو مُوَزَّعَيْنِ على شطري البيت.
متبوعة بفاصلة أخرى.
حرة غير متبوعة بأي مقطع آخر.

[7] لمعرفة الأوتاد العارضة، نُرقِّم الأوتادَ المتجاورةَ مطلقًا من اليسارِ إلى اليمين، حيث تدلّ الأرقامُ الزوجيةُ فقط على الأوتادِ العارضة، فنُعيد ما كان رقمه زوجيًّا إلى سببين.
رابعًا: تحديد البحر: حدد البحر من خلال الأجزاء التي يتركب منها البيت المُقَطَّعُ مع الأجزاء التي يتركب منها كل بحر على حِدَةٍ.

ملاحظة مهمة: هذه الخطوات ترجع البيت إلى القالب الاستعمالي لا إلى أصله في الدائرة، فكُنْ مِن ذلك على ذُكْرٍ أبدًا.

الضرورات الشعرية

الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ مُخَالَفَةٌ لُغَوِيَّةٌ يَلْجَأُ إِلَيْهَا الشَّاعِرُ مُرَاعَاةً لِلْقَوَاعِدِ العَرُوضِيَّةِ وَأَحْكَامِهَا، وَلَا تُعَدُّ عَيْبًا إِذَا كَانَتْ مِمَّا تُعُورِفَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْحُشْ، سَوَاءٌ كَانَ لِلشَّاعِرِ اضْطِرَارٌ إِلَيْهَا أَوْ لَا؛ إِذْ لَمْ يَشْتَرِطِ العُلَمَاءُ المُخْتَصُّونَ ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ؛ إِذِ الشِّعْرُ الَّذِي هُوَ مَحْكُومٌ بِعُلُومِ اللُّغَةِ وَالبَلَاغَةِ وَالعَرُوضِ مَوْضِعٌ لِلضَّرَائِرِ، وَإِنَّمَا يُؤَاخَذُ الشَّاعِرُ عَلَى الشَّكْلِ وَالمَضْمُونِ مِنْ حَيْثُ التَّنْسِيقُ وَالتَّرَاكِيبُ وَالمَعَانِي وَالتَّصْوِيرُ.

وَهَذَا القَدْرُ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ عِندَ النُّقَّادِ وَالأُدَبَاءِ وَاللُّغَوِيِّينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

وَالضَّرَائِرُ إِجْمَالًا دُونَ ذِكْرِ الشَّوَاهِدِ لِكُلِّ ضَرُورَةٍ بَلْ لِمَا افْتَقَرَ إِلَى ذَلِكَ مِنْهَا هِيَ:

تَسْهِيلُ اللَّفْظِ أَوْ تَعْقِيدُهُ - مَدُّ المَقْصُورِ عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ كَالمُتَنَبِّي وَالجَوَاهِرِيِّ الكَبِيرِ وَغَيْرِهِمَا خِلَافًا لِلبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ هُوَ أَنْ يُزَادَ فِي الشَّيْءِ مَا لَيْسَ مِنْهُ - قَصْرُ المَمْدُودِ إِجْمَاعًا؛ إِذْ هَمْزَتُهُ زَائِدَةٌ فِي الأَصْلِ - الجَمْعُ بَيْنَ عِدَّةِ لُغَاةٍ فِي القَصِيدَةِ الوَاحِدَةِ -تَبْعِيدُ القَرِيبِ مِنَ الصُّوَرِ أَوْ تَقْرِيبُ البَعِيدِ مِنْهَا - الزِّيَادَةُ أَوِ النُّقْصَانُ - الحَذْفُ أَوِ الذِّكْرُ - التَّقْدِيمُ أَوِ التَّأخِيرُ - تَغْيِيرُ وَجْهِ الإِعْرَابِ لِأَدْنَى مُشَابَهَةٍ - تَأنِيثُ المُذَكَّرِ وَتَذْكِيرُ المُؤَنَّثِ - القَلْبُ وَالإِبْدَالُ - الإِشْبَاعُ فِي غَيْرِ مَا يَجِبُ إِشْبَاعُهُ - الِاخْتِلَاسُ فِي أَحْرُفِ العِلَّةِ فِي غَيْرِ مَا يَجِبُ اخْتِلَاسُهُ وَمَا اخْتِلَاسُهُ لُغَةٌ كَأَلِفِ أَنَا، وَقِيلَ: الحَرْفُ المُخْتَلَسُ لَا يُكْتَبُ فِي الشِّعْرِ – الفَصْلُ بَيْنَ المُتَضَايِفَيْنِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ وَمِنْهُمُ المُتَنَبِّي الَّذِي قَالَ: حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً .. سَقَاهَا الحِجَى سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ، وَحَكَى الكِسَائِيُّ الكُوفِيُّ: هَذَا غُلَامُ وَاللهِ زَيْدٍ – تَسْكِينُ المُتَحَرِّكِ كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرِو بْنِ العَلَاءِ البَصْرِيِّ: {إِنَّ اللهَ يَامُرْكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً} [البقرة: 67]، و: {إِنَّمَا يَامُرْكُمْ بِالسُّوءِ وَالفَحْشَاءِ} [البقرة: 169] – تَحْرِيكُ السَّاكِنِ لِغَيْرِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَشَاهِدِ سِيبَوَيْهِ: عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ .. مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ، حَيْثُ أَعْطَى البَاءَ المُوَحَّدَةَ حَرَكَةَ الهَاءِ؛ إِذْ لَوْ سَكَّنَهُمَا مَعًا وَالهَاءُ حَرْفٌ ضَعِيفٌ، لَاخْتَفَتِ الهَاءُ تَمَامًا - تَخْفِيفُ المُشَدَّدِ - تَشْدِيدُ المُخَفَّفِ كَكَلِمَةِ الدَّمِ - صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ - مَنْعُ صَرْفِ مَا هُوَ مَصْرُوفٌ - وَصْلُ هَمْزَةِ القَطْعِ وَقَطْعُ هَمْزَةِ الوَصْلِ - تَخْفِيفُ المَهْمُوزِ كَقَارِي فِي قَارِئٍ - تَنْوِينُ العَلَمِ المُنَادَى كقوله: سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْكَ - حَذْفُ حَرْفٍ مِنَ الكَلِمَةِ كَقَوْلِ المُتَنَبِّي: نَحْنُ قَوْمٌ مِ الجِنِّ فِي زِيِّ نَاسٍ، أَيْ: مِنَ الجِنِّ.

وَمَا عَدَا هَذِهِ الضَّرَائِرَ فَهُوَ عَيْبٌ فِي الشِّعْرِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وإليك بعضًا من أمثلة الضرورات:

صرف ما لا ينصرف:

[حافظ إبراهيم]:

هَذِي يَدِي عَنْ بني مِصرٍ تصافِحُكُمْ * فصافحوها تصافحْ بعضَها العَرَبُ

منع المنصرف من الصرف:

[مقرّي الوحش]:

والروضُ جامعُ والأزهارُ بسطتُه * وقنادلُ الأُترنجِ لاحتْ في الغَدِ

قصر الممدود:

[أحمد شوقي]:

وقاطرةٍ ترمي الفضا بدُخَانِها * وتملأُ وجهَ الأرضِ في سيرِها رُعبا

مد المقصور:

[أبو تمام]:

ورث الندى وحوى النُّهى وبنى العُلى * وجلا الدُّجى ورمى الفضا بهُداءِ

وصل همزة القطع:

[شاعر]:

ومَن يصنعِ المعروفَ مَعْ غيرِ أهلِهِ * يلاقِ الَّذِي لاقَى مُجِيرُ امِّ عامِرِ

قطع همزة الوصل:

[أبو العاهية]:

أيها الباني لهدم الليالي * إبْنِ ما شئتَ ستلقى الخرابا

تخفيف المشدد:

[امرؤ القيس]:

إذا ركبوا الخيَ واستلأموا * تحرَّقتِ الأرضُ واليومُ قَرّْ

تخفيف الهمزة:

[أُمية بن أبي الصلت]:

هو الله باري الخلقِ والخلقُ كلُّهم * إماءٌ له طوعًا جميعًا وأَعْبُدُ

تثقيل المخفف:

[شاعر]:

أهانَ دمَّك فرْغًا بعدَ عزَّتِهِ * يا عمرُو بغيُك إصرارًا على الحسَدِ

تسكين المتحرك:

[شاعر]:

ومَن يصنعِ المعروفَ مَعْ غيرِ أهلِهِ * يلاقِ الَّذِي لاقَى مُجِيرُ امِّ عامِرِ

تحريك الساكن:

[شاعر]:

تَبْقَى صنائِعُهمْ في الأرضِ بعدَهُمُ * والغَيْثُ إن سارَ أَبْقَى بعدَهُ الزَّهَرا

تنوين العَلَم المنادى:

[شاعر]:

سلامُ اللهِ ما مطرٌ عليك * وليس عليكَ يا مطرُ السَّلامُ

إشباع الحركة:

[امرؤ القيس]:

ألا أيه الليلُ الطَّوِيلُ ألا انجلي * بصبحٍ وما الإصباح منكَ بأمثلِ

ومنه [الخوارزمي]:

فما أنتَ إلا البدرُ إن قلَّ ضوءُه * أغبَّ وإن زادَ الضياءُ أقاما

ومنه [شاعر]:

أخاك أخاك إنَّ مَن لا أخا لهُو * كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ

تحريك ميم الجمع:

هُمُ أَهِلَّةُ غَسَّانَ ومجدُهُمُ * عالٍ فإنْ حاولوا مُلكًا فلا عَجَبا

كسر آخر الكلمة الساكن:

[عنترة]:

ولقد شفَى نفسي وأبرأَ سَقْمها * قِيلُ الفوارسِ ويْكَ عنترَ أقدِمِ

حذف حرف من الكلمة:

[المتنبي]:

نحنُ قومٌ مِ الجنِّ في زيِّ ناسٍ * فوق طيرٍ لها شخوصُ الجِمالِ

وما عدا هذه الجوازات يُعَدُّ عَيْبًا من عُيُوب الشِّــعْر، مثله مثل عيوب القافية. مثاله قول أحمد شوقي:

فِي الْبَحْرِ لَمْ فُتُّكُمْ فِي الْبَرّ فُتُّوْنِي * بِالتِّبْرِ لَمْ بِعْتُكُمْ بِالتِّبْنِ بِعْتُوْنِي

فقد أدخل شوقي حرف الجزم «لم» على الفعل الماضي، وهذا لا يجوز.

المَرْحَلَةُ الثَّالِثَةُ
الزِّحافاتُ والعِلَلُ العَرُوضِيَّةُ
وما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

أولًا: الزحافات العروضية:
كلٌّ من الزحافات التي هي:
الخبن: حذف ثاني الجزء متى كان ساكنًا أصالةً وثانيَ سببٍ.
والإضمار: تسكين ثاني الجزء متى كان متحرّكًا وثانيَ سببٍ.
والوقص: حذف ثاني الجزء متى كان متحرّكًا وثانيَ سببٍ.
والطي: حذف رابع الجزء متى كان ساكنًا أصالةً وثانيَ سببٍ.
والقبض: حذف خامس الجزء متى كان ساكنًا أصالةً وثانيَ سببٍ.
والعصب: تسكين خامس الجزء متى كان متحرّكًا وثانيَ سببٍ.
والعقل: حذف خامس الجزء متى كان متحرّكًا وثانيَ سببٍ.
والكف: حذف سابع الجزء متى كان ساكنًا أصالةً وثانيَ سببٍ.
والخبل: اجتماع الخبن والطي.
والخزل: اجتماع الإضمار والطي.
والشكل: اجتماع الخبن والكف.
والنقص: اجتماع العصب والكف.
تخضع لقوانين توصيفية ثلاثة هي:
المعاقبة والمراقبة والمكانفة:
هي قوانين توصيفية بُني عليها الزحافُ في السببين الخفيفين المتجاورين في الأصل أو في الحال، في جزءٍ عروضي واحد كما في المعاقبة والمراقبة والمكانفة أو جزأين كما في المعاقبة فقط.
والمعاقبة: ألا يسقطا معًا مع جواز ما سوى ذلك.
والمراقبة: ألا يثبتا أو يسقطا معًا مع جواز ما سوى ذلك.
والمكانفة: جواز كل شيءٍ.
فَبَيْنَ المُرَاقَبَةِ وَالمُعَاقَبَةِ خُصُــوصٌ وعُمُومٌ، فالعُمُومُ أَنَّهُ إذا حُذِفَ أَحَدُ السَّــاكِنَيْنِ مِنَ السَّــبَبَيْنِ ثَبَتَ الآخَرُ وُجُوبًا، والخُصُوصُ جَوَازُ ثُبُوتِهِمَا مَعًا في المُعَاقَبَةِ وامْتِنَاعُهُ فِي المُرَاقَبَةِ.
وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ المُعَاقَبَةَ تَكُونُ بَيْنَ السَّبَبَيْنِ المُتَلَاقِيَيْنِ فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ أَوْ جُزْأَيْنِ، بَيْنَمَا المُرَاقَبَةُ لا تَكُونُ إلَّا إذَا كَانَ السَّبَبَانِ مُتَلَاقِيَيْنِ فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ فَقَطْ.
بحور المعاقبة في جزء واحد [5]: الطويل، الوافر، الكامل، الهزج، المنسرح.
بحور المعاقبة في جزأين [4]: المديد الثاني، الرمل، الخفيف، المجتث. ويكون لها ثلاث صور هي: الصدر، العجز، الطرفان.
بحور المراقبة [2]: المستضارع، المقتضب.
بحور المكانفة [4]: البسيط، الرجز، السريع، المنسرح.
ولِلزِّحَافَاتِ بِأَنْوَاعِهَا الكَامِنَةِ فِي القَوَانِينِ التَّوْصِيفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ مَرَاتِبُ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا هي:
1 - حَسَن: ما كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وتَسَاوَى عِنْدَ ذَوِي الطَّبْعِ السَّلِيمِ نُقْصَانُ النَّظْمِ به وكَمَالُهُ.
2 - صالح: ما توسَّطَ بين الحَسَنِ والقَبِيحِ، ولم يَلْتَحِقْ بأَحَدِ النوعَيْنِ.
3 - قَبِيح: ما قلَّ اسْتِعْمَالُهُ، وشَقَّ على الطِّباعِ السَّلِيمَةِ احْتِمَالُهُ.
وهذا مَنْهَجٌ قائمٌ على الإحْصَــاءِ بغضّ النَّظَرِ عن مَدَى تَقَبُّلِ الذَّوْقِ له؛ إذ هو الذَّوْقُ الجَمَاعِيُّ لأهل اللُّغَةِ أَنْفُسِهِم، والذي سَبِيلُ مَعْرِفَتِهِ الإِحْصَاءُ.
وأما أذواقُ المعاصرين فلا تُعَدُّ مِقْيَاسًا؛ إذ هم يختلفون في زحافٍ بِعَيْنِهِ ما بين صالِحٍ وقَبِيحٍ، بل قد يَعُدُّهُ بعضُهم حَسَنًا.
ثَانِيًا: العِلَلُ العَرُوضِيَّةُ:
عِلَلُ الزِّيادَةِ

ولا تُرَى إلَّا في المَجْزُوء
1 - التَّرفِيلُ: زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، والأجزاء التي يدخلها:
«مُتَفاعِلُنْ» من مجزوء الكامِل، فيصير: مُتَفاعِلُنْ تُنْ.
«فاعِلُنْ» من مجزوء البَسِيط، المَدِيد الثاني، المُتَدارِك، فيصير: فاعِلُنْ تُنْ.
2 - التَّذْيِيلُ: زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، والأجزاء التي يدخلها:
«مُسْتَفْعِلُنْ» من مجزوء البَسِيط، الرَّجَز، المُقْتَضَب، فيصير: مُسْتَفْعِلانْ.
«مُتَفاعِلُنْ» من مجزوء الكامِل، فيصير: مُتَفاعِلانْ.
«فاعِلُنْ» من مجزوء المُتَدارِك، فيصير: فاعِلانْ.
3 - التَّسبِيغُ: زيادة حرف ساكن على ما آخره سبب خفيف، والأجزاء التي يدخلها:
«فاعِلاتُنْ» من مجزوء الرَّمَل، فيصير: فاعِلاتانْ.
4 - الخَزْمُ بالزاي: زيادة حرف إلى أربعة أحرف في صدر الشطر الأول من البيت، أو حرفٍ أو حرفين في أول العجُز، وشــذَّ بأكثرَ من أربعة في أول الصــدر، وبأكثرَ من حرفين في أول العجُز، وهو علة جارية مجرى الزحاف؛ إذ العلة تلزم حيث وقعت، والخزم من عللِ الزيادة، وهو لا يلزم، وذلك لأن اللزوم قد يتخلَّف لعارضٍ، والعارض هنا أن هذه الزيادة خارجةٌ عن وزن البيت، وهذا قبيحٌ، بل من أقبح ما يُرى، ولا يتأتى القولُ بقبحه مع لزومه.

تفصيل الخزم

الخزم في الشعر: زيادة حرف أو حروف في صدر الشطر الأول من البيت، أو حرفٍ أو حروف أول العجُز، وهذه الزيادة لا يُعتد بها في التقطيع، ولا تخلو من النفرة، وكلما زادت الحروف، زاد قُبحها، فالمزيد بحرفين أقبح من المزيد بحرف، والمزيد بثلاثة أحرف أشد قبحًا من المزيد بحرفين، والمزيد في صدره وعجزه معًا أشد شذوذًا من غيره، وهكذا.

قال أبو إســحاق: «وإنما جازت هذه الزيادة في أوائل الأبيات كما جاز الخرمُ وهو النقصــان في الأوائل، وإنما احتملت الزيادة والنقصان في الأوائل لأن الوزن إنما يستبين في السمع ويظهر عُوارُه إذا ذهبتَ في البيت».

والـذي يزاد من الحروف في الخزم إنمـا هو حروف المعـاني، كواو العطف ونحوهـا، ولكنهم توسعوا فيه فخزموا بغير حروف المعاني كما سنرى.

الزيادة في صدر الشطر الأول بحرف:
و: كأنَّ ثَبِيرًا في عَرانِينِ وَبْلِهِ * كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ
الزيادة في صدر الشطر الأول بحرفين:
يا: مَطَرُ بنَ ناجِيَةَ بنِ سامَةَ إنَّنِي * أُجْفَى وتُغْلَقُ دُونيَ الأَبْوابُ
الزيادة في صدر الشطر الأول بثلاثة أحرف:
لَقَدْ: عَجِبتُ لِقَوْمٍ أَسْلَمُوا بَعْدَ عِزِّهِمُ * إمامُهُمُو للمُنكَراتِ ولِلْغَدْرِ
الزيادة في صدر الشطر الأول بأربعة أحرف:
أَشْدِدْ: حَيازِيمَكَ لِلْمَوْتِ * فَإنَّ المَوْتَ لاقِيكا ... ...
وَلا تَجْزَعْ مِنَ المَوْتِ * إذا حَلَّ بِنادِيكا
الزيادة في صدر الشطر الأول بستة أحرف:
وَإلَّا فَـ: تَعالَوا نَجْتَلِدْ بِمُهَنَّداتٍ * نَفُضُّ بها الحَواجِبَ والشُّئُونا
الزيادة في صدر الشطر الثاني بحرف:
كُلَّما رابَكَ مِنِّي رائِبٌ * وَ: يَعْلَمُ الجاهِلُ مِنِّي ما عُلِمْ ... ... كُلَّما رابَكَ مِنِّي رائِبٌ
* ... وَ: يَعْلَمُ الجاهِلُ مِنِّي ما عُلِمْ
الزيادة في صدر الشطر الثاني بحرفين والأول أيضًا بحرفين:

هَلْ: تَذَكَّرُونَ إِذْ نُقاتِلُكُمْ * إِذْ: لا يَضُرُّ مُعْدِمًا عَدَمُهْ

علل النقص

1 - القَصْرُ:
في فَعُولُنْ: فَعُولْ أو فَعُونْ.
(في مَفَاعِيلُنْ: مَفَاعِيلْ أو مَفَاعِينْ).
(في مُفَاعَلَتُنْ: مُفَاعَلَتْ أو مُفَاعَلَنْ).
(في فَاعِ لَاتُنْ: فَاعِ لَاتْ أو فَاعِ لَانْ).
في فَاعِلَاتُنْ: فَاعِلَاتْ أو فَاعِلَانْ.
في مُسْتَفْعِ لُنْ: مُسْتَفْعِلْ أو مُسْتَفْعِنْ.
والخلافُ راجعٌ إلى مفهوم علةِ القَصْرِ عند العروضيين:
فبعضـهم يرى أن القَصْـرَ هو حَذْفُ سـاكن السـبب الخفيف وتسـكين متحركه، وأن الأجزاء التي يدخلها قياسًـا هي الأجزاء التي سـبق أن ذكرناها، وأن الأجزاء التي يدخلها اسـتعمالًا هي الأول والخامس والسادس منها.
وبعضـهم يرى أن القَصْـرَ هو حَذْفُ متحرك السبب الخفيف، وأن الأجزاء التي يدخلها قياسًـا هي الأجزاء التي سـبق أن ذكرناها، وأن الأجزاء التي يدخلها اسـتعمالًا هي الأول والخامس والسـادس منها.
ومهما يكن من شـيءٍ، فلا مُرَجِّحَ لأَحَدِهما على الآخر؛ إذ الخلاف شـكليٌّ؛ إذ مؤدَّاه واحد، وهو صـيرورةُ الجزء إلى صـورةٍ تحويليةٍ واحدةٍ؛ إذ تصـير الأجزاء بعد القصـر هكذا: فَعُولْ، فَعُولَانْ، مَفَاعِلُنْ، فَاعِلَانْ، مَفْعُولُنْ.
وملاحظٌ أن الرابع تَحْوِيلٌ لـ «فَاعِ لَاتُنْ» المفروق وأيضًا لـ «فَاعِلَاتُنْ» المجموع.
والأجزاء التي يدخلها القصر:
«فَعُولُنْ» من المُتَقارِب خاصة، فيصير: فَعُولْ.
«فاعِلاتُنْ» من المَدِيد الثاني، والرَّمَل خاصة، فيصير: فاعِلاتْ.
«مُسْتَفْعِ لُنْ» من الخَفِيف خاصة، فيصير: مُسْتَفْعِ لْ.

فرع:
الزجاج: في مُفَاعَلْ المقْطُوفِ ضَرْبًا: القَصْرُ، ومنه قوله:
فَلَيْتَ أَبَا شَرِيكٍ كَانَ حَيًّا * فَيُقْصِرَ حِينَ يُبْصِرُهُ شَرِيكْ
مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلْتُنْ مُفَاعَلْ * مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعْ
وَيَتْرُكَ مِنْ تَدَرُّبِهِ عَلَيْنَا * إِذَا قُلْنَا لَهُ: هَذَا أَبُوكْ
مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلْ * مُفَاعَلْتُنْ مُفَاعَلْتُنْ مُفَاعْ
لأنه لو أطلَقَ القافيةَ، لأقْوَى بالمنصوبِ، وهو لا يجوز إلَّا في قول ضعيف.

فائِدَةٌ في القَصْرِ
القصر من العلل قولًا واحدًا، وهو وإن كان فيه تغيير ثاني السبب بإسقاطه فليس هذا الإسقاط من تمامه؛ إذ تمامه أن يقال: تغييرُ ثاني السـبب بحذفه، وتغييرُ أوله بإسـكانه، والمراد بقولهم: الزحاف تغييرُ ثاني السبب أنه تغييرُ الثاني فقط.
2 - الحَذْفُ: حذف سبب خفيف من آخر الجزء، والأجزاء التي يدخلها:
«فَعُولُنْ» من المُتَقارِب خاصة، فيصير: فَعُو.
«فاعِلاتُنْ» من المَدِيد الثاني، والرَّمَل، والخَفِيف خاصة، فيصير: فاعِلا.
«مَفاعِيلُنْ» من الطَّوِيل، والهَزَج خاصة، فيصير: مَفاعِي.

والحذف علة تجري مجرى الزحاف؛ فلا تلزم.

3 - الحِذافُ: حذف سـبب ثقيل من آخر الجزء، وهو من العِلَلِ المحدَثة التي ألحقناها بالحذف بزيادة ألف بعد الذال المعجمة، فبينه وبين الحذف خصـوص وعموم، والأجزاء التي يدخلها: «فاعِلاتُكَ» من المُتَوافِرِ المهمل، ومنه:

ما وقوفكَ بالركائبِ في الطَّلَلْ * ما سؤالُكَ عن حبيبكَ قد رَحَلْ

ومنه أيضًا:

ما أصابكَ يا فؤادي بعدهمْ * أينَ صبرُك يا فؤادِي ما فَعَلْ

4 - الكَثْفُ: وهو حذف سببين من آخر الجزء أولهما ثقيل، وهو من العلل المحدَثة، والأجزاء التي يدخلها: «مُفاعَلَتُنْ»، فيصير: مفا، ومنه قول د. مريم البغدادي:

لقد نامت وأهدتْني الأرقْ * وأصْلَتْ لي فؤادي فاحترقْ ... ...

مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفا * مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ مُفا

5 - القَطْفُ: اجتماع العصب والحذف، والأجزاء التي يدخلها: «مُفاعَلَتُنْ»، فيصير: مُفاعَلْ.

والقطف لا يكون إلا في الوافر.

فائِدَةٌ في القَطْفِ

القطف: علةٌ وزحافٌ، وهما الحَذْفُ والعَصْـبُ، وهو قولُ الخليل رحمه الله، وليس القطفُ كما زعم بعضهم حذفَ السبب الثقيل من «مُفاعَلَتُنْ» حرصًا على قلة التغيير؛ إذ هذا وهم فاحش؛ إذ إن معنى القطفِ هو المناسـب لما ذهب إليه الخليلُ، وذلك لأن الثمرة إذا قُطفت، تعلَّق بها شـيءٌ من الشجرة، وكذلك الجزء هنا، لما حُذف منه السببُ الخَفِيف، عَلِقَت به حركةُ السببِ الآخَرِ، ولا كذلك الحالُ على المقولةِ الأُخرى، فالتسمية بالقطف شـاهدةٌ لهذا المذهب، وأيضًـا فإنه يلزم على المقولةِ الأُخرى دخولُ العلةِ في حَشْوِ الجزء، ولا نظيرَ له.

6 - الخَرْمُ بالراء: اسمٌ عامٌّ يُطلَقُ على حذْفِ أول الوتد المجموع من الجزء الأول، ويختلف اسم الخرم بحسب حالة الجزء الذي يدخله من حيث سـلامتُه، وزحافُه، ونوعُ هذا الزحاف. والخرم علة نادرة، غير مقبولة في الذوق، تجري مجرى الزحاف؛ فلا تلزم، ولا تكون عند الخليل -فيما صـحَّ مما نُقِلَ عنه- إلا فيما أوله وتد مجموع حقيقيٌّ لا تَحْويلي، وهو تسعة أنواع.

تفصيلُ الخَرْم

الخرم اسـمٌ يطلق بالمعنى العام على حذف أول الوتد المجموع من الجزء الأول، وموقعه الأجزاء الثلاثة المبدوءة بوتد مجموع، وهي: فَعُولُنْ، مَفاعِيلُنْ، مُفاعَلَتُنْ، وهي الأصـول الثلاثة التي رابعها صـاحب الوتد المفروق، وهو فاعِ لاتُنْ، وقد يدخل الخرم الجزءَ وحده، وقد يجتمع معه غيرُه، ويختلف اسم الخرم بحسب حالة الجزء الذي يدخله من حيث سلامته، وزحافُه، ونوعُ هذا الزحاف، وما دخله الخرمُ يُسمى مخرومًا، وما لم يدخله يسمى موفورًا، والخرم تسعة أنواع، وهي:

النوع الأول: الثَّلْمُ: خَرْمُ «فَعُولُنْ» السـالِمِ من الطويل والمتقارب، فيصـير: عُولُنْ، ونقله: فَعْلُنْ، ويُسَمَّى الأَثْلَمَ.

النوع الثاني: الثَّرْمُ: خَرْمُ «فَعُولُ» المقبوضِ من الطويل والمتقارب، فيصـير: عُولُ، ونقله: فَعْلُ، ويُسَمَّى الأَثْرَمَ.

النوع الثالث: الخَرْمُ: خَرْمُ «مَفَاعِيلُنْ» السـالِمِ من الهزج والمستضـارع، فيصـير: فَاعِيلُنْ، ونقله: مَفْعُوْلُنْ، ويُسَمَّى الأَخْرَمَ.

النوع الرابع: الشَّتْرُ: خَرْمُ «مَفَاعِلُنْ» المقبوضِ من الهزج والمستضارع، فيصير: فَاعِلُنْ، ولا نقلَ له، ويُسَمَّى الأَشْتَرَ.

النوع الخامس: الخَرْبُ: خَرْمُ «مَفَاعِيلُ» المكفوفِ من الهزج والمسـتضـارع، فيصـير: فَاعِيلُ، ونقله: مَفْعُولُ، ويُسَمَّى الأَخْرَبَ.

النوع الســادس: العَضْــبُ: خَرْمُ «مُفَاعَلَتُنْ» الســالِمِ من الوافر، فيصــير: فَاعَلَتُنْ، ونقله: مُفْتَعِلُنْ، ويُسَمَّى الأَعْضَبَ.
النوع الســابع: القَصْمُ: خَرْمُ «مُفَاعَلْتُنْ» المَعْصُوبِ من الوافر، فيصير: فَاعَلْتُنْ، ونقله: مَفْعُولُنْ، ويُسَمَّى الأَقْصَمَ.
النوع الثامن: الجَمَمُ: خَرْمُ «مُفَاعَتُنْ» المعقولِ من الوافر، فيصير: فَاعَتُنْ، ونقله: فَاعِلُنْ، ويُسَمَّى الأَجَمَّ.
النوع التاســع: العَقْصُ: خَرْمُ «مُفَاعَلْتُ» المنقوصِ من الوافر، فيصــير: فَاعَلْتُ، ونقله: مَفْعُولُ، ويُسَمَّى الأَعْقَصَ.
والخرم كما هو واضحٌ من اسمه يخترم الإيقاعَ ويدمِّره، ولكنه في النهاية علة تصيب رأسَ الشطر الأول من القصــــيدة عادةً، ولا تلتزم، فيعود بعدها العجُز وباقي أبيات القصــــيدة إلى إيقاع البحر المنضبط.
7 - التَّشعِيثُ: حذف أول الوتد المجموع أو ثانيه، والأجزاء التي يدخلها:
«فاعِلُنْ» من المُتَدارِك، فيصير: فالُنْ، أو: فاعِنْ.
«فاعِلاتُنْ» من المُجْتَثّ والخَفِيف، فيصير: فالاتُنْ، أو: فاعاتُنْ.
والتشعيث علة تجري مجرى الزحاف؛ فلا تلزم.

المَذَاهِبُ فِي التَّشْعِيثِ

التشـعيثُ عِبارةٌ عن تغيير يلحق فَاعِلَاتُنْ المجموع الوتد، فيصـيره على وزن فَاعَاتُنْ أو فَالَاتُنْ أو فَاعِلْتُنْ أو فَعْلَاتُنْ، وتحويلُ جميعِها مَفْعُولُنْ، ونفهم من هذه الصــــور أنَّ في كيفيَّتِهِ خُلْفًا على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: فَاعِلَاتُنْ: فَاعَاتُنْ، بحذفِ وَسَطِ الوتد. وهو مذهب الخليل، وضُعِّفَ بأن حَذْفَ وَسَط الوتد لا نظيرَ له، وإنما تُحْذَفُ الأوتادُ من أوائِلِها كالخَرْمِ أو من أواخِرِها كالقَطْعِ، وكذلك أكثرُ الحذف في العربية إنما هو من الأوائل والأواخر، وأما الأوساط فقليلٌ ذلك فيها.

المذهب الثاني: فَاعِلَاتُنْ: فَالَاتُنْ، بحذف أول الوتد. وهو مذهب الأخفشِ، قال الزجاج: «حَذْفُ أولِهِ أقيسُ من حَذْفِ وَسَــطِهِ، والذي عندي خلافهما، وهو ما لا يجوز عندي غيرُهُ». وضُــعِّفَ بأن حَذْفَ أول الوتد خَرْمٌ، والخَرْمُ لا يكون إلا في أولِ الجزء وأول البيت، وعلى هذا يكون في وَسَـــط الجُزء.

المذهب الثالث: فَاعِلَاتُنْ: فَاعِلْتُنْ، بقَطْعِ الوتد. وهو مذهبٌ نُسِبَ إلى قُطْرُبٍ، وضُـعِّفَ بأن القَطْعَ لا يكون إلا في أواخر الأبيات؛ لأنها موضــــع وَقْفٍ، أو في الأعـاريض؛ لأنها تتبع الأواخر في التصريع، ويلزم في العَرُوض أو الضَّرْب.

المذهب الرابع: فَاعِلَاتُنْ: فَعْلَاتُنْ بخَبْنِهِ وإضــــمارِهِ. وهو مذهب قُطْرُبٍ والزجَّاج، قال قطرب: «وإسـكانُ حَرْفٍ أخَفُّ من حَذْفِهِ». وقال الزجاج: «إنه لا يجوز عندي غيرُهُ؛ لأن إسـكانَ المتحرك رأيناه يجوز في حشــــو البيت، ولم نرَ الوتد حُذف أوله إلَّا في أول البيت، ولا آخِرُهُ إلَّا في آخر البيت». وضُعِّفَ بأن الإضْمارَ لا يكون في الأوتاد بل في الأسباب، وعلى هذا القولِ يكون المُسَكَّنُ هو أوَّلَ الوتد.

ونحن لا نعلم إنْ كان الزجَّاجُ أخذ هذا المذهبَ من قُطْرُبٍ ولم يُصــــرِّحْ باســـمه، أم قال به ابتداءً فوافق مذهبَ قُطْرُب، والظاهر من عبارة الزجَّاج أنه قاله ابتداءً، وهذه الموافقاتُ تَحدُثُ كثيرًا للعلماء من نَظَرِهِم في العِلْمِ وتَدَبُّرِهِ.

قال القرطاجني عن هذا المذهب: «هو الرأي الصــــحيح في التشــــعيث، وبه أخذ من حقَّقَ من العَرُوضـــــيين؛ إذ لا معنى لقطع الأوتاد في الحشــــو؛ لأن القطع في الأوتاد إنما قُصِــــدَ به تَنْوِيعُ

الضُّرُوب، وإنما يكون ذلك في نهايات الأجزاء لا في صُدُورها». وضُعِّفَ بأن الإضْمارَ لا يكون في الأوتاد بل في الأسباب، وعلى هذا القولِ يكون المُسَكَّنُ هو أوَّلَ الوتد.

ولو قيل بما قاله القرطاجني من أن تسكينَ أولِ الوتِدِ ليس إضْمارًا، بل هو تَخْفِيفٌ؛ لأن الوتِدَ صار بخَبْنِ السبب الذي قبلَهُ جُزءًا من فاصلةٍ؛ فسُكِّنَ رَأْسُ الوتِدِ تَخْفِيفًا؛ لأن الفواصل قد يُسْتَثْقَلُ فيها توالي الحركات.

قلنا: وهذا ضعيفٌ أيضًا؛ إذ لا نظيرَ له. وأما تعليله بأن الفواصل قد يُسْتَثْقَلُ فيها توالي الحركات، فهو فاسد واهٍ لا يَنْضَبِطُ؛ إذ مبنى الكامل على مُتَفَاعِلُنْ.

وبعضُهُم يُطلق على التَّشْعِيثِ مُصطلحَ القَطْعِ، قال الإسنوي: «ومن القطع حَذْفُ العين من فَاعِلَاتُنْ، ويُلَقَّبُ أيضًا بالتَّشْعِيثِ».

والتشعيثُ علة جاريةٌ مَجْرى الزحاف في عَدَم اللزوم، فهو في هذا الموضع جائزٌ لا لَازِمٌ، شأنه شأنُ الحذف في العروض الأولى من المتقارب، فتوجد محذوفةً في بيتٍ من القصيدة وسالمةً من الحذف في بيتٍ آخَرَ من تلك القصيدة، ولا يجري من العلل مَجرى الزحاف إلَّا التَّشْعِيثُ والحَذْفُ فيما ذكرناه، وكذلك الخَرْمُ في مَوْضِعِهِ، فإن اتَّفَقَ مجيءُ غيرِها من العِلَلِ على هذا الوجه فهو شاذٌّ لا يعوَّلُ عليه، كما حُكي عن المُبَرِّدِ من إجازة القَصْرِ في العَرُوض الأولى من المتقارب؛ إذ فيه التقاء الساكنين في غير القافية، وهو مما لا نظير له.

ويكْثُر التشعيثُ في الضَّرْبِ ويَقِلُّ في الحَشْو والعَرُوض، ويدخل ضربي الخفيف والمجتث عند الأقدمين، ونحن إذا التزمنا بأن لكل بحر زحافات وعللًا خاصة به، لا يجوز فيه غيرها، منعنا دخولَهُ غيرَ هذين البحرين، وإذا لم نلتزم بذلك، أجزنا دخولَهُ المديدَ والبسيطَ والرَّمَلَ.

8 - القَطْعُ:

ففي فَاعِلُنْ: فَاعِلْ أو فَاعِنْ.

وفي مُسْتَفْعِلُنْ: مُسْتَفْعِلْ أو مُسْتَفْعِنْ.

وفي مُتَفَاعِلُنْ: مُتَفَاعِلْ أو مُتَفَاعِنْ.

والخلافُ راجِعٌ إلى مفهوم علةِ القَطْعِ عند العروضيين:

فبعضهم يرى أن القَطْعَ هو حَذْفُ ساكن الوتد المجموع المتأخر وتسكين ما قبلَهُ، وأن الأجزاء التي يدخلها قياسًا واستعمالًا هي الأجزاء التي سبق أن ذكرناها.

وبعضهم يرى أن القَطْعَ هو حَذْفُ أولِ الوتدِ المجموع أو ثانيه، وأن الأجزاء التي يدخلها قياسًا واستعمالًا هي الأجزاء التي سبق أن ذكرناها.

والخلاف هنا مؤدَّاه:

في الأول أن يكون القَطْفُ جَمْعًا بين زحافٍ وعلة؛ لأن إسقاط السبب من آخر الجزء علة هي الحَذْفُ، وتسكينَ المتحرك قبله زحافٌ هو العَصْبُ.

وفي الثاني أن يكون القَطْعُ هو نَفْسُهُ التَّشْعِيثَ الذي هو حَذْفُ أولِ الوتدِ المجموع أو ثانيه.

والجواب عن الثاني أَنَّ القَطْعَ لا يكون إلَّا في آخر الجزء لا في وَسَطِهِ، ويلزم في العَرُوض والضَّرْبِ إنْ وُجِدَ، وهو بذلك مباينٌ للتَّشْعِيثِ الذي يكون في وَسَطِ الجُزْءِ الذي هو فَاعِلَاتُنْ.

ولعلَّ هذا يُضَعِّفُ مذهبَ الزجَّاج وقُطْرُبٍ في جوازهما وُقُوعَ القَطْعِ وَسَطًا في «فَاعِلَاتُنْ» حين يَصِيرُ هكذا: فَالَاتُنْ زاعمَيْنِ أَنَّ أَصْلَهُ قبل التحويل هو: فَاعِلْتُنْ.

والأجزاء التي يدخلها القطع:

«فاعِلُنْ» من البَسِيط والرَّجَز خاصة، فيصير: فاعِلْ.

«مُسْتَفْعِلُنْ» من البَسِيط خاصة، فيصير: مُسْتَفْعِلْ.

«مُتَفاعِلُنْ» لا يكون إلا في الكامِل، فيصير: مُتَفاعِلْ.

«فاعِلاتُنْ» من الخَفِيف والمُجْتَثّ، فيصير: فاعِلْتُنْ.

طُرْفَةٌ في القَطْعِ:
أنشد ابنُ الخطيب في «الإحاطة» لبعض الأندلسيين:
يا كاملًا شوقي إليهِ وافرٌ * وبسيطُ وَجْدِي في هواهُ عزيزُ ... ...
عاملتَ أسبابي لديك بقطعِها * والقطعُ في الأسبابِ ليس يجوزُ
9 - الحَذَذُ: حذف الوتد المجموع برمته من آخر الجزء، والأجزاء التي يدخلها: «مُتَفاعِلُنْ» لا يكون إلا في الكامِل، فيصير: مُتَفا.
10 - البَتْرُ: اجتماع الحذف والقطع، والأجزاء التي يدخلها:
«فَعُولُنْ» في المُتَقارِب خاصة، فيصير: فَعْ.
«فاعِلاتُنْ» من المَدِيد الثاني خاصة، فيصير: فاعِلْ.
11 - الوَقْفُ: تسكين متحرك آخر الوتد المفروق، والأجزاء التي يدخلها: «مَفْعُولاتُ» من السَّرِيع ومنهوك المُنْسَرِح، فيصير: مَفْعُولاتْ.
12 - الكَسْفُ على ما صححه الزمخشري والفيروزآبادي أو الكَشْفُ: حذف متحرك آخر الوتد المفروق، والأجزاء التي يدخلها: «مَفْعُولاتُ» من السَّرِيع والمُنْسَرِح خاصة، فيصير: مَفْعُولا.
12 - الصَّلْمُ: حذف الوتد المفروق برمته من آخر الجزء، والأجزاء التي يدخلها: «مَفْعُولاتُ» من السَّرِيع خاصة، فيصير: مَفْعُو.

ملاحظات ومقابلات
في
الزحافات والعلل العروضية

الزحاف لا يلزم، فإذا لَزِمَ كان **زحافًا جاريًا مَجْرَى العِلَّة**. والعِلَّة تلزم، فإذا لم تلزم كانت **عِلَّةً جاريةً مَجْرَى الزِّحاف**.

القَبْضُ في «فَعُوْلُنْ» يقابل الخَبْنَ في «فَاعِلُنْ»، وكلاهما حذف ثاني السبب متى كان ساكنًا.

القَبْضُ في «مَفَاعِيْلُنْ» يقابل الخَبْنَ في «مُسْتَفْعِلُنْ»، وكلاهما حَذْفُ ثاني السبب متى كان ساكنًا.

الكَفُّ في «مَفَاعِيْلُنْ» يقابل الطَّيَّ في «مُسْتَفْعِلُنْ»، وكلاهما حَذْفُ ثاني السببِ متى كان ساكنًا.

القَبْضُ في «مَفَاعِيْلُنْ» يقابل الكَفَّ في «فَاعِلَاتُنْ»، وكلاهما حذف ثاني السبب متى كان ساكنًا.

العَصْبُ في «مُفَاعَلَتُنْ» يقابل الإضْمَارَ في «مُتَفَاعِلُنْ»، وكلاهما تسكين ثاني السبب متى كان متحركًا.

النَّقْصُ في «مُفَاعَلَتُنْ» يقابل الخَزْلَ في «مُتَفَاعِلُنْ»، وكلاهما تسكينُ ثاني السبب متى كان متحرّكًا وحَذْفُ ثاني السببِ متى كان سَاكِنًا.

العَقْلُ في «مُفَاعَلَتُنْ» يقابل الوَقْصَ في «مُتَفَاعِلُنْ»، وكلاهما حذف ثاني السبب متى كان متحركًا.

العَصْبُ في «مُفَاعَلَتُنْ» يقابل الِاسْتِضْمَارَ في «فَاعِلَاتُكَ» المهملِ، والِاسْتِضْمَارُ هو تسكين السابع المتحرك، وهو اسمٌ ابتدعناه بخصوص هذا الجزء؛ وكلاهما تسكين ثاني السبب متى كان متحركًا.

الخَبْنَ في «مَفْعُوْلَاتُ» يقابل القَبْضَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهمَلِ، وكلاهما حذف ثاني السبب متى كان ساكنًا.

الطَّيَّ في «مَفْعُوْلَاتُ» يقابل الكَفَّ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهمَلِ، وكلاهما حَذْفُ ثاني السببِ متى كان ساكنًا.

الصَّلْمُ في «مَفْعُوْلَاتُ» يقابلُ التَّصْلِيمَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهمَلِ، والتَّصْلِيمُ هو حذف الوتد المفروق برُمَّتِهِ من أول الجزء، وهو اسم ابتدعناه بخصوص هذا الجزء، وكلاهما حذف الوتد المفروق برمته.

الوَقْفُ في «مَفْعُوْلَاتُ» يقابل التوقيفَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهملِ، والتوقيفُ هو تسكين متحرك آخر الوتد المفروق من أول الجزء، وهو اسم ابتدعناه بخصوص هذا الجزء، وكلاهما تسكين آخر الوتد المفروق.

الكَسْفُ على ما صححه الزمخشري أو الكَشْفُ في «مَفْعُوْلَاتُ» يقابل التَّكَسُّفَ أو التَّكَشُّفَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهملِ، والتَّكَسُّفُ أو التَّكَشُّفُ هو حذف متحرك آخر الوتد المفروق من أول الجزء، وهو اسم ابتدعناه بخصوص هذا الجزء، وكلاهما حذف متحرك آخر الوتد المفروق.

الخبن في «مُسْتَفْعِ لُنْ» يقابل الكَفَّ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهمَلِ، وكلاهما حذف ثاني السبب متى كان ساكنًا.

الحَذْفُ في «مُسْتَفْعِ لُنْ» يقابل التَّحَذُّفَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهمل، والتَّحَذُّفُ هو حَذْفُ السبب الخفيف الأول من «فَاعِ لَاتُنْ»، وهو اسم ابتدعناه بخصوص هذا الجزء، وكلاهما حذف السبب الخفيف برمته.

اجتماعُ الخَبْنِ والحَذْفِ في «مُسْتَفْعِ لُنْ» يقابل اجتماعَ التَّحَذُّفِ والكَفِّ في «فَاعِ لَاتُنْ»، وسبق تعريفُ التَّحَذُّفِ عندنا، وكلاهما اجتماع حذف ثاني السبب متى كان ساكنًا مع حذف السبب الخفيف برمته.

الكَفُّ في «مُسْتَفْعِ لُنْ» يقابل القَبْضَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهملِ، وكلاهما حذف ثاني الوتد متى كان ساكنًا.

القَصْرُ في «مُسْتَفْعِ لُنْ» يقابِلُ التَّقَصُّرَ في «فَاعِ لَاتُنْ» المهملِ، والتَّقَصُّرُ هو حذف ساكن السبب الأول من «فَاعِ لَاتُنْ» وتسكين متحركه، وهو اسم ابتدعناه بخصوص هذا الجزء، وكلاهما حذف ساكن السبب الخفيف وتسكين متحركه.

التسبيغ في السبب كالتذييل في الوتد، فكلاهما زيادة حرف ساكن.

القَصْرُ في السببِ كالقَطْعِ في الوتدِ، فكلاهما حذفُ ساكنٍ وتسكينُ ما قبلَهُ.

الحَذْفُ في السببِ كالحَذَذِ في الوتدِ المجموعِ وكالصَّلْمِ في الوتدِ المفروقِ، فكلٌّ من الحذفِ والحَذَذِ والصَّلْمِ حَذْفُ الشيءِ بِرُمَّتِهِ.

القَصْرُ والحَذْفُ والحِذافُ والكَثْفُ والقَطْفُ عِلَلُ نَقْصٍ تتعلَّقُ بالسَّبَبِ.

والخَرْمُ بأنواعِهِ التسعةِ والتشعيثُ والقَطْعُ والحَذَذُ عِلَلُ نَقْصٍ تتعلَّقُ بالوتد المجموعِ.

والبَتْرُ الذي هو اجتماعُ الحَذْفِ والقَطْعِ عِلَّةُ نَقْصٍ تتعلَّقُ بالسَّبَبِ والوتدِ معًا.

الخَرْمُ شبيه الخَزْمِ من حيث الصورةُ والموضوعُ، فأما الصورةُ فالأول بالراء والثاني بالزاي، وأما الموضوع فهو أن الخَرْم علة نقص بينما الخَزْمُ علة زيادة، ولكنْ كلاهما غيرُ مقبولٍ في الذوق، ويتحاشاه الشعراءُ، ونادرٌ وقُوعُهُ في الشِّعْرِ.

فائِدَةٌ في قُوَّةِ الوتدِ وضعفِ السَّبَبِ

الوَتِدُ أَقْوَى من السَّـــبَبِ لزيادةِ حُرُوفه عليه، فإذا هو خَرَجَ عن صُـــورة الوَتِدِ، وانتقلَ إلى هَيئةِ السَّـبَبِ، زال ما به من القُوَّة؛ ولذا فـــــ «فاعِلُنْ» الأحذُّ الذي هو «فا» في قوة عروض «فَعُولُنْ» المحذوف المقطوع الذي هو «فَعْ»، وعليه فلا يقال حينئذٍ: «فَعْ» أقوى من «فا» إذ هو بقية وتد؛ وذلك لما قلناه آنفًا، فكُنْ مِن ذلك على ذُكْرٍ أَبَدًا.

النقل والتحويل للأجزاء العروضية

اعلم أن التحويل أو النقل العروضي مما لم يضع له العروضيون معيارًا فيما نعلم، فطريق الرواية في هذا المضمار شأنه شأن ما تراه في بحثنا هذا مما لم يُشر إليه العروضيون من قريب أو بعيد، فهدانا استقراء الأجزاء وما تُنقل إليه إلى هذه الأقيسة، فنقول مستعينين بالله وحده:

التعديل نفسه أو النَّقْلُ ينقسم على قسمين:

[1] نقلٌ أوليٌّ، وهو المستخدم في تقليب البحور في «الأدوار الثمانية» قبل تعديلها، ومثاله تقليب:

فَعُولُنْ: مَفاعِيلُنْ: فَعُولُنْ: مَفاعِيلُنْ * فَعُولُنْ: مَفاعِيلُنْ: فَعُولُنْ: مَفاعِيلُنْ

حيث يكون بتطريف الأوتاد وقبل القلب:

لُنْ فَعُو: عِيلُنْ مَفا: لُنْ فَعُو: عِيلُنْ مَفا * لَنْ فَعُو: عِيلُنْ مَفا: لُنْ فَعُو: عِيلُنْ مَفا

وبتوسيط الأوتاد وقبل القلب أيضًا:

لَنْ فَعُو: لُنْ مَفا عِي: لُنْ فَعُو: لُنْ مَفا عِي * لَنْ فَعُو: لُنْ مَفا عِي: لُنْ فَعُو: لُنْ مَفا عِي

ثم نقلناهما في تقليب البحور في «الأدوار الثمانية» دون أن نشير إلى هذا الأصل الخام إلى:

فاعِلُنْ: مُسْتَفْعِلُنْ: فاعِلُنْ: مُسْتَفْعِلُنْ * فاعِلُنْ: مُسْتَفْعِلُنْ: فاعِلُنْ: مُسْتَفْعِلُنْ ... ...

فاعِلُنْ: فاعِلاتُنْ: فاعِلُنْ: فاعِلاتُنْ * فاعِلُنْ: فاعِلاتُنْ: فاعِلُنْ: فاعِلاتُنْ

وهذا أيضًا مما أُخذ قياسًا لا روايةً، ثم تُنُوسِيَ هذا الأصلُ الخام، وصار الفرعُ أصلًا، ألا ترى أننا عرفنا: «فاعِلُنْ» الذي هو فرعٌ، وتناسينا «لُنْ فَعُو» الذي هو أصله الخام، وذلك بعد تطريف الوتد.

[2] نقل ثانوي، وهو نقل الجزء المزاحف أو المعلول، كنقل «مُسْتَعِلُنْ» المطوي إلى «مُفْتَعِلُنْ»، وهو على قسمين:

- نقل ثانوي مفرد، وهذا أيضًا لا روايةَ فيه تَضْبِطُه كاملًا، ولو أردنا القياس فيه باستثناء ما يُسْتَهْجَنُ من الزحافات والعِلَل، لكان على هذا النحو:

الأَجْزَاءُ العَرُوضِيَّةُ

تَحَاوِيلُهَا وَزِحَافَاتُهَا وَعِلَلُهَا القِيَاسِيَّةُ

تحاويلُ وزحافات وعلل «فَعُولُنْ» القياسية:

فَعُولَانْ (تَسْبِيغٌ): لا تحويل له.

فَعُولُ (قَبْضٌ): لا تحويل له.

فَعُولْ (قَصْرٌ): لا تحويل له.

عُولُنْ (ثَلْمٌ): فَعْلُنْ.

عُولُ (ثَرْمٌ): فَعْلُ.

فَعُو (حَذْفٌ): فَعَلْ.

فَعْ (بَتْرٌ): فُلْ.

تحاويلُ وزحافات وعلل «مَفَاعِيلُنْ» القياسية:

مَفَاعِيلَانْ (تَسْبِيغٌ): لا تحويل له.

مَفَاعِيلُ (كَفٌّ): لا تحويل له.

مَفَاعِيلْ (قَصْرٌ): لا تحويل له.

مَفَاعِلُنْ (قَبْضٌ): لا تحويل له.

مَفَاعِي (حَذْفٌ): فَعُولُنْ.

فَاعِيلُنْ (خَرْمٌ): مَفْعُولُنْ.

فَاعِلُنْ (شَتْرٌ): لا تحويل له.

فَاعِيلُ (خَرْبٌ): مَفْعُولُ.

تحاويلُ وزحافات وعلل «مُفَاعَلَتُنْ» القياسية:

مُفَاعَلَتَانْ (تَسْبِيغٌ): لا تحويل له.
مُفَاعَلْتُنْ (عَصْبٌ): مَفَاعِيلُنْ.
مُفَاعَلَتُ (كَفٌّ): فَعُولَتُكَ.
مُفَاعَلْتُ (نَقْصٌ): مَفَاعِيلُ.
مُفَاعَتُنْ (عَقْلٌ): مَفَاعِلُنْ.
فَاعَلْتُنْ (قَصْمٌ): مَفْعُولُنْ.
مُفَاعَلَ (حَذْفٌ): فَعُولُكَ.
مُفَاعَلْ (قَطْفٌ): فَعُولُنْ.
فَاعَلَتُنْ (عَضْبٌ): مُفْتَعِلُنْ.
فَاعَلْتُ (عَقْصٌ): مَفْعُولُ.
فَاعَتُنْ (جَمَمٌ): فَاعِلُنْ.
مُفَا (كَتْفٌ): فَعَلْ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «فَاعِلَاتُنْ» القياسية:
فَاعَاتُنْ أو فَالَاتُنْ أو فَاعِلْتُنْ أو فَعْلَاتُنْ (تَشْعِيثٌ): مَفْعُولُنْ.
فَاعِلَاتْ أو فَاعِلَانْ (قَصْرٌ): فَاعِلَانْ.
فَاعِلَاتُ (كَفٌّ): لا تحويلَ له.
فَعِلَاتُ (شَكْلٌ): لا تحويلَ له.
فَعِلَاتُنْ (خَبْنٌ): لا تحويلَ له.
فَاعِلَاتَانْ (تَسْبِيغٌ): فَاعِلِيَّانْ.
فَعِلَاتَانْ (خَبْنٌ وَتَسْبِيغٌ): فَعَلِيَّانْ.
فَعِلَاتْ (خَبْنٌ وَقَصْرٌ): فَعِلَانْ.
فَاعِلَا (حَذْفٌ): فَاعِلُنْ.
فَعِلَا (خَبْنٌ وَحَذْفٌ): فَعِلُنْ.
فَاعِلْ (بَتْرٌ): فَعْلُنْ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «فَاعِلُنْ» القياسية:
فَاعِلَاتُنْ (تَرْفِيلٌ): لا تحويل له.
فَاعِلَانْ (تَذْيِيلٌ): لا تحويل له.
فَاعَاتُنْ أو فَالَاتُنْ (تَشْعِيثٌ وَتَرْفِيلٌ): مَفْعُولُنْ. لَمَّا وَقَعَ فيه الترفيلُ صار الوَتِدُ المجموعُ وَسَطًا حُكْمًا فَشُعِّثَ.
فَاعَانْ أو فَالَانْ (تَشْعِيثٌ وَتَذْيِيلٌ): مَفْعُولْ. لَمَّا وَقَعَ فيه التذييلُ صار الوَتِدُ المجموعُ وَسَطًا حُكْمًا فَشُعِّثَ.
فَعِلُنْ (خَبْنٌ): لا تحويل له.
فَاعِلْ (قَطْعٌ): فَعْلُنْ.
فَا (حَذَذٌ): فُلْ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «مُسْتَفْعِلُنْ» القياسية:
مُسْتَفْعِلَاتُنْ (تَرْفِيلٌ): لا تحويل له.
مُسْتَفْعِلَانْ (تَذْيِيلٌ): لا تحويل له.
مُتَفْعِلَانْ (خَبْنٌ وَتَذْيِيلٌ): مَفَاعِلَانْ.
مُسْتَعِلَانْ (طَيٌّ وَتَذْيِيلٌ): مُفْتَعِلَانْ.
مُتَعِلَانْ (خَبْلٌ وَتَذْيِيلٌ): فَعَلَتَانْ.

مُسْتَعِلُنْ (طَيٌّ): مُفْتَعِلُنْ.
مُتَفْعِلُنْ (خَبْنٌ): مَفَاعِلُنْ.
مُتَعِلُنْ (خَبْلٌ): فَعَلَتُنْ.
مُسْتَفْعِلْ (قَطْعٌ): مَفْعُولُنْ.
مُتَفْعِلْ (كَبْلٌ): فَعُولُنْ.
مُسْتَفْعِ: مَفْعُولُ.
مُتَفْعِ: فَعُولُ.
مُسْتَفْ (حَذَذٌ): فَعْلُنْ.
عِلُنْ (كِتَافٌ): فَعَلْ. وهو حذف سببين من أول الجزء، ضِدُّ الكَتْفِ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «مَفْعُولَاتُ» القياسية:
مَفْعُولِيَّتُنْ (تُرْفَالٌ): لا تحويل له. والتُّرْفَالُ في المفروقِ يقابل الترفيلَ في المجموع.
مَفْعُولَاتُنْ (تُذْيَالٌ): لا تحويل له. والتُّذْيَالُ في المفروقِ يقابل التذييلَ في المجموع.
مَفْعُولَاتْ (وَقْفٌ): مَفْعُولَانْ.
مَعُولَاتُ (خَبْنٌ): مَفَاعِيلُ.
مَفْعُلَاتُ (طَيٌّ): فَاعِلَاتُ.
مَفْعُولَا (كَسْفٌ أو كَشْفٌ): مَفْعُولُنْ.
مَفْعُو (صَلْمٌ): فَعْلُنْ.
لَاتُ (كِتَافٌ): فَعْلُ. وهو حذف سببين من أول الجزء، ضِدُّ الكَتْفِ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «فَاعِلَاتُكَ» القياسية:
فَاعَاتُكَ أو فَالَاتُكَ أو فَاعِلْتُكَ أو فَعْلَاتُكَ (تَشْعِيثٌ): مَفْعُولُكَ.
فَعِلَاتُكَ (خَبْنٌ): فَعَلِيُّكَ.
فَاعِلَا (حِذَافٌ): فَاعِلُنْ. والحِذَافُ إسقاط السبب الثقيل من آخر الجزء، فبينه وبين الحَذْفِ خصوص وعموم.
فَعِلَا (خَبْنٌ وَحَذَافٌ): فَعِلُنْ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «مُتَفَاعِلُنْ» القياسية:
مُتَفَاعِلْ (قَطْعٌ): فَعِلَاتُنْ.
مُتَفَاعِلَاتُنْ (تَرْفِيلٌ): لا تحويل له.
مُتَفَاعِلَانْ (تَذْيِيلٌ): لا تحويل له.
مُتَفَا (حَذَذٌ): فَعِلُنْ.
مُتْفَاعِلُنْ (إِضْمَارٌ): مُسْتَفْعِلُنْ.
مُتْفَاعِلْ (إِضْمَارٌ وَقَطْعٌ): مَفْعُولُنْ.
مُتْفَاعِلَاتُنْ (إِضْمَارٌ وَتَرْفِيلٌ): مُسْتَفْعِلَاتُنْ.
مُتْفَاعِلَانْ (إِضْمَارٌ وَتَذْيِيلٌ): مُسْتَفْعِلَانْ.
مُتْفَا (إِضْمَارٌ وحَذَذٌ): فَعْلُنْ.
مُفَاعِلُنْ (وَقْصٌ): لا تحويل له.
مُفَاعِلْ (وَقْصٌ وَقَطْعٌ): فَعُولُنْ.
مُفَاعِلَاتُنْ (وَقْصٌ وَتَرْفِيلٌ): لا تحويل له.
مُفَاعِلَانْ (وَقْصٌ وَتَذْيِيلٌ): لا تحويل له.
مُفَا (وَقْصٌ وَحَذَذٌ): فَعَلْ.
مُتَفَعِلُنْ (طَيٌّ): لا تحويل له.

مُتَفَعِلَاتُنْ (طَيٌّ وَتَرْفِيلٌ): لا تحويل له.
مُتَفَعِلَانْ (طَيٌّ وَتَذْيِيلٌ): لا تحويل له.
مُتْفَعِلُنْ (خَزْلٌ): مُفْتَعِلُنْ.
مُتْفَعِلْ (خَزْلٌ وَقَطْعٌ): فَاعِلُنْ.
مُتْفَعِلَاتُنْ (خَزْلٌ وَتَرْفِيلٌ): مُفْتَعِلَاتُنْ.
مُتْفَعِلَانْ (خَزْلٌ وَتَذْيِيلٌ): مُفْتَعِلَانْ.
مُتْفَ (خَزْلٌ وَحَذَذٌ): فَعْلُ.
عِلُنْ (كِتَافٌ): فَعَلْ. وهو حذف سببين من أول الجزء، ضِدُّ الكَتْفِ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «فَاعِ لَاتُنْ» القياسية:
فَاعِ لَاتُ (كَفٌّ): فَاعِلَاتُ.
فَاعِ لَتُنْ (قَبْضٌ): لا تحويل له. ومنعوا القَبْضَ فيه بعلَّة أَنَّ الوتد المفروق ضعيفٌ؛ فلا يجوز اعتمادُ السببِ المزاحَفِ عليه!!. وعليه فالحذف أقبح من القَبْضِ، والكَتْفُ أقبح منهما.
فَاعِ لَا (حَذْفٌ): فَاعِلُنْ.
فاعِ (كَتْفٌ): فَعْلُ.
تحاويلُ وزحافات وعلل «مُسْتَفْعِ لُنْ» القياسية:
مُسْتَفْعِ لَانْ (تَسْبِيغٌ): لا تحويل له.
مُتَفْعِ لُنْ (خَبْنٌ): مَفَاعِلُنْ.
مُسْتَفْعِ (حَذْفٌ): فَاعِيلُ.
مُتَفْعِ (خَبْنٌ وَحَذْفٌ): فَعُولُ.
مُسْتَفْعِلُ (كَفٌّ): مَفْعُولُكَ.
مُسْتَفْعِلْ (قَصْرٌ): مَفْعُولُنْ.
- نقل ثانوي مزدوج، وهو نادرٌ وقوعُه، وهو أن يُنقَلَ الجزء مرتين، وغالبًا ما يكون النقلُ الأول لازمًا، ويقع هذا النقلُ في نحو: «مُسْتَفْعِلُنْ» حين يكون مذالًا مطويًّا، فيصير: «مُسْتَعِلُنْ نْ»، فينقل أولًا وجوبًا إلى «مُسْتَعِلانْ»؛ وذلك لئلا يلتقيَ ساكنانِ على غيرِ حدِّه، وهما هنا النونان، ثم يُنقَلُ ثانيًا استحسانًا إلى «مُفْتَعِلانْ»، وهذا كما ترى نقلٌ مزدوج.
وكذلك حين يكون الجزء نفسُه مذالًا مخبولًا، حيث يصير: «مُتَعِلُنْ نْ»، فينقل أولًا وجوبًا إلى «مُتَعِلانْ»؛ وذلك لئلا يلتقيَ ساكنانِ على غيرِ حدِّه، وهما النونان، ثم يُنقَلُ ثانيًا استحسانًا إلى «فَعَلَتَانْ»، وهذا كما ترى نقلٌ مزدوج أيضًا.
وكذلك الجزء «فاعِلاتُنْ» حين يكون مُسَبَّغًا، فيصير: «فاعِلاتُنْ نْ»، فينقل أولًا وجوبًا إلى «فاعِلاتَانْ»؛ وذلك لئلا يلتقيَ ساكنانِ على غيرِ حدِّه، وهما النونان، ثم يُنقَلُ ثانيًا استحسانًا إلى «فاعِلِيَّانْ»، وهذا كما ترى نقلٌ مزدوج أيضًا.
تَنبِيهٌ مُهِمٌّ في النَّقْلِ والتَّحْوِيلِ:
هناك نوعان من النقل القياسي:
- نوعٌ لازم تحتمه قواعد العربية، وهو نقلُ نحوِ: «فاعِلُنْ نْ» مثلًا إلى «فاعِلانْ» إذ لا يلتقي ساكنان إلا على حدِّ التقائهما.
- نوعٌ مستحسن وليس بلازمٍ، وهو نقلُ نحوِ: «فاعِلُنْ تُنْ» إلى «فاعِلاتُنْ».
فأما الأول اللازم فنحن نثبته في التقطيع تحت الأبيات، ولا نعتبره نَقْلًا مع ذِكْرنا له في أقيسة النقل؛ إذ هو لازمٌ لا فكاك منه.
وأما الثاني فنحن نكتبه على أصله هكذا: «فاعِلُنْ تُنْ»؛ لأنه ليس لازمًا تحتمه قواعد العربية، بل هو مستحسن فقط.

وذلك لأن مَذهبَنا عَدَمُ ذِكْرِ النَّقْلِ أثناءَ التعليم والتأليف في هذا الفن وإفراده بعنوانٍ خاصٍّ به كما قد فعلنا، فكُنْ من هذا على ذُكْرٍ أبدًا.

وجديرٌ بالذِّكْرِ أنَّ من الأجزاء المزاحفَةِ أجزاءً لا تُنقَلُ، بل تَبْقَى على ما هي عليه من الزحاف أو العلة، وتلكمُ الأجزاءُ هي:

1 - «فَعُولُ» المقبوض، وأصله: فَعُولُنْ.
2 - «فَعُولْ» المقصور، وأصله: فَعُولُنْ.
3 - «مَفاعِيلُ» المكفوفُ، وأصله: مَفاعِيلُنْ.
4 - «مَفاعِيلْ» المقصور، وأصله: مَفاعِيلُنْ.
5 - «مَفاعِلُنْ» المقبوض، وأصله: مَفاعِيلُنْ.
6 - «مُفاعِلُنْ» الموقوص، وأصله: مُتَفاعِلُنْ.
7 - «فاعِلُنْ» المشتور، وأصله: مَفاعِيلُنْ.
8 - «فَعِلُنْ» المخبونُ، وأصله: فاعِلُنْ.
9 - «فاعِ لَتُنْ» المقبوض، وأصله: فاعِ لاتُنْ.
10 - «مُسْتَفْعِلُ» المكفوف، وأصله: مُسْتَفْعِلُنْ.
11 - «فاعِلاتُ» المكفوفُ، وأصله: فاعِلاتُنْ.
12 - «فَعِلاتُنْ» المخبون، وأصله: فاعِلاتُنْ.
13 - «فَعِلاتُكَ» المخبون، وأصله: فاعِلاتُكَ.
14 - «فَعِلاتُ» المشكولُ، وأصله: فَاعِلاتُنْ.

فلا تُعَنِّي نَفْسَكَ في البحث عن نَقْلٍ لها ولأمثالِها إذا هي وقعتْ لك في شِعْرٍ قديمٍ أو حَدِيثٍ، ولتلك الأجزاءِ علامتانِ تُمَيِّزانِها عن غيرِها مما يُنقَلُ مِن الأجزاءِ، نذكرُها تتميمًا للفائدة، وهما:

العلامة الأولى: أن يُوجَدَ الجزءُ نَفْسُــه في أقيســة النقل الثانوي كما هو بزحافِهِ أو عِلَّتِهِ، نحو: «فَعِلُنْ» المخبون.

العلامة الثانية: أن لا يُوجَدَ للجُزءِ في أقيســة النقل الثانوي ما يُنقَلُ إليه من حيث الحركاتُ والسكناتُ، نحو: «فَعُولُ» المقبوض.

رَايُ الباحِثِ في النَّقْلِ أثناءَ التَّعلِيمِ

النقل العَرُوضـــي أثنا التعليم -في وجهة نظرنا المتواضـــعةِ- سُـــبَّةٌ في تعليمِ قياسِ عِلم العَرُوض الخليلي، وكذلك في الكتب التي تتعامل مع مَن يريد تعلُّمَ العَرُوض، حيث تُخفي ما حَدَثَ في الجزء؛ فلا يهتدي المتعلِّمُ إلى ما حَدَثَ فيه من زحافٍ أو علة، بل يجعل الصورةَ أمامه مُضطربةً مشوَّشَةً. ولعلي لا أكون مبالغًا حين أقول: إن جُلَّ من ينصرفون عن هذا العِلْم إنما ينصرفون عنه بسببٍ من ثلاثةِ أشْياءَ أساسِيَّةٍ لا رابعَ لها:

الأول: عدم الربط الدقيق بين مواقع الأوتاد وتقليبات البحور في كل دائرة، حتى يكونَ العلم واضحًا متماسكًا، وهذا ما تظهر معالجَتُه واضحةً جليَّةً في «تقليبات البحور» من بحثنا هذا.

والثاني: عدم تنظيم «الزحافات والعلل» تنظيمًا منطقيًا، حتى تَثْبُتَ في الذهن؛ فلا تضـــيع، ولا تتداخل، ولا تلتبس، وهذا ما تظهر معالجَتُه واضحةً جليَّةً في «الزحافات والعلل» من بحثنا هذا.

والثالث: الميل إلى ما يُسـمَّى بالنقل أثناءَ التعليم وأثناء التأليف دون الإشـارة إلى ما تَمَّ النقلُ عنه في كثيرٍ من الأحيان، وهذا ما تظهر معالجَتُه واضـــحةً جليَّةً على طول بحثنا هذا، حيث أهملنا فيه النقل، ثُمَّ أفردنا الكلام عليه هنا كما ترى.

والمختارُ عندنا أن لا نُشــيرَ إلى النقل العَرُوضـــي للأجزاء المزاحفة إلَّا في الحواشـــي أو تحت الأجزاء المزاحفة على ما ســـتراه قريبًا في «أمثلة على التحويل والنقل أثناء التعليم»، وذلك للحفاظ على الفهم، ولِرَصْدِ ما حَدَث في الأجزاء العروضية، ولتحسين صُورة الجُزْءِ المزاحَفِ أو المعلولِ بعيدًا عن الخَلْطِ والتَّلبِيس.

وإيمانًا منا بأهمية هذه النقاط التي ذكرْناها، حاوَلْنا جاهدين -والفضلُ لله وحدَهُ- أن نتجنب ما يجب تجنُّبُه منها، وأن نُوَضِّـــحَ ما يجب توضـــيحُه، وإنما حاوَلْنا ذلك إكرامًا لهذا العَلَمِ: الخليلِ بْنِ أحمدَ رحمه الله تعالى، ثُمَّ إكرامًا لهذا العِلْمِ الذي هو ثَمَرةٌ من ثَمَرات عَبْقَرِيَّتِهِ، ونرجو أن نكون قد وُفِّقْنا في ذلك، ومن اللهِ وحدَهُ نَسْتَمِدُّ العَوْنَ والتوفيق.

أمثلة على التحويل والنقل أثناء التعليم:

قال أبو العلاء المعري [مخلع البَسِيط]:

هَلْ تُمْسِكُ الْماءَ لِي مَزادَى * مِنْ بَعْدِ ما فُرِّيَ الْأَدِيمُ ... ...

تَمادَتِ الْكَاسُ بِالنَّدامَى * وَحُقَّ أَنْ يَنْدَمَ النَّدِيمُ

ما في بَنِي آدَمٍ غَنِيٌّ * بَلْ كُلُّهُمْ مُقْتِرٌ عَدِيمُ

يَغْنَى الَّذِي ما لَه فَناءٌ * وَذَلِكَ الواحِدُ الْقَدِيمُ

البيت: هَلْ تُمْسِكُ الْماءَ لِي مَزادَى * مِنْ بَعْدِ ما فُرِّيَ الْأَدِيمُ ... ...

تقطيعه: هَلْ تُمْ سِكُلْ: ما ءَلِي: مَزا دَى * مِنْ بَعْ دِما: فُرْ رِيَلْ: أَدِي مُو

وزنه: مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ

نقله: مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ

زحافاته وعلله: سالم سالم مخبونة مقطوعة ... سالم سالم مخبون مقطوع

البيت: تَمادَتِ الْكَاسُ بِالنَّدامَى * وَحُقَّ أَنْ يَنْدَمَ النَّدِيمُ ... ...

تقطيعه: تَما دَتِلْ: كَا سُبِنْ: نَدا مَى * وَحُقْ قَأَنْ: يَنْ دَمَنْ: نَدِي مُو

وزنه: مُتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ * مُتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ

نقله: مَفاعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ * مَفاعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ

زحافاته وعلله: مخبون سالم مخبونة مقطوعة ... مخبون سالم مخبون مقطوع

البيت: ما في بَنِي آدَمٍ غَنِيٌّ * بَلْ كُلُّهُمْ مُقْتِرٌ عَدِيمُ ... ...

تقطيعه: ما في بَنِي: آ دَمِنْ: غَنِي يُنْ * بَلْ كُلْ لُهُمْ: مُقْ تِرُنْ: عَدِي مُو

وزنه: مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ
نقله: مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ * مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ
زحافاته وعلله: سالم سالم مخبونة مقطوعة ... سالم سالم مخبون مقطوع
البيت: يَغْنَى الَّذِي ما لَه فَناءٌ * وَذَلِكَ الواحِدُ الْقَدِيمُ ... ...
تقطيعه: يَغْ نَلْ لَذِي: ما لَهُو: فَنا ءُو * وَذا لِكَلْ: وا حِدُلْ: قَدِي مُو
وزنه: مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ * مُتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُتَفْعِلْ
نقله: مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ * مَفاعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُنْ
زحافاته وعلله: سالم سالم مخبونة مقطوعة ... مخبون سالم مخبون مقطوع

توصيات في النقل والتحويل

نرى لزامًا على المُعلم أثناءَ التعليم أن يَنُصَّ على التقطيع بالأجزاء المزاحفة أولًا، ثم يضـــع النقل تحتها كما هو مُبَيَّنٌ في الأمثلة الســابقة، أو في حواشـــي بحثه كما ســبق أن أشـرْنا، أو لا يذكر النقل أصــــلًا، بل يثبته في باب له مســـتقل كما فعلنا في هذا البحث، لما لذلك من عَظِيم الأثَرِ في حفظ الشَّاديين لما يعتري الأجزاءَ العَرُوضيةِ من الزحافات والعلل، ثم نحن نزوِّدهم في باب مستقل بالنقل الذي يجعل في النطق بالأجزاء انسيابيةً وجَمالًا، فكُن مِن ذلك على ذُكْرٍ أَبَدًا.

الُمهمَلُ أَقسامُهُ وفائِدَةُ ذِكْرِهِ

ينقسم المهمل في الدوائر على قسمين:

القســم الأول: مهمل مركب من بعض «الأصــول الأربعة»، وهذا القســم إذا كانت أجزاؤه كلها أصــولًا، ففرعه أو فرعاه جميعًا قد تكون بحورًا مستعملة داخلة في الدائرة وإن كان أصلها خارجًا من الدائرة لا يستعمل.

ومن هذا القسم: المُسْتَطِيل المهمل الذي وزنه:

مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ * مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ

وفرعاه: البَسِيط بتطريف أوتاده، والمَدِيد الثاني باختلال أوتاده، وهما مستعملان وإن كان أصلُهما الذي هو المُسْتَطِيل خارجًا من الدائرة غيرَ مستعمل.

ومنه أيضًا: المُضارِع المهمل الذي وزنه:

فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ * فاعِ لاتُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

وفرعاه: المُقْتَضَب بتطريف أوتاده، والمُجْتَثّ بتوسيط أوتاده، وهما مستعملان وإن كان أصلُهما الذي هو المُضارِع خارجًا من الدائرة غيرَ مستعمل.

ومنه أيضًا: المُتَضارِع المهمل الذي وزنه:

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ * مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ فاعِ لاتُنْ

وأحد فرعيه السَّرِيعُ بتطريف أوتاده، وهو مستعمل وإن كان أصلُه الذي هو المُتَضارِع خارجًا من الدائرة غيرَ مستعمل.

القســم الثاني: مهمل مركب من بعض «الفروع الســبعة»، وهذا القســم إذا كانت أجزاؤه كلها فروعًا، فربما كان أصله داخلًا في الدائرة مستعملًا.

ومن هذا القسم: المَدِيد الأول المهمل، ووزنه:

فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ * فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

وأصله الذي هو الطَّوِيلُ داخلٌ في الدائرة مستعملٌ.

ومنه أيضًا: المُمْتَدّ المهمل، ووزنه:

فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ * فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

وأصله الذي هو الطَّوِيلُ داخلٌ في الدائرة مستعملٌ.

ومنه أيضًا: المُتَوافِر المهمل، ووزنه:

فاعِلاتُكَ فاعِلاتُكَ فاعِلاتُكَ * فاعِلاتُكَ فاعِلاتُكَ فاعِلاتُكَ

وأصله الذي هو الوافرُ داخلٌ في الدائرة مستعملٌ.

وفيما سبق من أقسام المهمل فائدتان لذِكْرِهِ في الدوائر:

الفائدة الأولى: إذا كانت أجزاءُ المهمل كلُّها أصـــولًا، ففرعه أو فرعاه جميعًا قد تكون بحورًا مستعملة داخلة في الدائرة وإن كان أصلها خارجًا من الدائرة لا يستعمل.

الفائدة الثانية: إذا كانت أجزاءُ المهملِ كلُّها فروعًا، فربما كان أصلُه داخلًا في الدائرة مستعملًا.

نُضيف إليهما هاتين الفائدتين:

الفائدة الثالثة: لما كانت دوائرُ الخليل رحمه الله تدور على أدوارٍ ثلاثية مطردة، وهي أن تكون الأوتاد بَدْءًا، ثم طَرَفًا، ثم وَسَطًا، ولما كانت البحور المهملة ممتزجةً بهذه الأدوار مُشَــكِّلَةً لهيْكَلِها، فمرةً تأتي أوتاد البحرِ المهملِ بَدْءًا، وذلك كالمُسْتَطِيلِ والمُضــارِع والمُتَضــارِع، ومرةً تأتي أوتادُهُ طَرَفًا كالمَدِيد الأول، ومرةً تأتي وَسَطًا كالمُتَوافِر والمُتَّئِد، فلما كان ذلك كذلك، كان لِزامًا على الخليل رحمه الله أن يذْكُرَ المهملَ في دوائره حتى لا تختل وتنمحيَ الصورةُ الكامِلة لهذه الأدوار التي تدور عليها دوائره، والتي يحتل فيها الصدارةَ الوتدُ بنوعيه: المجموعِ والمفروقِ.

الفائدة الرابعة: ذَكَرَ الخليلُ بنُ أحمدَ رحمه الله المهملَ من البحور ليُنَبِّهَ أيضًا على أنه يجوز رُكُوبُه فيأتي عليه شِعرٌ وإن كان ذَوْقُ العرب رَفَضَه في القديم فلم يُنْشِئْ عليه شِعرًا، ودليل ذلك أنَّا واجدون أمثلةً وَضَعَها العَرُوضيون على البحور الْمُهْمَلَة إشارةً منهم إلى أن هذا ممكن لا غَضاضة فيه، ومن ذلك ما جاء مثالًا لـ «بحر المُسْتَطِيل المهمل» الذي هو مقلوبُ «بحر الطَّوِيل»:

لَقَدْ هاجَ اشْتِياقِي غَرِيرُ الطَّرْفِ أَحْوَرْ * أُدِيرَ الصُّدْغُ مِنْهُ عَلَى مِسْكٍ وَعَنْبَرْ

ويستعمل مشطورًا، ومنه:

أَيَسْلُو عَنْكَ قَلْبٌ * بِنارِ الْحُبِّ يَصْلَى

ومن ذلك أيضًا ما جاء مثالًا لـ «بحر المُمْتَدّ المهمل» الذي هو مقلوب «بحر المَدِيد»:

سائِرٌ فِي الْبَرارِي هائِمٌ فِي الصَّحارِي * قادِمٌ مِنْ بَعِيدٍ وَيْحَهُ كَيْفَ حارَا

ويستعمل مشطورًا، ومنه:

عُتْبُ ما لِلْخَيالِ * خَبِّرِينِي وَمالِي

ومن ذلك أيضًا ما جاء مثالًا لـ «بحر المُتَوافِر المهمل» الذي هو محرَّف «بحر الرَّمَل» والفرع الثاني للوافر:

خَيْرُ صَحْبِكَ ذُو الْمَواهِبِ والتَّعاوُنِ * فِي النَّوائِبِ والتَّزاوُرِ والتَّشاوُرِ

ومنه أيضًا:

ما وَقُوْفُكَ بِالرَّكائِبِ فِي الطَّلَلْ * ما سُؤالُكَ عَنْ حَبِيبِكَ قَدْ رَحَ

ومنه أيضًا:

ما أَصابَكَ يا فُؤادِي بَعْدَهُمْ * أَيْنَ صَبْرُكَ يا فُؤادِي ما فَعَلْ

وفي الأخيرين حذفُ السبب الثقيل برمته من آخر الجزء في العروض والضرب معًا، وهو علة نقص لم يذكرها الأقدمون، وألحقناها بالحذف عندهم الذي هو حذف سبب خفيف من آخر الجزء، وأسميناها الحِذافَ.

ومن ذلك أيضًا ما جاء مثالًا لـ «بحر المُتَّئِد المهمل» الذي هو مقلوب «بحر المُجْتَثّ»:

ما لِسَلْمَى فِي الْبَرايا مِن مُّشْبِهٍ * لا وَلا الْبَدْرُ الْمُنِيرُ الْمُسْتَكْمِلُ

ومن ذلك أيضًا ما جاء مثالًا لـ «بحر المُتَضارِع المهمل» الذي هو مقلوب «بحر المُضارِع المهمل»:

لَقَدْ نادَيْتُ أَقْوامًا حِينَ جاءُوا * وَما بِالسَّمْعِ مِنْ وَقْرٍ لَوْ أَجابُوا

ومن ذلك أيضًا ما جاء مثالًا لـ «بحر المُضارِع المهمل»:

مَنْ مُجِيرِي مِنَ الْأَشْجانِ والْكَرْبِ * مَنْ مُزِيْلِي عَنِ الْإِبْعادِ بِالْقُرْبِ

فها نحن أولاء قد رأينا أنه من الممكن والجائز والسائغ ركوبُ المهملات من البحور وإن كان العَرَبُ القُدماء لم يُنْشِئُوا عليها شِعْرًا، ومعرفتُنا بكونِ هذا ممكنًا سائغًا معدودةٌ من فوائد ذكر البحور المهملة في الدوائر الخمس، والله أعلم.

تَنبِيهٌ مُهِمٌّ في بحرِ المُتدارِكِ:

بحر المُتَدارِك كان من البحور المهملة زَمَنَ الخليلِ رحمه الله، ولكنه استُعمِلَ بعده، فوَهِمَ مَن ليس له عِلْمٌ أنه مُسْتَدْرَكٌ على الخليل، وليس ذلك كذلك، بل الخليلُ كان يَعرِفُه، بدليلِ وجودِهِ في دوائرِهِ، ولكنَّهُ كان مُهمَلًا عنده؛ إذ لم يَقِفْ له على مثالٍ، فكُنْ من ذلك على ذُكْرٍ أَبَدًا، ولا تكُنْ أسيرَ التلقيدِ.

القَافِيَةُ .. حُرُوفُهَا وحَرَكاتُهَا وعُيُوبُهَا

للقافيةِ الَّتِي هي مِن المحرَّكِ قبلَ الساكنينِ إلى انتهاءِ البيتِ سِتَّةُ أَحْرُفٍ وستُّ حَرَكاتٍ:

أما الأحرف السّتَّةُ فهي:

1 - الرَّوِيُّ، وهو الحَرْفُ الذي تُبْنَى عليه القَصِيدةُ وتُنْسَبُ إليه، فيقال: قصيدة رائيةٌ أو داليةٌ ... وهكذا. وهو مِنَ الِارْتِوَاءِ؛ لأَنَّهُ تَمَامُ البَيْتِ.

2 - الرِّدْفُ، وهو السَّابِقُ المُباشِرُ للرَّوِيّ. وقد أجمع حذّاق أهل العلم من البصريين والكوفيين على أن كل وزن نقص من أتمّ بنيانه حرفٌ متحرك عُوّضَ حرفَ المد واللين من ذلك الحرف، فلم يجئ إلا مُرْدَفًا بياء، أو واو، أو ألف.

3 - الدَّخِيلُ، وهو حرف متحرك يقع بين ألف التَّاسِيسِ والرَّوِيّ، وسُمِّي دَخِيلًا لأنه دَخِيلٌ في القافية؛ وذلك لِوُقُوعِهِ بين حرفَيْنِ يخضَعانِ لمجموعةٍ من الشُّرُوطِ في حينِ لا يخضَعُ هو لشروطٍ مُماثِلَةٍ؛ فشابَهَ الدَّخِيْلَ في القَوْمِ، وهو لا يُلتزَمُ بذاتِهِ بل بنَظِيرِهِ، بينما تُلْتَزَمُ حَرَكَتُهُ.

وما لا يُلْتَزَمُ في القافيةِ إذا الْتَزَمَهُ الشاعِرُ، كان ذلك منه مِن لُزُومِ ما لا يَلْزَمُ، كفِعْلِ شَيْخِ المَعَرَّةِ في لُزُومِيَّاتِهِ.

4 - التَّاسِيسُ، وهو أَلِفٌ بينها وبين الرَّوِيِّ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ بذاتِهِ بل بِنَظِيرِه دُونَ حَرَكَتِه؛ إذ هي مُلْتَزَمَةٌ، ويَكُونُ هُوَ والرَّوِيُّ مِن كَلِمَةٍ كالألِفِ في «مُجَاهِد»، وأما الألف في نحو: «بَدَا لِيَا»، و: «كَمَا هُمَا» فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَاسِيسًا ولَغْوًا.

5 - الوَصْلُ، وهو حَرْفُ المَدِّ الناشئُ من إشباعِ حركةِ الرَّوِيِّ، وقد يكون أصليًّا كما في عَصَا، ومَفْهُومُهُ أَنَّ الرَّوِيَّ السَّاكِنَ لا يَكُونَ بعدَهُ وَصْلٌ، وهذا يقتضي أَنْ يَكُونَ الرويُّ في مِثْلِ قَوْلِهِ:

يا أَيُّهَا الرَّاكِبَانِ السَّائِرَانِ مَعًا
قُولَا لِسِنْبِسَ فَلْتَقْطِفْ قَوَافِيهَا

هو الهاءَ لا الياءَ المثناةَ مِنْ تَحْتُ؛ إِذْ لو كانتِ الياءُ المثناةُ من تحتُ هُنَا هِيَ الرَّوِيَّ وَهِيَ ساكنةٌ، لكانت الهاءُ وَصْلًا لها، والوَصْلُ لا يَكُونُ إلَّا للرَّوِيِّ المُتَحَرِّكِ.

وسِنْبِسُ: حَيٌّ مِن طَيِّئٍ.

6 - الخُرُوجُ، وهو حَرْفُ المَدِّ الناشِئُ مِن إشباعِ النَّفَاذِ الذي هُوَ حركةُ الوَصْلِ إذا كان الوَصْلُ غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ، كالألف في «هُبُوبُهَا» والواو في «أَذْكُرُهُ» والياء في «نَعْلِهِ»، فالهاآت هنا وَصْلٌ، وحَرَكاتُهَا نَفَاذٌ، والحَرْفُ الناشِئُ مِن إشباعِ النَّفَاذِ خُرُوجٌ.

وأما الحركات السّتُّ فهي:

1 - الرَّسُّ، وهو فتحة ما قَبْلَ التَّاسِيسِ، ويرى الجرمي -وَهُوَ مُحِقٌّ- أَنْ لا حاجةَ إلى ذِكْرِها؛ إذ ما قَبْلَ الألِفِ لا يكون إلا مفتوحًا كفتحة العين المهملة من «المَعَابِد».

2 - الإِشْبَاعُ، وهو حركة الدَّخِيلِ ككسرة القاف من «يُعَاقِبُهُ».

3 - الحَذْوُ، وهو حركة ما قَبْلَ الرِّدْفِ، كفتحة القاف من «القَاضِي»، وضمةِ السين المهملة من «رَسُول»، وكسرةِ الميم من «جَمِيل».

4 - التَّوْجِيهُ، وهو حركة ما قَبْلَ الرَّوِيِّ في الشِّعْرِ المُقَيَّدِ كفتحة الراءِ المهملة من «العَرَبْ» بسكون الباء الموحدة.

5 - المَجْرَى، وهو حركة حَرْفِ الرَّوِيِّ، كضمة العين المهملة من «فَذَاكَ رَدْعُ»، وفتحة الميم من «صَامَا» وكسرة اللام من «عَلَى الجَبَلِ». وليس في الرَّوِيِّ المُقَيَّدِ مَجْرًى؛ لأنه لا حَرَكَةَ فيه فتُسَمَّى مَجْرًى.

6 - النَّفَاذُ، وهو حركة الوَصْلِ، كحركة الهاء في «صَعْبُهُ، صَعْبَهُ، صَعْبِهِ»، فالبَاءُ رَوِيٌّ، وحَرَكَتُهَا مُجْرًى، والهاءُ وَصْلٌ، وحَرَكَتُهَا نَفَاذٌ، والواو النَّاشِئَةُ مِن إشباعِ النَّفَاذِ خُرُوجٌ.

عيوب القافية:

ويُفْهَمُ مِن قولنا: عيوب القافية، جوازُ جَمِيعِها مع عَدِّها عُيُوبًا، ويكون التمام والكمال بانعدامها تَمَامًا حِفَاظًا على الطاقةِ الإيقاعية، وقد وقع منها في شِـــعْرِ فُحُولِ الشُّـــعَراءِ قديمًا وحديثًا، وهذا لا يَجْعَلُها عِندَنا سائِغَةً مَقْبُولَةً خلافًا لِغَيْرِنا؛ إذ كلامُنا في التقعيد والقِياس والحفاظِ على الطاقة الإيقاعية.

ثُمَّ إنَّ بَعْضَ هذه العُيُوبِ أَقَلُّ قُبْحًا من بَعْضٍ، فمنها الصَّـغِيرُ، ومنها المُتَوَسِّـطُ، ومنها الكَبِيرُ، ولا اعتِبَارَ عِندَنا بما شاعَ مِن جَعْلِ بَعْضِها غَيْرَ مَعِيبٍ، كالضمة مع الكسرة خاصةً في الإقْواءِ والإشباع مَثَلًا، بل هو عِندَنا مَعِيبٌ أيضًا، ولكِنَّهُ أَقَلُّ قُبْحًا مِن غَيْرِهِ، هذا ما نَدِينُ به في وِجْدَانِنا النَّقْدِيِّ وَقَعَ فيه مَن وَقَعَ خلافًا لغَيْرِنا ممن يَرَى غَيْرَ رَاينا، ولسنا مُتَمَسِّكِينَ في ذلك إلا بما ذَكَرْنا من التقعيد والقياسِ والحفاظِ على الطاقة الإيقاعية، لا بالاستخدامِ ولا حَتَّى بالوارِدِ فيه عن الخليل بن أحمدَ رحمه الله؛ إذْ كثيرًا ما تتضـــارَبُ النُّقُولُ عنه كما لا يَخْفَى، فلم يَكُنْ لنا من سَـبِيلٍ إلى الضَّـبْطِ إلَّا التَّقْعِيدُ والقِياسُ والحفاظُ على الطاقةِ الإيقاعية، فكُنْ مِن ذلك على ذُكْرٍ أبدًا.

الإقْوَاءُ: تغيير المَجْرَى الذي هو حركة الرَّوِيِّ بكســـر وضــــم في القصــــيدة. وهو أَقَلُّ عَيْبًا من الإصـرافِ أو الإسـراف الذي هو تغيير المَجْرَى الذي هو حركة الرَّوِيِّ بفَتْحٍ وكَسْرٍ، أو بفَتْحٍ وضَـمٍّ في القصيدة.

وإليك مثالَهُ:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي
عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ (مُزَوَّدِ)
زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا
وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ (الأَسْوَدُ)
لَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا بِهِ
إنْ كَانَ تَفْرِيقُ الأَحِبَّةِ فِي (غَدِ)

المَجْرَى في الثاني ضمةٌ، بينما هو في الأول والثالث كسرةٌ.

الإصْـرَافُ: تغيير المَجْرَى الذي هو حركة الرَّوِيِّ بفَتْحٍ وكَسْرٍ، أو بفَتْحٍ وضَـمٍّ في القصـيدة. وهو أَشَدُّ عَيْبًا من الإقواء الذي هو تغيير المَجْرَى الذي هو حركة الرَّوِيِّ بكسر وضم في القصيدة.

وإليك مثالَهُ بين فتحة وكسرة:

أَلَمْ تَرَنِي رَدَدْتُ عَلَى ابْنِ لَيْلَى
مَنِيحَتَهُ فَعَجَّلْتُ (الأَدَاءَ)
وَقُلْتُ لِشَاتِهِ لِمَّا أَتَتْنَا
رَمَاكِ اللهُ مِنْ شَاةٍ (بِدَاءِ)

المَجْرَى في الأول فتحةٌ، وفي الثاني كسرةٌ.

وإليك مثالَهُ بين ضمة وفتحة:

لَعَمْرِيْ لَقَدْ كَلَّفْتُها فِيْ مَسِيْرِهَا
بُلُوغَ مَدًى قَدْ قَلَّ فَيْهِ (احْتِمَالُهَا)
وَتَسْأَلُني رِفْقًا بِهَا وَبِضَعْفِهَا
وَلَو خَفَّ مِنْ شَوْقِي أَجَبْتُ (سُؤَالَهَا)
وَلِلْعَيْشِ آمَالٌ بِلَيْلَى تَعَلَّقَتْ
أَخَافُ الْمَنَايَا قَبْلَ كَوْنِيْ (أَنَالُها)

المَجْرَى في الثاني فتحةٌ، بينهما هو في الأول والثالث ضمةٌ.

الإكْفَاءُ: اختلاف حَرْفِ الرَّوِيِّ في القصـيدة بحروفٍ متقاربةِ المخارج، وهو أَقَلُّ عيبًا من الإجازَةِ -أو الإجارَةِ عند الكوفيين- التي هي اختلافُ حَرْفِ الرَّوِيِّ في القصيدة بحروفٍ مُتَبَاعِدَةِ المخارج.

وإليك مثالَهُ:

إِذَا نَزَلْتُ فَاجْعَلَانِيْ (وَسَطَا)

إِنِّيَ شَيْخٌ لَا أُطِيقُ (الغُنَّدَا)

حرف الروي في الأول طاء مهملة، وفي الثاني دال مهملة، ومخرجهما واحدٌ، وهو طَرَفُ اللِّسَانِ وأُصُولُ الثَّنَايَا.

الإِجَازَةُ أو الإِجَارَةُ: اختلاف حَرْفِ الرَّوِيِّ في القصيدة بحروفٍ مُتَبَاعِدَةِ المخارج، وهي أشد عيبًا من الإكفاء الذي هو اختلافُ حَرْفِ الرَّوِيِّ في القصيدة بحروفٍ متقاربةِ المخارج.

وإليك مثالَهُ:

خَلِيلَيَّ سِيرَا وَاتْرُكَا الرَّحْلَ إِنَّنِي

بِمَهْلَكَةٍ وَالعَاقِبَاتُ (تَدُورُ)

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ (نَجِيبُ؟)

حرف الروي في الأول راءٌ مهملة، وفي الثاني باء موحدة، وهما متباعدان في المخرج.

الإِيطَاءُ: إعادة كلمة القافية بلفظِها ومعناها مرَّةً ثانيةً قَبْلَ أَنْ يَفْصِلَ بينها وبين سابِقَتِها سَبْعَةُ أبياتٍ على الأَقَلِّ؛ إذ يدُلُّ هذا التَّكْرَارُ المتقارِبُ على قِلَّةِ إلمامِ الشاعرِ بمُفْرَدَاتِ اللُّغَة، وإنما يكون مُسْتَحْسَنًا إذا بَعُدَتِ المسافةُ.

وأما ما قيل من أنه عيب مقبول من المُوَلَّدِين أو المُحْدَثِينَ دون غَيْرِهم؛ وذلك لِوُقُوعِهِ في قديمِ الشِّعْرِ كثيرًا، فهذا مما يعجب الإنسانُ له، إذ المسألة مسألة قياسٍ بصرف النظر عن وقوعه بكثرةٍ أو بِقِلَّةٍ، عند الأقدمين أو المولدين أو المحدثين؛ إذ المسألة ليست راجعةً إلى المُسْتَخْدِمِ، وإنما إلى العلة التي ذكرناها من أَنَّهُ دالٌّ على قِلَّةِ إلمام الشاعِرِ بمُفْرَدَاتِ اللُّغَة، وهذا مما يستوي فيه الشعراءُ جميعهم قَدِيمُهُم ومُولَّدُهُم وحَدِيثُهُم.

وإليك مثاله:

لَقَدْ هَتَفَتْ فِي جُنْحِ لَيْلٍ حَمَامَةٌ

عَلَى فَنَنٍ وَهْنًا وَإِنِّي لِنَائِمُ

أَأَزْعُمُ أَنِّي هَائِمٌ ذُو صَبَابَةٍ

لِسُعْدَى وَلَا أَبْكِي وَتَبْكِي (الحِمَائِمُ)

كَذَبْتُ وَبَيْتِ اللهِ لَوْ كُنْتُ عَاشِقًا

لَمَا سَبَقَتْنِي بِالبُكَاءِ (الحِمَائِمُ)

وليس من الإيطاء قوله:

مَاذَا نُؤَمِّلُ مِنْ زَمَانٍ لَمْ يَزَلْ

هُوَ رَاغِبًا فِي خَامِلٍ عَنْ (نَابِهِ)

نَلْقَاهُ ضَاحِكَةً إِلَيْهِ وُجُوهُنَا

وَتَرَاهُ جَهْمًا كَاشِرًا عَنْ (نَابِهِ)

إذ نابه الأولى من النَّباهَةِ، وأما الثانية فهي النَّابُ المعروف.

التَّضْمِينُ: تعلُّق قافيةِ البيتِ بالبيتِ الذي يليه؛ إذ الشِّعْرُ العَرَبِيُّ مَبْنِيٌّ على وِحْدَةِ البَيْتِ لا على وِحْدَةِ القَصِيدة كالشِّعْر الحُرّ المعاصِر. ولكِنَّهُ لكثرة وُقُوعِهِ في الشِّعْرِ قَدِيمًا وحَدِيثًا لا يُعَدُّ مِنَ العُيُوبِ القَبِيحَةِ على الإطلاق، بل منه مقبول ومرفوض.

مثال المقبول:

وَتَعْرِفُ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ (شَمَائِلًا)

وَمِنْ خَالِهِ وَمِنْ يَزِيدَ وَمِنْ حُجُرْ

(سَمَاحَةَ ذَا وَبِرَّ ذَا وَوَفَاءَ ذَا

وَنَائِلَ ذَا) إِذَا صَحَا وَإِذَا سَكِرْ

فــ «سماحة» وما بعده بَدَلُ اشتمالٍ من «شمائلًا»؛ وفيه فصل بين ما يتم الكلام من دونه كالتوابع وما أشبهها من الفضلات.

ومثال المرفوض:

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ
وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ (إِنِّي
شَهِدْتُ) لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ
شَهِدْنَ لَهُمْ بِحُسْنِ الظَّنِّ مِنِّي

إذ فيه فصــل بين ما لا يتم الكلامُ إلا به، كفاعل بعد فعله، والصــلة بعد الموصــول، والجواب بعد الشرط، والخبر بعد المبتدأ وهكذا.

سِنَادُ التَّأسِيسِ: أَنْ يجيء بيتٌ مُؤَسَّسًا وآخَرُ غَيْرَ مُؤَسَّسٍ.

وإليك مثالَهُ:

الرَّايُ رَايُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ إِذَا
حَارَتْ رِجَالٌ وَضَلَّتْ فِي (مَرَائِيهَا)
أَسْدَى إِلَيَّ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ يَدًا
جَلَّتْ كَمَا جَلَّ فِي الأَمْلَاكِ (مُسْدِيهَا)
بَيْضَاءُ مَا شَابَهَا لِلأَبْرِيَاءِ دَمٌ
وَلَا تَكَدَّرَ بِالآثَامِ (صَافِيهَا)

فالبيتان الأول والثالث فيهما ألف التأســيس، والبيت الثاني غير مؤســس. وأما كلمة «بيضـــاءُ» فالرفع فيها عندنا أَجْوَدُ هَرَبًا من وُقُوعِ الإيطاءِ وإن كان من النوعِ المَقْبُولِ، ويكون التقدير: هي بيضاءُ، أي: اليدُ الَّتِي جَلَّتْ.

ويَخِفُّ وَطْئُهُ وقُبْحُهُ إذا كان الحَرْفُ الذي بعد الألِفِ مَفْتُوحًا؛ لأَنَّ فَتْحَتَهُ تَغْلِبُ على فتحةِ الألِفِ، وذلك كما في نحو:

مُبَارَكٌ لِلأَنْبِيَاءِ (خَاتَمُ)
مُعَلِّمٌ آيَ الهُدَى (مُعَلَّمُ)

سِنَادُ الإِشْبَاعِ: تغيير حركة الدَّخِيلِ مطلقًا، أي: أيًّا كان نَوْعُ الحَرَكَتَيْنِ خلافًا لِمَنْ فَصَّلَ.

وإليك مثالَهُ:

وَهَلْ يَتَكَافَا النَّاسُ شَتَّى خِلَالِهِمْ
وَمَا تَتَكَافَا فِي اليَدَيْنِ (الأَصَابِعُ)
يُبَجَّلُ إِجْلَالًا وَيُكْبَرُ هَيْبَةً
أَصِيلُ الحِجَى فِيهِ تُقًى (وَتَوَاضُعُ)

حركة الدخيل في الأول الكســرة، وفي الثاني الضـــمة، ويَتَّضِـــحُ قُبْحُهُ إذا نطقنا المقطعَيْنِ هكذا: صَابِعُ، وَاضُعُ.

وليس في القافيةِ غَيْرِ المُؤَسَّـسَـةِ إِشْـبَاعٌ؛ لأنها لا يجتمع فيها أَلِفُ تَاسِـيسٍ مَعَ الرَّوِيِّ فيُسَـمَّى ما بينهما مِنَ الحروف دَخِيلًا، وتُسَمَّى حَرَكَتُهُ إِشْبَاعًا.

سِنَادُ الرِّدْفِ: أَنْ يجيء بيتٌ مُرْدَفًا وآخَرُ غَيْرَ مُرْدَفٍ.

وإليك مثاله:

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا
فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا (تُوصِهِ)
وَإِنْ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ الْتَوَى

فَشَاوِرْ حَكِيمًا وَلَا (تَعْصِهِ)
فالبيت الأول مُرْدَفٌ، والثاني غير مُرْدَفٍ.
سِنادُ الحَذْوِ: تغيير حركة ما قَبْلَ الرِّدْفِ مُطْلَقًا.
وإليك مثالَهُ:
السِّحْرُ مِنْ سُودِ العُيُونِ لَقِيتُهُ
وَالبَابِلِيُّ بِلَحْظِهِنَّ (سُقِيتُهُ)
النَّاعِسَاتُ المُوقِظَاتُ مِنَ الهَوَى
المُغْرِيَاتُ بِهِ وَكُنْتُ (سَلَيْتُهُ)
حركة ما قَبْلَ الرِّدْفِ في الأَوَّلِ الكسرةُ، وفي الثاني الفَتْحَةُ.

سِـــنَادُ التَّوْجِيهِ: تغيير حركة ما قَبْلَ الرَّوِيِّ المُقَيَّدِ مُطْلَقًا، أي: أيًّا كان نَوْعُ الحَرَكَتَيْنِ خلافًا لِمَنْ فَصَّلَ فقال: «بأن تكون قبل الرَّوِيِّ المُقَيَّدِ فتحةٌ مع ضمة أو كسرة».

وإليك مثالَهُ بين فتحة وكسرة:
إِنَّ لَا بَعْدَ نَعَمْ فَاحِشَةٌ
فَبِلَا فَابْدَا إِذَا خِفْتَ (النَّدَمْ)
لَا تَرَانِي رَاتِعًا فِي مَجْلِسٍ
فِي لُحُومِ النَّاسِ كَالسَّبْعِ (الضَّرِمْ)
التوجيه في الأول فتحة، وفي الثاني كسرة.

وإليك مثالَهُ بين كسرة وضمة:
فَلَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ
لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي (أَفِرْ)
تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا
وَكِنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعٌ (صُبُرْ)

التوجيه في الأول كســـرةٌ، وفي الثاني ضـــمةٌ، وهذا عِندَنا أَقْبَحُ فِي الذَّوْقِ مما قَبْلَهُ لِثِقَلِهِ وتَنَافُرِهِ، ومِن عَجَبٍ أَنْ نَرَى مَن نَقَلَ عن الخليلِ إجازَتَهُ، وهذا يَدُلُّ على ما في النَّقْلِ عن الخليلِ مِنَ الاضطرابِ الشَّدِيدِ كما أَشَرْنا إلى ذلك في مَوَاطِنَ مُتَفَرِّقَةٍ.

والآنَ حانَ الدُّخُولُ في كيفيَّةِ مُعالجةِ القافيةِ، ويتمثَّلُ هذا في الخُطُواتِ التالية:

أولًا: الرَّوِيُّ:

أول ما تبتدئ بذكره في القافية هو الروي، وهو أَثْبَتُ حروف البيت، وعليه تبنى المنظوماتُ، وهي يكون من أي حروف المعجم وقع إلا حروفًا تَضْعُفُ ولا تَثْبُتُ، كألف الترنُّم وواوه ويائه، وهاء الســـكت، وهاآت التأنيث إذا كان ما قبلها متحركًا، والألف التي تلحق عَلَمًا للتثنية في مثل: ضَـــرَبَا وذَهَبَا، والألف التابعةُ لهاء التأنيث في نحو: قَوْمِهَا، والواو التي تدل على الجمع إذا كان مضمومًا ما قَبْلَها في مثل: ضَـــرَبُوا وذَهَبُوا، والتنوينِ اللاحِقِ آخرَ الكَلِمِ للصَّـــرْفِ كان أو لغَيْرِهِ. وهذه الطريقةُ أَصَحُّ الطُّرُقِ إلى مَعْرِفَةِ الرَّوِيِّ وأجلاها وأوضحُها، ولا شيءَ يقومُ في استخراجِ عِلْمِهِ مَقامَها.

ثانيًا: مَا بَعْدَ الرَّوِيِّ:

لا يَغْنِيكَ ذِكْرُ ما بَعْدَ الرَّوِيِّ من حُرُوفٍ وحَرَكَاتٍ؛ لأن كُلَّ ما بعدَهُ منهما مُلْتَزَمٌ بعينِهِ التزامَ الرَّوِيِّ.

والحَرْفُ الناشِـئُ مِن إشـباعِ حركة الرَّوِيِّ يُسَـمَّى وَصْـلًا، وقد يكون الوَصْـلُ أَصْـلِيًّا كالألِفِ في «عَصَا»، وقد يكون غيرَ أَصْلِيٍّ ككافِ الضَّمِيرِ المسبوقِ بحركةٍ وَهَائِهِ.

ثالثًا: الرِّدْفُ:

وما قبل الرَّوِيِّ مُباشرةً لا يكون إلَّا واحدًا من أَرْبَعَةِ أشياءَ، وهو الرِّدْفُ، وهو مُلْتَزَمٌ، فَإِنْ لَمْ يُلْتَزَمْ كان سِنَادًا، وهذا هو الحُكْمُ العامُّ، وفيه تَفْصِيلٌ ومُناقَشَةٌ في بعض النقاط:

1 - الألف. ولا يجوز تَعَاقُبُها مع الواوِ ولا مع الياء.

2 - الواو. ويجوز تَعَاقُبُها مع الياء في رِدْفِ المَدِّ لا رِدْفِ اللِّينِ.

3 - الياء. يجوز تَعَاقُبُها مع الواو في رِدْفِ المَدِّ لا رِدْفِ اللِّينِ.

4 - حركة قصـــيرة بِغَضِّ النَّظَرِ عن نَوْعِها فتحةً أو ضـــمةً أو كســـرةً، وذلك في القوافي المُقَيَّدَةِ كفتحة الدال المهملة في نحو «القَدَمْ»، والمطلقةِ المُؤَسَّسَةِ ككَسْرَةِ الكافِ في نَحْوِ «كَوَاكِبُهَا».

وعلى الرغم مِن أَنَّه نُقِلَ عن الخليل رحمه الله أنها مما يُلْتَزَمُ، فإن واقِعَ الشِّـعْرِ لم يَلتزِمْ قطُّ لا قَبْلَ الخَلِيلِ ولا بعدَهُ بحركةِ ما قبل الرَّوِيِّ المُقَيَّدِ، وإن كان لُزُومُها لَمِمَّا يَزِيدُ الإيقاعَ وُضُـــوحًا ورَوْنقًا وبهاءً، ويُبْرِزُهُ في القافيةِ أَيَّما إبْرازٍ، ولَكِنَّهُ عِنْدَنَا من لزوم ما لا يلزم، كَلُزُومِ حَرْفٍ قَبْلَ الرَّوِيِّ الضَّعِيفِ، كالكافِ والتَّاءِ وفاقًا للدكتور عمر خلوف.

ونُقِلَ عن الأخفش أنه قال: «ليس بعيب؛ ولذا سُـمِّيَ بالتَّوْجِيهِ؛ لأنَّ الشــاعِرَ له أن يُوَجِّهَهُ إلى أيةِ جهةٍ شاءَ من الحركات». وهذا اختيار ابن القَطَّاعِ وابن الحاجب وغيرِهما.

رابعًا: التَّأسِيسُ:

وما قبل الرِّدْفِ إِنْ كان صـــامتًا كالراء في «كَارِمُهَا» تجاهلْتَهُ ونظرتَ لما قَبْلَهُ، فإن كان ما قَبْلَهُ صـــامتًا مِثْلَهُ تجاهلْتَه، وإِنْ كان أَلِفَ مَدٍّ كما في «كَارِمُهَا» فهي التَّأسِـيسُ، وهو مُلْتَزَمٌ شَـرِيطةَ أن يكونَ هو والرَّوِيُّ في كَلِمَةٍ واحدةٍ.

أمثلة تطبيقية:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا

يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

القافية: وَاكِبُهَا، والألف تَاسِـيسٌ، وهو مع الرَّوِيِّ في كلمة، والكاف دَخِيلٌ، وكَسْـرَةُ الكاف رِدْفٌ، والباء رَوِيٌّ، والهاء وَصْلٌ، والألف خروجٌ. والغالب على أَلِفاتِ التَّأسِيسِ أن يكون ما بعدها مكسورًا كما هنا، وقد أُلِفَ فيها هذا النَّوْعُ حَتَّى صارَ كأنَّهُ لَازِمٌ.

رَأَيْتُهُمْ لَمْ يَدْفَعُوا بِنُفُوسِهِمْ

مَنِيَّتَهُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّهَا هِيَا

الألف تَاسِـيسٌ، والهاء دَخِيلٌ، وكَسْـرَةُ الهاءِ رِدْفٌ، والياء رَوِيٌّ. والغالب على ألفات التأسـيس أن يكون ما بعدها مكسـورًا كما هنا، وقد أُلِفَ فيها هذا النَّوْعُ حَتَّى صـار كأنَّهُ لازمٌ. ولأن التَّأسِـيسَ هنا مُنْفَصِلٌ يجوز جَعْلُهُ لَغْوًا فلا تلزم إعادَتُهُ؛ إذ لا تلزم إعادَتُهُ إلَّا إذا كان هو والرويُّ في كلمة واحدة.

بَدَا لِيَ أَنَّ اللهَ حَقٌّ فَزَادَنِي

إِلَى الحَقِّ تَقْوَى اللهِ مَا قَدْ بَدَا لِيَا

الألف تَاسِـيسٌ، واللام دَخِيلٌ، وكَسْـرَةُ اللامِ رِدْفٌ، والياء رَوِيٌّ. والغالب على ألفات التأسـيس أن يكون ما بعدها مكسـورًا كما هنا، وقد أُلِفَ فيها هذا النَّوْعُ حَتَّى صـار كأنَّهُ لازمٌ. ولأن التَّأسِـيسَ هنا مُنْفَصِلٌ يجوز جَعْلُهُ لَغْوًا فلا تلزم إعادَتُهُ؛ إذ لا تلزم إعادَتُهُ إلَّا إذا كان هو والرويُّ في كلمة واحدة.

تَمَّ العَرُوض الخليلي .. دراسةٌ تأصيلية»

بِقَلَمِ الفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ: أَبِي رُوَيمٍ أَحْمَدَ بْنِ

مَحْمُودِ بْنِ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّوَّاشِيِّ، بعدَ تنقيحاتٍ

كثيرةٍ في فترات متقطعة بمعرفة الباحث، ووصلت التنقيحات والتنسيقات بفضل الله وحده إلى نهايتها يومَ الأحد، في التاسع من أبريل لعام ألفين وسبعة عشر من الميلاد.

فهرس المحتويات